

الاستاذ الدكتور  
كريم حسين ناصح الخالدي

# نظرات في الجمل العزيم



# نظرات في الجملة العربية

تأليف  
الأستاذ الدكتور  
كريم حسين الخالدي

الطبعة الأولى  
2005م - 1425هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٥/٢/٢٧٦)

٤١٥

الخالدي، كريم

نظرات في الجملة العربية / كريم الخالدي : عمان:

دار صفاء ٢٠٠٥

( ) ص

ر. أ ( ٢٧٦ / ٢ / ٢٠٠٥ )

الواصفات : / اللغة العربية // قواعد اللغة العربية

\* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقوق الطبع محفوظة للمناشر

Copyright ©  
All rights reserved

الطبعة الاولى

2005 م - 1426 هـ



**دار صفاء للنشر والتوزيع**

عمان - شارع السلط - مجمع الفحيص التجاري - هاتف وفاكس ٤٦١٢١٩٠

ص.ب ٩٢٢٧٦٢ عمان - الاردن

**DAR SAFA Publishing - Distributing**

Telefax: 4612190 P.O.Box: 922762 Amman - Jordan

<http://www.darsafa.com>

E-mail :safa@darsafa.com

ردمك 4- 216 - 24 - 9957 - ISBN



## المقدمة

والحمد لله حمد الشاكرين المعترفين بفضلله، وسبحانه بكرة وأصيلاً، لما سبغه علينا من آلاء لا تحصى ولا تعد، والشكر الجزيل له على عطاياه التي أنعم بها علينا شكراً يفوق عدد الحصى والرمال، والصلاة والسلام على نبي الرحمة والهدى، ورسول العلم والتقى محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، أما بعد: فقد صار من المسلمّات في الدرس اللغوي أن المتكلمين يعبرون عن أغراضهم وحاجاتهم، ويتفاهم بعضهم مع بعضهم الآخر بالجميل لا بالألفاظ لأنّ الألفاظ إذا لم تنظم نظماً يجري على منهج سليم يناسب طبيعة اللغة في الإسناد والترتيب والتقديم والتأخير والوصل والفصل، لا تفيد معنى تاماً، ولن تكون قادرة على إيصال المعاني إلى المخاطبين، وهذا هو الأساس في الدرس اللغوي، وكان الأولى أن يبدأ الدرس النحوي بالجملة، ويكون تقسيم مباحثه في ضوئها وليس بحسب المفرد، أو بحسب ما جرى عليه البحث في الكتب النحوية، فصارت مباحث الجملة متفرقة تأتي هنا وهناك، على الرغم من أنّ أول كتاب في النحو بدأ بمباحث من الجملة كـ (باب المسند والمسند إليه)، وهو دراسة بناء كل من الجملة الاسمية والفعلية، وتلازم أركان كل منهما، وباب (وما يكون في اللفظ من الأعراض) وهو دراسة لما يعتري الجملة مما سموه حذفاً لركن من أركان الجملة، وباب الاستقامة من الكلام والإحالة، وهو دراسة معنوية لأنواع الجمل توسع فيه عدد من النحويين فيما بعد؛ فآلف فيه أبو علي الفارسي كتاباً مستقلاً سماه أقسام الأخبار، وهو كتاب مطبوع.

ولم يستطع هذا الاتجاه في البحث النحوي أن يسود ويشغل مساحات  
أوسع من الفكر النحوي لطغيان الاتجاه الذي يعنى بالإعراب، وما يتبعه من  
عوامل، وعلل، وتأويلات واستغراق في بحث المفردات التي يجري فيها الإعراب؛  
من بيان أنواعها، وحد كل نوع، وبيان خصائصه، وعلاماته، وعلامات إعرابه،  
وأصوله وفروعه والفرق بين هذا النوع وذاك، حتى غرق الدرس النحوي في  
لحج من المباحث الخاصة بالمفردات؛ إلى الحد الذي بوبت كتبهم في ضوئها  
فجاءت مقسمة على أبواب الاسم والفعل والحرف، أو مبنية على أساس  
المعمولات؛ كالمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، أو على أساس المبني  
والمعرب، ولم تؤلف الكتب على أساس الجملة إلا في النزر اليسير على نحو  
الكتاب الذي ذكرته لأبي علي الفارسي، وما كتبه ابن هشام في مغني اللبيب،  
والإعراب عن قواعد وشرحه. وبعض هذه الكتب لم يكن مخصصاً لبحث الجملة  
بل بحث موضوعات تخص المفرد وإعرابه، وقد لمجد لهذه الظاهرة أعذاراً تتلخص  
بالحاجة الملحة لتعليم المسلمين من غير العرب، والعرب أنفسهم ما بقي السنتهم  
السلح ويلمهم نطق ألفاظ القرآن الكريم نطقاً صحيحاً، فسار البحث اللغوي،  
والتأليف النحوي، بحسب حاجة المتعلمين لا بحسب ما تقتضيه اللغة وبنائها  
الجملي.

ولا أزعج أن علماء العربية أهملوا البحث في الجملة، فهذا كلام يناقض  
الحقيقة التي توصلت إلى إقرارها في دراستي مباحث الجملة عند النحويين القدماء  
في أطروحتي (أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)،  
بل أزعج أن الاتجاه الذي أشرت إليه، والذي اهتم بدراسة المفردة وإعرابها،  
صرف النحويين عن الإكثار من التألف النحوية المختصة بمباحث الجملة، الأمر  
الذي حد من الاتساع في التنظير الجملي، والأنكى من ذلك إخضاع البحث في



الجملة لمعايير الإعراب وعوامله وعلله وتأويلاته، فاختلط المفرد بالجملة، وصار ما يحكم به على المفرد يسري على الجملة، فضاعت الغايات من البحث في الجملة، ودخل البحث في اتجاهات غريبة عن طبيعة اللغة.

وفي ضوء ذلك كتبت عدداً من البحوث بدأتها بنقد نظرية التلازم في بناء الجملة العربية التي رسخها سيبويه في أذهان الباحثين والعلماء الذين جاؤوا بعده، ولم ينقدها أحد منهم فأخلت بالفكر النحوي كثيراً بمحدودها التي وردت في كتاب سيبويه، فزدت عليها أحكاماً تجعلها موافقة لطبيعة اللغة وأنظمة بنائها، وأردفته ببحث يناقش الأوهام الكبيرة التي أخلت بالبحث النحوي ومنها قضية المصدر المؤول التي صاغها النحويون صياغة غريبة عن الواقع اللغوي بتأثير من نظرية العمل، وانطلى الأمر على علماء العربية قروناً طويلة مع إدراكهم أن ذلك يخل بالمعاني الدقيقة التي يقصدها المتكلمون، ويناقش البحث إعراب الجمل كإعراب المفردات، وإخضاعها لما يقتضيه هذا الإعراب من عوامل وعلل وتأويلات، ويضع تفسيراً دلاليّاً يلغي الإعراب في الجمل، وينفي بما يتطلبه بناء الجملة من معان مقصودة، وهي المعاني نفسها التي حدثت بالعلماء إلى التفكير بإعراب الجمل، ويناقش نوعاً من أنواع الجمل نسمع به ولا نجد له تنظيراً، فانت نقرا عن الجملة الظرفية التي عدها ابن السراج قسماً قائماً برأسه، واستحسن أبو علي الفارسي هذا الرأي، من غير أن تعرف حدود هذه الجملة والفرق بينها وبين الجملة الاسمية، التي يرى عدد من العلماء أن الجملة الظرفية منها، واقترح الباحث حدوداً فاصلة بينهما، كما اقترح توصيفاً لهذه الجملة، وأبدى ملحوظات في إعرابها؛ أما البحث الأخير فيعرض وجهاً من وجوه البحث في الجملة لم أجده له انتشاراً في بحوث الجملة على الرغم من أنه يمثل اتجاهاً بارزاً في نظرية النظم وهو وضع الألفاظ في مواضعها من الجملة، وقد قصدت إلى دراسة الجانب

الآخر منه وهو وضع الألفاظ في غير مواضعها من الجملة، لسبب آراء وجيهاً هو إفضاء هذا الوضع إلى الدلالة على معان أخرى غير المعاني التي يدلّ عليها وضع الألفاظ في مواضعها من الجملة، وهو بحث أردت من خلاله توجيه الأنظار إلى هذا الاتجاه في البحث ليكون سبيلاً إلى دراسة المعاني الأخرى في الجملة العربية، وتوسيع دالاتها في البحث النحوي، علاوة على البحث البلاغي، وقد جمعت هذه البحوث التي يجمعها خيط هو النظر في مباحث الجملة التي صارت كالمسلّمات التي لا تناقش في هذا الكتاب الذي وسعته به (نظرات في الجملة العربية) . وهي نظرات فيها تحليل، ومناقشة، ونقد، وتجديد، وتيسير، ولا يخامرني أدنى شك في أن العلماء الأوائل قد قدموا للعربية آراء، وأحكاماً في الجملة، يحق لنا أن نفخر بها في العصر الحديث ونعتز بها لأنها تراث فكري عظيم يستحقون عليه الشناء والتبجيل، ولا أقصد من تلك النظرات التي جاءت في هذا الكتاب، إنكار ذلك الفضل الكبير الذي أسبغه علينا علماؤنا فيما فتحوه من سبل البحث المعنوي، لأنه فتح كبير في ميدان الدراسات اللغوية إذا قسناه بما قدمته الأمم الأخرى في تلك العصور لكن العرفان لذلك لا يمنعنا من البحث والاجتهاد لأنهم علمونا ذلك، واختطوا لنا طريق الاختلاف في الرأي بين أصحاب المذهب الواحد، أو بين المذهب والمذهب، وكان بعضهم يؤخذ بعضاً فيما يذهب إليه من أحكام، وآراء، فلا بأس أن نناقش الأمور بموضوعية وحسن نية للوصول إلى أفضل النتائج التي نخدم لغتنا، وثمة دافع آخر يدفعنا إلى النظر في آراء القدماء والمتأخرين هو إيماننا بضرورة أن تكون لنا بصماتنا المعاصرة في البحث اللغوي، المستمدة من روح لغتنا، وعلوم عصرنا، ومناهج التفكير والبحث الحديثين، من غير أن يصرفنا ذلك إلى النقل والاقتباس من الأمم

الأخرى لأن نظرياتهم قائمة على ما يوافق لغاتهم التي تختلف عن لغتنا، ورأى أن مهمة كل باحث لغوي ينبغي أن تأخذ اتجاهين:

الأول: استيعاب الفكر اللغوي العربي استيعاباً شاملاً يمكنه من فهم تراث أمته فهماً عميقاً وليس الاكتفاء بالاطلاع على جوانب محدودة منه.

والآخر: المشاركة في مسيرة التنظير اللغوي السليم في ضوء مستجدات العصر من غير إلغاء ما توصل إليه السابقون شرط أن يكون الجديد مناسباً للغتنا ونابعاً من طبيعتها، ويخدم الناطقين بها، غير مبالين بما يستجد من انحراف في أبنيتها، فيما يسمى باللهجات العامية، لأن دراسة هذه اللهجات ينبغي أن يقتصر على ما يقربها من لغة القرآن الكريم، وذلك بدراسة الجوانب اللغوية الأصيلة فيها.

وفي ضوء هذين الاتجاهين يأتي هذا الكتاب لبنة صغيرة في بناء بحث لغوي معاصر أصيل أمل أن يكبر ويشمخ في عالم يزخر بالنظريات اللغوية الحديثة التي ترد إلينا بين الفينة والفينة فلا نجد غير الخضوع لمقولاتها والانسحاق وراء بهرجها البراق، من غير تفكير وتدبر، فعسى أن يخدم هذا الكتاب لغتنا العربية التي كرمها الله بنزول القرآن الكريم بحروفها وألفاظها ونظمها، ويخدم الباحثين فيها، ويحقق مرضاة الله جلّ جلاله، ومرضاة سدنة اللغة العربية، والله ولي التوفيق ومنه نستمد العون والسداد.





التمهيد  
وجوه الخلل في دراسة  
الجمال





شاعت في كتب النحو مصطلحات كثيرة عرت عن معنى واحد، واختلطت هذه المصطلحات، وتداخلت، غير أن أشهرها وأكثرها استعمالاً هي الحملة، فقد طغى هذا المصطلح على المصطلحات الأخرى (الكلام)، و(المؤلف)، و(التركيب)، وهي مصطلحات متقاربة في المعنى غير أن كل واحد منها يتخصص بدلالة معينة، أو أنه ظهر في زمن غير الزمن الذي ظهر فيه غيره، وكثيرا ما تلتقي في الدلالة على تئلاف كلمتين أو أكثر أفادت معنى تاماً يحسن السكوت عليه، وحسن السكوت يعني استغناء المحاطب بالمعنى فلا يطلب المزيد منه، وبدلاً من افتراق عن الكلام المؤلف من كلمتين أو أكثر ولا يفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه، كالمضاف والمضاف إليه، والموصوف وصفته، والمعطوف والمعطوف عليه، والموصول وصلته، والجار والمجرور، والظرف وما أصيغ إليه، نحو دار زيد، والرحل الطويل، وزيد ومحمد، والذي جاء، وفي الدار، ويوم الجمعة، ذلك أن هذه العبارات لا تدل على معنى تام، بل يتوقف معناها على ما أسند إليه أو ما يسند هو إليه، ليكون كلاماً تاماً، ومفيداً فائدة تامة يحسن لسكوت عليها، وقد سماها عدد من الأصوليين حملة ناقصة، فرقا بينها وبين الحملة التامة<sup>١</sup>

وتفاوتت هذه المصطلحات في الشيوع بحسب ملامستها للمعنى الذي تعبر عنه، أو بحسب تاريخ ظهور المصطلح وشیوعه، وقد استعمل مصطلحان أو أكثر في كتب واحد كم سيتضح من خلال النصوص، وقد وجدت الباحثين

١ بحث نحوي عدد لأصوليين، ٢٤٥

يخلطون هذه المصطلحات ولا يعرفون أيها أنسب للاستعمال، فيفترقون بين الكلام والجملة، أو يساوون بينهما وبين التركيب في المعنى ولاصطلاح، بد رأيت بيان كل منها بيجار إرادة للسر ودفعاً لما يقعون فيه من حبط

١ الكلام :

أول مصطلح عبر عن هذا المفهوم، ظهر في أول كتاب نحوي وصل إلينا، إذ براه يتكرر كثيراً في كتاب سيبويه لكونه لمصطلح الوحيد، لدال على هذا المفهوم قال ( واعلم أن (قلت) إما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإى تحكى بعد القول م كان كلاماً لا قولاً، نحو قلت زيد منطلق، لأنه يحسن أن تقول زيد منطلق، ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه )<sup>١</sup>

وفي صوء هذا القول لسبويه حكم ابن جني على أن لرد بذلك الجملة قل ( نعم وإخراج الكلام هنا محرج م قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك ثم قال في التمثيل نحو قلت زيد منطلق، ألا ترى أنه يحسن أن تقول (زيد منطلق) فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعه، وأن القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام، لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الحمل المستقلة بأنفسها العبية عن غيرها )<sup>٢</sup>

ولا شك في أن ابن جني كان واضحاً في تعيينه مصطلح (الكلام) وتخصيصه بالجملة، في حين أفرد مصطلح (القول) عنه لأنه قد يعي الجملة، وقد لا يعيها، فأنت تقول (قلت صدقاً) وكلمة (صدقاً) ليست كلاماً تاماً لأنها مفردة، وتقول (قلت الله واحد) والله واحد جملة مفيدة أدت معنى تاماً، فقد كان

١ نكيب ١ ١٢٢

١٢١ خصائص ١ ١٨ ١٩

سيويه قاصداً الجملة حين أطلق مصطلح الكلام ولتأكيد ذلك أسوق له قولاً  
آخر قال (ألا ترى أنك لو قلت (فيها عبد الله) حسن السكوت، وكان كلاماً  
مستقيماً، كما حسن واستعنى في قولك (هد، عبد الله)

وقد يقول قائل إن الكلام قد يكون عاماً ويشمل أكثر من جملة فتقول  
القرآن كلام الله - جل جلاله - والحديث النبوي الشريف كلام محمد ﷺ وتكلم  
فلان كلاماً بليغاً

وهذا أمر لا جدال فيه لأن هذا الكلام ليس مصطلحاً، وثمة فرق بين ما  
يبدل على شيء معين بصطلح عليه في كتب العلماء، واستعمال اللفظة نفسها في  
الدلالة على أمور عامة، فالحال يقولها المتكلم سائلاً (كيف الحال) وهو لا يريد  
المصطلح السحوي (الحال) ونقول هذا فاعل خير، وهذا فاعل شر، ولا نقصد  
الفعل الذي اتفق السحويون عليه مصطلحاً، ونقول هذا تمييز بين آل فلان، وآل  
فلان، ولا يعني مصطلح التمييز، لذا أرى من الخطأ بين المصطلح وأصله في اللغة  
ذلك أن المصطلحات هي الفاظ دالة على معان، ثم احتصر كل منها بالدلالة  
على مفهوم علمي، لكن ذلك لا يعني فقدان اللفظة الأصلية دلالتها العامة  
وهذا ما يفسر خلط عدد من الباحثين بين كلام الناس وهو لفظ دلالة عامة،  
ولكلام مصطلحاً يراد به الجملة  
٢ الجملة :

ورد مصطلح الجملة في الكتب التي جاءت بعد كتاب سيويه ومنها كتاب  
لمقتضب للمبرد قال في باب الفاعل (ورثنا كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة  
يحسن عليها السكوت، ونحب بها الفائدة للمحاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة



الاستداء والخبر إذا قلت قام زيد، فهو بمنزلة قولك : القائم زيد<sup>١</sup> ثم شاع اصطلاح الحملة عند العلماء الذين حاؤوا بعده منهم ابن السراج والزجاج والرحاجي والسيرافي وأبو علي الفارسي والرماني وابن جني وغيرهم وقد يرد أحياناً مصطلحها الكلام والجملة عند نحوي واحد لتقارب دلالتها فان السرح يقول (ولدي يأتلف منه الكلام لثلاثة الاسم والفعل والحرف، ولاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك الله إلهنا، ويأتلف الاسم والفعل نحو قام عمرو،<sup>٢</sup> وقال في مكان آخر (والمتداً يبتداً فيه بالاسم، المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل أن الفاعل مبتداً بالحديث قبله من أجل أنهم جميعاً محدث عنهم وأنهم جملتان لا يستعني بعضهما عن بعض)<sup>٣</sup>، وقال في مكان ثالث متحدثاً عن الخبر (الاسم الذي هو حر المتداً هو الذي يستعده السامع ويصير به المبتداً كلاماً)<sup>٤</sup> كما ورد المصطلحان في كتب أبي علي الفارسي قال (باب ما إذا إتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا (عمرو أحوك) و(شمر صاحك) ويأتلف الفعل مع لاسم فيكون كذلك كقولنا (كتب عند الله، وسر بكر) ومن ذلك (زيد في الدار) ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً؟ وفي هذه الصوص دليل على أن الحملة هي الكلام، والكلام هو الحملة، ولا فرق بينهما، ولا أدري كيف أقدم عالمان كبيران مثل الزمخشري وابن هشام على التفريق بين الاثنين متوهمين أن الجملة أصيق معنى من الكلام فيما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من مغني اللبيب الذي

(١) المقتضب ١ ٨

(٢) الأصوار في النحو ٤٣

(٣) مصدر نفسه ١ ٥٨

(٤) الإيضاح للعصدي ٩

وسمه بـ (في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها، شرح الجملة وبيان أن الكلام أحص منها لا مرادف لها) قائلاً (الكلام هو القول المفيد بالقص والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحس السكوت عليه، والجملة عبارة عن لفعل وفاعله كـ (قام زيد) والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب اللص) و(أقائم الزيدان) و(كان زيد قائماً) و(ظنته قائماً) وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهذا ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرع من حد الكلام قال ويسمى جملة، والصواب أنه أعم منها إذ شرطه لإفادة بخلافها

ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً بكلام) ومرة الوهم فيما ذهب إليه كل من الرغخشي وابن هشام أنهما يعدان جملة الشرط أو جملة الجواب أو جملة لصلة حملاً غير مفيدة، وفي ذلك نظر، لأن هذه الحمل ليست كما يقولان؛ بل هي مفيدة، فموت (إن يأت زيد فسوف أكرمه) تفيد معنى تاماً بشرطه وجوابه ولو فصلت جملة الشرط لأفادت معنى تاماً كذلك ومثلها جملة الجواب، أما النقص الذي يبدو في لظاهر في جملة الشرط أو جملة الجواب إن فصلت إحداهما عن الأخرى مع وجود لأداة (إن)، فيعود إلى دلالة الأداة بها، ذلك أنها تفيد معنى تحقق الشيء بتحقيق غيره، أي تحقق تحقق الجواب بتحقيق الشرط، وهذه لدلالة على الترابط بين الشرط والجواب، واقتضاء الشرط الجواب، هي التي توحى بالنقص في المعنى لكون جملة الشرط بأركانها الثلاثة (الأداة، وجملة الشرط، وجملة الجواب) تختلف عن أنواع الخمس الأخرى، فهي جملة قائمة برأسها، لها نظم خاص، وأحوال، ودلالات، لا تجدها في أي نوع من أنواع الجمل الأخرى، لا يصح أن

نقيس حزة من أجزائها بالجملة الفعلية أو الاسمية لأنَّ أجراءها لو رفعت عنها  
الأداة لعادت مفيدة تامة المعنى، وهذا سرّ الوهم الذي حدا بالزمخشري واس  
هشام إلى القول بخصوصية الجملة، وعموم الكلام، وكذلك النقص الذي يظن  
العالم الجليلان وجوده في جملة الصلة، يعود إلى ارتباط هذه الجملة بالاسم  
الموصول وتفسير النقص الموهوم فيها يتضح إذا علمنا أن الاسم الموصول لا  
يكون معرفة إلا بصلته، لذا قالوا إنها كالكلمة الواحدة وهذا وهم آخر يسعى  
أن يريه من الدرس النحوي لأن الجملة غير المفرد، وما دامت جملة لصلة ضمن  
وظائفها التعريفية، يرتبط معنى الاسم بها فلا يجوز قياسها بالجملة التي لم يسبقها  
سم موصول لأنك إن حذفك ذلك الاسم منها عادت مفيدة بحس السكوت  
عليها، فالنقص في الاسم وليس في الجملة بدليل أن الجملة أعادت الاسم  
لموصول تعريفاً كما يقول السحويون

### ٣ المؤلف:

وهو مصطلح مأخوذ من معنى نظم الكلام، دلث أن الألفاظ تأتلف فيما  
بينها، وقد أكثر اس السراج وأبو علي الفارسي من مشتقات هذا المصطلح نحو  
إئتلف ويتألف ومؤتلف ووسم الزمخشري كتاباً صغيراً له بـ (المفرد والمؤلف)  
وهو كتاب موجز فيه أبواب للمفرد وأخرى للجملة عرضها باختصار لذا قال  
عنها الدكتور حسن عون (هذا الكتاب رعم إيجازه الشديد وعملية السرد الربية  
للقواعد وسرعة لتناول والاكتفاء برؤوس المسائل يصور نظرة جديدة إلى  
الدرس السحوي ولتخطيط به فهو يتخلص من فكرة للكلمة ويقوم بسوع آخر  
من التقسيمات، الأساس فيها، المفرد والمركب، فالمفرد يتناول الاسم والمفعول  
والحروف ثم يتحدث عن القسم الآخر المؤلف - حيث يصنفه تصنيفاً لم

يسبق إليه، واصعاً في عتده التركيب اللغوي، وما يتكون منه وهذا هو الذي يعيب

ولم ينتشر هذا المصطلح في الكتب النحوية كثيراً لشيوع مصطلح الجملة، وحملة استعماله  
٤ التركيب :

شاع هذا المصطلح في العصور المتأخرة ويستعمل في العصر الحديث كثيراً على الرغم من أنه لا يؤدي الدلالة الحقيقية على معنى الائتلاف أو النظم أو لإستناد بين الأركان الأساسية للجملة لأن الأصل في هذا المصطلح هو الدمج بين حرايين من أجزاء الكلمة، فقد عبر علماء اللغة عن ربط جزائي الكلمة المركبة من حرايين منحوتين كالصدم الموحنة من (صلد) و(صدم) بمصطلح التركيب ويسدو أن مصطلح التركيب الذي يعني تكوين لفظه من لفظتين استعارة عدد من العلماء المتأخرين ليدل على إسماء لفظتين بعضهما إلى البعض الآخر وليس دمجهم كما تدمج في اللغات الأحيية، ورأى أن مصطلح الجملة هو لأحدر بالاستعمال والشيوع لأنه يدل على معنى الصق بما يراد من هذا المفهوم أي إجمال معنى لفظتين أو أكثر يسند أحدهما إلى الآخر ليدلا على معنى واحد يأخذ من هذه اللفظة وتلك قصد المتكلم

ولا تحصر مشكلات البحث في الجملة في مصطلحاتها بل يتخطاها إلى ما هو أعم من ذلك لأن اختلاف المصطلحات وتعددتها أمر هين يمكن استتباعه غير أن خلل يكمن في أن البحث في الجملة يتشعب إلى شعب كثيرة لم يسلكها الباحثون في دراساتهم، بل سلكوا سبلاً تؤدي إلى قصور في البحث اللغوي وسأقصر الحديث على ثلاثة أمور أراها قد أخلت بالبحث في الجملة هي

## الأول البحث في إعراب الجملة:

كان الوهم لدى قواد السحويين إلى إعراب الجملة وتصنيفها إلى حمل ه حمل من الإعراب، وحمل لا حمل ه من الإعراب كبير، أثقل لدرس السحوي بأمور يعترف السحويون بأنها طارئة على الجملة لكوب عربة على العاية التي تنظم من أحملها الجملة وتحمل بالمعاني المتشعبة التي تحتملها بحسب سياقها وقراءتها وطرائق نظمها، لذا تراهم قد درسوا سبع حمل يس لهم فيها هدف ووضح، أو منهج صحيح، في دراستها، وهي الحمل التي لا حمل لها من الإعراب، فلو سأل الباحث علماء لماذا درستهم هذه الجملة؟ وإذا كان الإعراب يدل على معان معروفة في الأسماء فعلام يدل عدم إعراب؟ وما لعاية من تقسيم هذه الجملة، ولتمييز بينها ما دمت كلها لا حمل ه من الإعراب بحسب قوهم؟ جاء جوابهم مثيراً للعبارة يتلخص في أن هذه الجملة لا يصح تأويلها بمفرد لأن شرط إعرابها تأويلها بمفرد وهو جواب يصطرننا إلى السؤال مرة أخرى ما علاقة الجملة بالمفرد كي يؤوه به سبباً لإعرابها؟ فالجملة مؤلفة من مفردات يربطها الإسناد فهل يصح أن يؤوها بمفرد؟ وهل يستطيع المفرد أن يؤدي معنى لجملة؟ لا شك في أن هذا أمر مستحيل بإقرار السحويين أنفسهم، ولو كان هذا ممكناً لما وجدت الجملة ولم صار لها نظمها وأغاطها، ولصار التعبير عن المعاني بالمفردات وحدها، وهو ما لا يقره لبحث الدعوي، والذي أوقع السحويين في هذا المأرق للدلالي حصوعهم بفكرة العامل حصوعاً مطلقاً جعلهم يقيسون ما يجري على المفرد، على الجملة، فلما وجدوا مستنداً ليس له خبر مفرد وجاء بعده جملة أو شبه جملة، حكموا على تلك الجملة بأنها خبر لذلك مستنداً من غير تفريق بين حصائص المفرد ودلالاته، وحصائص الجملة ودلالاتها في هذا المقام، وما يتعلق سائها من معان دقيقة ومتشعبة لا يؤدي المفرد آياً منها لاختلاف النوعين سوء ودلالة

وجرهم مبدأ تأويل الجملة بمفرد إلى تطبيق ذلك على أكثر مواقع الاسم من لإعراب حتى صدر عدد الحمل التي محل من الإعراب سبعة، وزاد عليها بعضهم موقع لنصب في الاستثناء المنقطع، والجملة المسد إليها، وموقع الرفع للفاعل أو ما ينوب عنه قال ابن هشام (هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع حار على م قررو، والحق أنها تسع، والذي أهدوه الجملة المستثناة والجملة المسد إليها، أما الأولى فمحور \* لست عليهم بمُصنِطِرٍ \* إلا من ثوى وكفر\* فيُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ قال ابن خروف (من) مبتدأ و(يعذبه الله) الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع قل الفراء في قراءة بعضهم [فشربوا منه إلا قلي منهم] إن (قليل) مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا.. وأما لثانية محور [سواء عليهم أنذرتهم] الآية إذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مستداً واختلف في الماعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالمشهور الماع مطلقاً وأحازه هشام وثعلب مطلقاً ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه) ، وهذا الخلاف يدل على أنهم لم يستندوا إلى رأي صحيح في كون الجملة لها محل أم لا، وإن كنت أشعر في قررة نفسي أنهم يعلمون أن هذه الجمل جميعاً لا محل من الإعراب والدليل على ذلك ما قاله ابن هشام في أول كلامه عن جمل لتي لا محل لها من الإعراب (وهي سبع ويدأنها بها لأنها لم تحل محل مفرد وذلك هو لأصل في الجمل)<sup>١١</sup> وقوله هذا صريح لأن الأصل في الجمل أن لا يكون لها محل من الإعراب لأن الإعراب يختص بالأسماء، غير أن سيطرة فكرة لعامل على تفكيرهم، واحتياج التعليم إلى الأخذ بالشكل أحياناً اضطرتهم إلى القول بإعراب الحمل كإعراب الأسماء فملأوا كتبهم بأبحاث لا مسوغ

١١ معنى بييت ٢ ٤٢٧ ٤٢٨

١٢ انحصار منه ٢ ٣٨٢



لوجودها وهي مباحث الجمل التي ها محل من الإعراب، أو الجمل التي لا محل لها ولا أريد أن أناقش فكرة إعراب الجمل بوسهاب لأبي سأبحث ذلك في فصل من فصول الكتاب، وأكتفي بالإشارة إلى امر له مغزاه وهو كثرة اختلافهم في مباحث إعراب الجمل فهم يختلفون في كثير من الجمل لا يدرون أها محل من الإعراب أم لا، فبن هشام ينه على ما جرى فيه الخلاف هل هو مستأنف أم لا<sup>١</sup> وينه على اختلافهم في التمريق بين الجملة المعترضة والجملة الخالية<sup>٢</sup> ولا شك في أن هذا الموضوع مفتعل لأن الجملة لا تعرب الة ولا تظهر عليها علامات إعراب ولا تتأثر بالعوامل، لذا اختلف العلماء كثيراً في إعراب الجمل دقين اختلافاتهم في إعراب المفرد إلى ما ظنوه جائزاً في الجملة، لحلول الجملة في محله، ومن ينظر متأماً في أقوالهم في إعراب الجمل يجد أنها مستوحاة من آرائهم في المفرد ومواقعه، وأثر العامل في الاسم وهذا هو الأساس في الوهم الكبير الذي وقعوا فيه لن الجملة تختلف في دلالتها ونائها وأحوالها عن المفرد الذي هو جزء منها، ولا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه

#### الثاني : التقسيم الشكلي للجملة:

قسم الحويون الجملة بحسب ما تبدأ به فإن كان اسماً سموها جملة اسمية، وإن كان فعلاً سموها جملة فعلية، وحصروا الجملة في هذين النوعين ثم ردد اس السراج الجملة الظرفية التي وردت إشارات عنها هنا أو هناك ولم يحدد الباحثون حدود هذه الجملة، وبمادا تفرق عن الجملة الاسمية، وما مسوغات استقلالها؟ وقد حاولت في هذا الكتاب مجتهداً وضع هيكل لبنائها والأسس التي بنيت عليها، والفروق التي تفصلها عن الجملة الاسمية آملاً أن يكون ما اقترحه لبنة في

١، المصدر ص ٢ / ٣٨٥

٢) المصدر ص ٢ / ٣٩٥

دراسات حادة فيها، وزاد أبو علي الفارسي وليس الزمخشري كما زعم ابن هشام نوعاً رابعاً هو الجملة الشرطية، وهي جملة قائمة برأسها لها مكوماتها وطرائق نظمها، ولها دلالاتها التي تنشق من أساس التعلق الذي تفتقر إليه الجملة الفعلية وهو ما يميزها عن غيرها من الحمل الأخرى، والذي نراه أن الاختصار على هذا النمط من التقسيم يضيق البحث في الجملة لأنه يستبعد الجانب الدلالي في دراسة الجملة وهذا ما يدعو إلى الاتساع في تقسيمات الجملة وشمول أنواع أخرى لم تدرس في الملصق دراسة معنوية، وتوضع لها الحدود والدلالات كاجملة القسمية وهي جملة لها أركانها وطرائق نظمها، ولحوائها شروط ومواصفات وهذا اشتراك مع الجملة الشرطية ومثلها الجملة الاستفهامية التي تعد عطفاً خاصاً من الكلام له حروفه وأسماءه وأساليب التعبير في الحالات المختلفة وكذلك الحال في جملة النفي، وجملة التمني، وجملة الترجي، وجملة المدح والذم، وجملة التعجب وغيرها من الجمل، ولا شك في أن كل واحدة من هذه الجمل تختلف عن الأخرى في نتائجها ودلالاتها فليس من الدقة أن نقول هذه جملة فعلية منفية، وهذه جملة اسمية منفية ويسفي أن نعلم الباحثين والدارسين أن جملة النفي غير جملة الإثبات لأن كلا منهما كيان قائم بنفسه له دواعيه وبناءه ودلالاته، وهنا يجري التنظير لكل منهما موضع الأحوال التي تكون عليها كل جملة والأدوات التي تلائم كل معنى، متخطين فكرة الاختصاص التي أربكت السحويين في كثير من مواطن التنظير وتفرض جملة المدح والذم نفسها من غير جدال لأن السحويين قالوا إنها ثابتة في طريقة بنائها لا تتغير كالمثل، وحسب أن الأعراب شوه هذا النمط من الجمل حين أخضعوها للعامل والمعمول وفرطوا بدلالاتها وهي جديرة بأن يكون لها كيانها ودلالاتها الخاصة بها، أما جملة التعجب فقد نالها ما نال مثيلتها المدح والذم من مسخ لمعاييرها بإحصائها لفكرة

العمل كذلك. وعسى أن تتاح هذه الحمل مبادىء بحث جديدة تأخذ بالحسبان خصوصية كل جملة من هذه الحمل ومعانيها وأبنيها وطرائق نظمها، وقد قطعت شوطاً في إنجاز ذلك بتوفيق من الله

الثالث .

ضرورة توجه البحث النحوي إلى دراسة الحملة وهو مطلب ملح في العصر الحديث، وقد اقترحت على أحد طلبة في الدكتوراه دراسة دلالة الحملة الاسمية وهو الدكتور شكر محمود عبد الله وقد نال عليها درجة الامتياز ومثله فعل طلب آخر حيسما درس دلالة الحملة الفعلية في آيات الأحره، وقد أشرفت على الطالبين متابعاً نتائج البحث عند كل مهمل، وقد ثبت عدي أن الخصوص في هذا النوع من لدرسة يفصلي إلى نتائج باهرة، أما الاقتصار على إعراب الحمل، وإعراب المبرد والعمال والعلل، والتأويل، والقياس على السماع فهو بحث محدود غير أن تكراره وقصر الدراسة عليه في كتبنا وأطاريحنا الجامعية يضيق دائرة البحث، ويدفعنا إلى الاتجاه إلى الدرس اللغوي العربي كونه المنهج الوحيد لتحديد والتطوير في الدرس اللغوي العربي وهو أمر أراه لا يليق بـ ونحن نحمل هذا الإرث العظيم في الدراسات اللغوية نستطيع أن نعرض منه صفحات مشرقة في هذا العصر وأن نزيد عليه ما يجعلنا نباهي به الأمم الأخرى مستفيدين من إنجازات علمائنا الدلالية والمعنوية ومن هذا المنطلق أرى أننا ملزمون بتوجيه دراسة الحملة إلى منحى آخر بدرستها دلالياً ومعنويةً والاتساع في دراسة سياقها وقرائنها المعنوية وأمطاط سائها وطرائق إسندها، والعوارص الطارئة عليها والعلاقات الرابطة بين أحزائها والاهتمام بدراسة الدلالة المستثقة من تنوع أبنيها، وقدرتها على إيصال المعاني المتشعبة والنهوض بمهمة التنظير الدلالي المستوحى من آراء البلاغيين والأصوليين والنحويين واللغويين المشوثة في كتبهم، وإيجاد

النظريات الدلالية الجديدة المستوحاة من طبيعة لغتنا مبتعدين عن الأغماط المكررة  
لأنهم صارت معروفة، وفي ضوء هذه التصورات لدراسة الجملة وضعت هذا  
لكتاب خطوة على هذا الطريق الطويل الذي أمل أن تتوحد فيه كل الخطى  
لموصللة المسير لبدء درس نحوي دلالي معنوي جديد



## الفصل الأول



### نظرات في التلازم

### بين أركان الجملة العربية







## نظرات في التلازم في بناء الجملة

يتفق النحاة على أن الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين أحدهما مسند إلى الآخر متمم لمعناه ومفتقر إليه ولا بد من وجوده وهذان الركبان هما مسند ولسند إليه، وهما عمدة في الكلام لا يصح تأليفه بدونهما، فإذا أسد إلى الآخر تم معنى الجملة وحسن لسكوت عليها، وقد يرد فيها مكملات (فصلات) تزيد في دلالة الجملة بيد أنها يصح تأليفها بدون هذه الفضلات، قال سيوريه واصفاً المسند والمُسند إليه (وهما مالا يعي واحد منهما عن الآخر ولا يحد المتكلم منه نداءً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمضي عليه وهو قولك عبد الله أخوك وهد أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بد لفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الانتداء

وحي يكون بمرلة الانتداء قولك كان عبد الله مطلقاً "وليت ريداً منطلقاً" لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده) وهد النص يظهر بجلاء ركني الجملة الرئيسين (المسند والمُسند إليه) يرتبط أحدهما بالآخر إلى حد لتلازم ولافتقار أي أن المبتدأ لا يتم معناه إلا بالخير ولا يؤلف جملة إلا بجماعه معه ذلك أن المبتدأ وحده أو الخير وحده لا يظهر المعنى المقصود بل يطر بقصاً، "يمتقر إلى ما يتممه مفيداً" يحسن السكوت عليه وذلك بانضمام أحدهما إلى الآخر، وكذلك الحال في الفعل والفاعل لا يتم الكلام إلا باجتماعهما أما لفصلات التي تصيف معني جديدة إلى معنى المسند ولسند إليه فلا يعدها لبحاجة أركاناً أساسية لأنها (يمكن أن يتألف الكلام بدونها بخلاف العمدة فإنه ليس من الممكن أن يتألف الكلام بدونها إذ كل كلام لا بد أن يكون فيه عمدة

مذكورة أو مقررة بخلاف الفصلة فإنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها نحو (محمد مسافر) و (فاض النهر)<sup>(١)</sup>

وقد استنتج النحاة من كلام سيويه عن المسد والمستند إليه أن كلا منهما لا بد له من الآخر أي أنهما يتلازمان فلا ينفك أحدهما عن الآخر بل يحتاج إليه لإتمام معناه وهذا الاحتياج أو الافتقار وعدم الانفكاك هو ما يعنيه بالتلازم والملازمة في ساء الحملة

ولم يقف النحاة في حديثهم عن التلازم عند حدود المسد والمستند إليه بل أشاروا إلى حالات التلازم بين أجزاء أخرى من الكلام ليست عمداً في أكثرها كالمصاف والمضف إليه والصلة والموصول والنعته والمنعوت وغيرها مما سيرد ذكرها في تفاصيل هذا البحث، ويتضح أثر هذا الاستنتاج في مباحث كثيرة في النحو أهمها

- ١ اعتماد التلازم في إيضاح عدد من العوامل
  - ٢ اعتماد التلازم في تفسير معاني الحالات الإعرابية
  - ٣ وضع كثير من أبواب الحدف في ضوءها
- ولبيان هذا الأثر ينبغي أن أذكر آراء النحاة المبثوثة في كتبهم في هذه المسائل وإيضاح مدى هيمنة فكرة التلازم عليهم في عرضهم لها كما ينبغي أن أذكر أمثلة موضحة لتلك الآراء أنتقيها على وجه التمثيل لا الحصر لأن استقصاءها لا يتناسب مع طبيعة هذا البحث

١٠ اعتماد التلازم في إيضاح عدد من العوامل :

يلاحظ المتتبع لمسائل الخلاف السحوي أن العامل كان واحداً من أهم الأمور التي حثت فيها السحاة ذلك أن تفسير المؤثر في الإعراب أمر احتشادي يمسك السحوات في عرض الآراء فيه وقد كان التلازم بين ركي الجملة أثر في الخلاف السحوي ويتجلى في عدد من العوامل أهمها

أ عامل رفع المبتدأ والخبر :

يلخص بن الأنساري الخلاف في هذه المسألة قائلاً (ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع والخبر، وآخر يرفع المبتدأ فمما يترافع ذلك نحو "ريد أحوك وعمرو علامك" وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء ')

وقد بنى الكوفيون رأيهم في رافع كل من المبتدأ والخبر على أساس التلازم بينهما واحتياج كل منهما إلى الآخر وهذه الملازمة عندهم تعني التكامل في المعنى لأن معنى المبتدأ يكمل معنى الخبر وبإجماع المعنيين يصبح الكلام تاماً " مفيداً " وهذا الاحتياج في المعنى أي أن أحدهما محتاج إلى الآخر لاتمام القصد المراد هو الذي رفع كلا من المبتدأ والخبر

قال أبو البركات الأنساري موضحاً رأي الكوفيين في هذه المسألة (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وحدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما

من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما إلا ترى أنك إذا قلت " زيد أحوك لا يكون أحدهما كلاماً " إلا ناصمهم ، الآخر إليه فلما كان كل واحد منهما لا ينهك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحد عمل كل واحد منهما مثل ما عمل صاحبه فيه فلهذا قلنا إبهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه <sup>(١)</sup>

وقال ابن يعيش (ورفع المتدا والخبر لم يكن لأمر يحشى التماسه بن لضرب من الاستحسان والتشبيه بالمفعول من حيث كل واحد منهما مخبراً عنه وافترق المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر، <sup>(٢)</sup> ويذهب أبو البركات الأنباري إلى أن عامل الرفع في الخبر هو الانتداء بواسطة المبتدأ ويعمل رأيه هــ في ضوء فكرة التلارم بينهما قائلاً ( ) والتحقيق فيه عسدي أن يقال أن الانتداء، هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا يملك عنه ورنسته أن لا يقع إلا بعده فالانتداء يعمل في خبر عند وجود المبتدأ به، <sup>(٣)</sup> ويلاحظ في هذه المسألة أن رد البصريين على رأي الكوفيين المبني على فكرة لتلازم لا ينتقضها بحجج تناقض فكرة التلارم وإنما ينقضها البصريون في ضوء فرصيات أوحدهم السجاة في صناعتهم النحوية عند تنظيرهم لفكرة العامل لخصها أبو البركات الأنباري في أمرين هما

#### • الأول :

أن ما ذكرتموه يؤدي إلى محال وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال وما يؤدي إلى محال محال

(١) نصير نفسه ١ - ٤٤ - ٤٥ شرح لفصل ١ - ٨٤

(٢) شرح لفصل ١ - ٧٣

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ١ - ٤٦ - ٤٧

## ● والوجه الثاني:

أن لعامل في الشيء ما دام موحوداً لا يدخل عليه عامل غيره لأن عملاً لا يدخل على عامل فمما حرر أن يقال ( كان زيد أحاك وإن زيد أخوك وطست زيداً أحاك بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر )<sup>١</sup> ومرد انصر فهم عن مناقشة فكرة لتلازم هو أن هذه الفكرة التي سى عليها الكوفيون رأيهم مقبولة عند علماء المدرستين ولا يرقصها أي منهم لأنها فكرة بصرية أساساً كما لاحظت ذلك في نص سيبويه

### ب عامل الجزم في حوب الشرط

ويتضح أثر التلازم بين الأحراء في مسألة حزم حواب الشرط بصورة أوضح وحلاصة هذه المسألة أن لكوفيين ذهبوا إلى أن (جواب الشرط محروم على الخور واحتلف لصريون فذهب الأكثرون إلى أن لعامل فيهما حرف شرط وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في حوب الشرط وذهب أبو عثمان المارسي إلى أنه مبني على الوقف،<sup>٢</sup>

ويوضح ابن بري أثر التلازم بين الأحراء في هذه المسألة قائلاً (و لشرط مشبه بالمتدا والحرء مشبه بحره من حيث كان كل واحد منهما لا بد له من الآخر، وكان الابتداء عاملاً في المتدا ومعقود الابتداء والمتدا عملاً في الآخر وكذلك إن تجزم الشرط ومعقودهما مجرم الجزاء ولا تجزمه إن وحده لأنه لا مجرم فعلاً مجارم واحد ولا يجزم بشرط وحده لأن الفعل لا يعمل في لفظه

١ الانصراف في مسائل الخلاف ٨

٢ انصراف نفسه ٢ ٢ ٢



فعل فكف صح أن يحذف المستند ويبقى عمله في الخبر كذلك يصح أن يحذف الشرط ويبقى عمله في الخراء

ودكر أبو بركات لأساري آراء مختلفة في هذه المسألة غير أن أكثرها يعتمد لتلارم أساساً في إيضاح رأيه<sup>١</sup>، فالكوفيون الذين قالوا أنه مجرور على الخوار عللو الحزم في صوء فكرة لتلارم قل أن لأساري موضحاً رأيهم (إي قلنا أنه مجرور على الخوار لأن جواب الشرط محاور لفعل لارم له لا يكاد يملك عنه فلما كان منه بهذه المنزلة في الخوار حمل عليه في الحزم)<sup>٢</sup>

وقال الرضوي موضحاً رأي السيرافي (أن العامل فيهما كلمة الشرط لاقتصائهما الفعلين اقتضاءً واحداً وربط أحدهما بالآخرى حتى صارتا كالواحدة)<sup>٣</sup>

وقال أيضاً موضحاً رأي كل من الخليل والمبرد (ودهب الخليل والمبرد إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معاً يعملان في الجزاء لارتباطهما)<sup>٤</sup>، وقد علق لصريون رأيهم الذي يتحصن بأن كلا من (إن) وفعل الشرط مجرم جواب مستندي إلى فكرة لتلارم كما ورد في رأي الخليل والمبرد، قال أس، لأساري (وأم من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقل إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلم يقتضياه معاً وجب أن يعمل فيه معاً)<sup>٥</sup>

شرح مجمع ٢ ٣٦ ٣٧١

١٢ (الإصناف في مسائل الخلاف ٢ ٦٠٢)

٣ شرح بكهيه ٢ ٢٥٤

١٤١ (الإصناف في مسائل الخلاف ٢ ٦٠٨)

٥ مصدر مبني ٢ ٢٥٤ ونظ في نعتص ٢ ٢٩

وقال الخرجاني موصحاً هذه العلة (إن الشرط والخرء هملتان وحب  
تصاحبهما فحرت مجرى الجملة الواحدة فقولك (إن تكرم) بمرة أحوك وقولك  
(يكرمك) بمرة (مطلق) في احتياح أحدهم إلى صاحبه وامتناعه من أن يستغن  
نفسه)

### ح عمل نصب المفعول به

نرى عدد من أسحاة أن الفعل والفاعل هما عملاً نصب في المفعول به  
ويعتبرون ذلك بأن تلامر ركي لحملة يجمعهم كالكمة الواحدة وذلك لارتباط  
أحدهم بالآخر ارتباط جرائي الكلمة الواحدة بعضهم بالآخر وقد أوضح أبو  
البركات الأساري ذلك في المسألة التي عقدها لهذا الموضوع فقال مبيناً رأي  
يكوفيين فاحتجوا بأن قالوا (ثم قلنا أن العمل في المفعول نصب الفعل  
والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعولاً إلا بعد فعل وفعل بفظاً أو تقديرأً إلا أن  
لفعل ولفاعل بمرة لشيء الواحد وللدليل على ذلك من سعة أوجه الأول  
أن عرب الفعل في الأمثلة الخمسة يقع بعده نحو (يفعلان وتفعلاان ويعملون  
وتعملون وتفعين يا امرأة) ولو لا أن الفعل بمرة حرف من نفس الفعل وإلا لما  
حرف أن يقع إعرابه بعده

### • والوجه الثاني

أنه نُسكّن لام الفعل إذ تصل به ضمير لفاعل نحو صررت ودهت لثلاث  
يجتمع في كلامهم أربع حركات متوابع في كلمة واحدة وبولا أن ضمير الصاعل  
بمرة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأحد

### ● والوجه الثالث:

أنه يلحق الفعل علامة التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً فلو لا أنه يتزل منزلة  
نصفه وإلا لما ألحق علامة التانيث لأن الفعل لا يؤنث وإنما يؤنث الاسم

### ● والوجه الرابع

أنهم قالوا (حذا) فركبوا (حب) وهو فعل مع (دا) وهو اسم فصارا  
بمرة شيء واحد وحكم على موضعه بالرفع على الاستداء

### ● والوجه الخامس

أنهم قالوا في السب إلى كس (كسي) فأنثوا التاء ولو لم يتزل ضمير  
الفاعل مرة حرف من نفس الفعل وإلا لما حار إثنائها

### ● والوجه السادس

أنهم قالوا (زيد ظننت مطلق) فألغوا (طست) لولا أن الحملة من الفعل  
و لفعل بمرة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها لأن العمل إى يكون للمفردات لا  
للحمل

### ● والوجه السابع:

أنهم قالوا بلواحد (قف) على التشية لأن المعنى قف قف، قال الله تعالى  
(ألميا في جهنم) فشى وإن كان الخطاب ملك واحد وهو مالك حارن البار لأن  
معنى ألق ألق ألق والتشية إنما تكون بالأسماء لا بالأفعال، فدل على أن الفعل  
مع لفعل بمرة الشيء الواحد، وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد  
وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما وصار هذا كما قدتم  
في الاستداء والمستدأ إيهما يعملان في الخبر لأنه لا يقع إلا بعدهما<sup>٢٧</sup>

د وقد استند المصريون في دفاعهم عن رأي سيويه في (المسألة لرسورية) إلى فكرة التلارم فقالوا أنه لا يجوز أن يقال (كنت أظن أن العقرب أشد سعة من الرسول فإد هو يها) ويجب أن يقال (فإد هو هي) قال أبو لبركات الأساري موصحاً ححتهم

• (وأما المصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز إلا الرفع لأن (هو) مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من حر وليس هـ هـ ما يصلح أن يكون حرّاً عنه، لا ما وقع الخلاف فيه فوجب أن يكون مرفوعاً ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما فوجب أن يقال (فإد، هو هي) " وفي ضوء ما ذكرت من أمثلة ينصح أن فكرة الملاممة بين ركني الحملة لمعل ولفاعل أو لمبتدأ والآخر قد أمست على الحاجة رء مهمة ذات أثر كبير في تفسير كثير من التغيرات الإعرابية التي تدحق أواخر للكلم وهذا ما دفعهم إلى الاختلاف في تقدير لعوامل المؤثرة في تلك التغيرات ومساء أكاست تلك الآراء صحيحة أم غير صحيحة وإياها أعطيت الفكر النحوي مسلمات نيت عليها نتائج لا بد لنا من مناقشتها ولتأكد من صحتها وهد ما سأقوم به بعد عرض آراء النحاة التي نيت على أساس فكرة التلارم (اللاممة) بين ركن الحملة واحتياج أحدهما الآخر

٢ اعتماد التلارم في تفسير معاني الحالات الإعرابية.

ولم يقتصر أثر الملاممة على العوامل المؤثرة في لتغيرات الإعرابية في أواخر للكلم التي أشرت إلى عدد منها بل امتد إلى جانب أهم هو معاني الحالات الإعرابية فقد أوضح النحاة أن معنى الرفع هو الإسناد وأن معنى النصب هو كون الاسم فصلة في الحملة ومعنى الآخر هو (الإضافة) ويلاحظ أن المعينين لأوليين مسير على لفكرة التي اعتمدها النحاة أساساً في بناء الحملة وهي

ضرورة ارتكاز الجملة المفيدة على ركيز رئيس هما المسند والمسند إليه واحتياج أحدهم إلى الآخر لذا كان لإسناد بين هذين الطرفين معنى فسروا به حاله الرفع لئلي يكون فيها الاسم في أعلى مراتب وحووده في الجملة، قل لدكتور حوارلي موصحاً رأي السحاة في ذلك ( الإسناد وهو أسط صورة من صور الكلام لا بد أن يكون له طرفان الوصف أو لمسند والموصوف أو المسند إليه وكل من هذين الطرفين لا بد منه في الكلام ولا عاء عنه ليكون كلام ذو معنى يحسن السكوت عليه كما يقول السحاة، وهما يستطيع أن تتبين لماذا استحق هذين لطرفان أن يكونا في المنزلة لعالية منزلة الرفع ويستطيع أن تتبين أيضاً العلاقة بين المعنى اللعوي للرفع والمعنى لذي اصططح عليه السحاة

وقد حدد الرصبي بدقة مفهوم الإسناد قائلاً (ذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسند الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند إليه والاسم بحسب الوصع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه والفعل يصلح بكونه مسنداً لا مسنداً إليه)<sup>١</sup>

وفي صوء، دلالة هذه التي سبت على أساسها أن لطرفين الأساسيين في الجملة يستحقان مرتبة لرفع، أعطيت المكملات الأخرى أي الفضلات مرتبة بصب بكونها يتألف الكلام بدونها وهي مرتبة أدنى من مرتبة الرفع وأعلى من مرتبة الخفص قال الرضي ( وجعل الرفع لذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمستند والخبر وجعل الصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام فلا وسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمير وفتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى عر المفعول والأسماء التي تلي حروف الإضافة

١ نحو السب ٦٢ وبطر في لكتار ١ ٢٣ لخصب ٨

٢ شرح بكونه ١ ٨

أعني حروف الجر وإنما جعل للفصلات، لصب الذي هو أضعف الحركات وأحدها تكون لفصلات أضعف من لعمد وأكثر منها<sup>١</sup>

### ٣ اعتماد التلارم في وضع أبواب الحذف:

لا شك في أن كثيراً من مباحث الحذف جاء في ضوء فكرة «تلارم» ذلك أن الحذف يعني نقصان ركن من لركبن الرئيسيين للدين ينبغي تلازمهما لدلالة قريبة عليه أو نقصان إحدى الفصلات، التي تؤدي معاني إضافية لمعنى هدين لركبن لدلالة قريبة أو من غير دلالة وقد كانت فكرة التلارم واضحة في ذهن من هشام عند وضعه لشروط الحذف قل (لشروط الثاني أن لا يكون ما يحذف كالحرف، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى لرد على ابن مالك في مرفوع أفعال لاستثناء، وقال لكسائي، وهشام، ولسهيلي في نحو (ضربي وصرت ريداً) أن الصاعن محذوف لا مصمر وقال ابن عطية في (شئ مثل القوم لدين كذسوا)<sup>٢</sup> أن التقدير بشئ المثل مثل القوم فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً فمردود، وأن أراد تفسير المعنى وأن في شئ ضمير المثل مستتر فأي تفسيره وهذا لارم للرمحشري فيه قال في تقديره شئ مثلاً وقد نص سيوبه على أن تغيير فاعل نعم وبشئ لا يحذف و لصواب أن (مثل القوم) فاعل وحذف المحصوص أي مثل هؤلاء أو مضاف أي مثل الدين كذبوا، ولا خلاف في حور حذف لفاعل مع فعله نحو (قالوا، حيناً) و (يا عبد الله) و (ريداً صرته)<sup>٣</sup> وقال من حي في باب حذف الجملة (وإنما تحذف الجملة من المعر والفاعل لمشايتها لمجرد تكون لفاعل في كثير من الأمر بمسرة لخرء من الفعل نحو صرته

١ اشرح لكافة ٢٠ ٢١، وأورد بالصب هذا الحركة وليس مرفوع لأن الصاعن أحف الحركات

٢ جمعه ٥

٣ معنى نسب ٢ ١٠٨

ويصر بان وقامت هيد و(لتلون في أموالكم) <sup>١</sup> وحيد زيد وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالحزء الواحد) <sup>(٢)</sup>

وأشهر الدكتور تمام حسان إلى أهمية الملازمة في الدلالة على المحذوف وعدها من أهم القرائن قال (وأهم القرائن الدالة على المحذوف وهي الاستترام وسبق لذكر وكلاهما من القرائن اللفظية) <sup>(٣)</sup>

وقد أيد الدكتور حماسه هذا الرأي قائلاً (والاستترام المذكور في هذا لنص أو استلزام هو ما أشير إليه دائماً على أنه تلازم بين عناصر لسية الأساسية ولولا أن هناك تلازم بين المسد والمسد إليه لما أمكن قول ذكر أحد العنصرين مع تجاهل العناصر الأخرى، مطلقاً والعنصر المذكور يدل مع القرائن الأخرى على لعنصر المحذوف) <sup>٤</sup> وإذا أردنا لتدقيق في فكرة الملازمة أو الافتقار التي أملت عليهم ما ذكرته من عوامل وحالات إعرابية ومواطن حذف نجد أن السحاة قد أوردوا في عرضهم لهذه لفكرة أو شرحهم ها أو تعليلهم بها لظواهر أخرى مفاهيم كثيرة ومتداخلة فقد عدوا الركنين الأساسيين في الجملة الفعلية (المعل و لفاعل) لفرط احتياج أحدهما إلى الآخر كالكلمة الواحدة <sup>٥</sup>

وهذا الأمر يجعلنا نوازن بين الجملة الاسادية والتركيب الأخرى التي وصفتها السحاة بلوصف نفسه فقالوا أنها تشز منزلة الكلمة لوحدية أو بينهما وبين جملتين اللتين تشز لان مرلة الجملة الواحدة ل ترى مدى العلاقة بين فكرة لتلزام بين أجزاء هذه التركيب، وفكرة التلزام بين المسد والمسد إليه فقد ذكر

١ آل عمران ١٨٦

٢ الخصاص ٢ ٣٦٣

٣ اللغة العربية معناه ومعناه ٢٢١

٤ في بناء محمد بن عمر ٣٥٠

٥ لأصناف في مسائل خلاف ١ ٧٩ ٨٠ شرح لمعص ١ ١٤ شرح ابن عيبل ١ ١٤٤

سحاة أن التراكيب الآتية تنزل منزلة الكلمة الواحدة من غير الإشارة إلى مقاييس محددة لأثر فكرة التلازم بين أطرافها في أحكامهم التي أسسوها على فكرة التلازم بين المسند والمسند إليه لذا أورد ذكر هذه التراكيب وأشير إلى عبارتهم التي تنص على فكرة الملازمة بينهما للمخصص إلى نتائج قد تنفع في تصحيح بعض المفاهيم النحوية

١ المضاف والمضاف إليه

٢ الموصول وصلته

٣ (لا) النافية للجنس واسمها

٤ لعت ومعوته

فقد لاحظ لنحاة أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه هي علاقة ملازمة وتكميل إلى الحد الذي يجعلهم كالكلمة الواحدة قال المبرد عن المضاف والمضاف إليه (فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول وصاراً جميعاً اسماً واحداً وأنجز الآخر بإضافة الأول إليه وذلك قولك هذا عبيد الله وهذا غلام زيد وصاحب عمر)<sup>(١)</sup> وفي ضوء هذه النظرة للعلاقة بين المضاف والمضاف إليه لم يجوز النحاة الفصل بينها بغير الظرف وحرف الجر قال أبو البركات الأنباري (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا بما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يعصم بينهما)<sup>(٢)</sup> (ولذا رفض البصريون قراءة ابن عامر) (وكذلك زعم كثير من المشتركين قتل أولادهم شركائهم)<sup>(٣)</sup> ، وقد كان رفضهم منياً على اعتقادهم

١، المقتضب ٤ ١٤٣ ١٤٤

٢ (المضاف في مسائل الخلاف ٢ ٤٣١

٣ شعر محبط ٤ ٢٢٩



أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة فلا يجوز انفصل بينهما بغير الظرف  
وحر وحرور، وقد عدّ اس حي الفصل بها قبيحاً كثيراً، لكنه من ضرورة  
الشعر كما لاحظ السحابة العلاقة بين الموصول وصيته علاقة ملازمة وتكميل  
أيضاً إذ لا يتم معنى الموصول إلا بصلته قال الخرجاني (ومعنى الصلة أن الاسم  
لا يكون تاماً في أصله فيصم إليه ما يتممه ويجبر نقصه كما نقول هذا صده هذا  
ووصله أي يكمله ويجبر نقصه ألا ترى أنك لو قلت جاءني الذي وحده لم تعد  
شيئاً وكان بمنزلة أن تقول جاءني (جع) من (جعفر) مثلاً فإذا وصلته بالجملة ثم  
الاسم كقولك (جاءني) الذي عرفته كما أنك أتممت الاسم فقلت جاءني جعفر  
أود فالصلة تنزل من الموصول بمنزلة الجزء من الاسم)

وقال ابن يعيش (معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده  
تصله به ليتم اسماً فإذا تم به بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن  
يقع فعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه)

والصلة والموصول كالكلمة الواحدة يتم بعضها بعضاً بد مع لحة  
تقديم الصلة على الموصول كما معناه تقديم الفاعل على الفعل قال المبرد (في  
الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضاً فهذا القول الصحيح الذي  
لا يجوز في القياس غيره) أما (لا) النافية للجنس فلا تختلف عن المضاف  
والمضاف إليه والموصول وصلته من حيث افتقار أحدهما للآخر وتريلهما منزلة  
لكلمة الواحدة فقد عد السحابة (لا) واسمها إذ كان مسياً على الفتح كلمة  
وحدة وكذلك حال في اسم لا وصفته وعللوا ذلك بأن الصفة ركبت مع

خصائص ٢ / ٢٠٦

٢ ينقصه في شرح الإيضاح ٣١٥

٣ اشرح بقصر ٣ / ٥١

٤ ينقص ٣ / ٩٧

لموصوف كثير كيب (خمس عشرة) قال مسويه (اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت بوبت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام وإن شئت لم تنون وذلك قولك لا علام طريف لك ولا غلام طريف لك فأما الذين نوبوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمرلة اسم واحد وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمرلة في غير اسمي وأما ليس قالوا لا علام طريف بك فإياهم جعلوا الموصوف والموصف بمرلة اسم واحد

وأوضح ابن السراج هذا الرأي قائلاً (والوجه الثاني أن تجعل لمنفي وبعته سمّاً واحداً وتسميه معه فنقول (لا رجل طريف في الدار بيت (رجل) مع طريف وحنة من رأي أن يجعله مع المسعوت سمّاً واحداً أن يقول لما كان موضع يصلح فيه اسم الاسمين سمّاً واحداً كن باء اسم أكثر وأفشى من اسم سم مع حرف فإن قلت لا رجل طريفاً عقلاً فأنت في النعت الأول بالخير فأما لثاني فليس فيه إلا لتويز لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً<sup>١٢</sup> وقال أيضاً (والوجه لثالث أن تجعل النعت على الموضع فترفع لأن (لا) وما عملت فيه في موضع اسم متداً فنقول (لا رجل طريف) فتجري طريف على الموضع فيكون موضع اسم متداً<sup>١٣</sup>

يتضح مما تقدم أن (لا) واسمها ينزلان مرلة اسم واحد وكذلك اسمها وبعته كما يتضح أن هذه التركيبة تتمايز بأنها تتكون من جرائن مترابطين أشد الارتباط إلى الحد الذي جعل السحاة يعدونهما كاسم الواحد كما عدوا حملتي اشروط واخزاء لافتقار معنى الأولى إلى الثانية قل ابن السراج موضحاً ذلك وذلك قولك إن تأتي أنت وإن تقم أقم فقولك أن تأتي شرط وأنتك حووه ولا

١١ الكتب ١ ٣٥١

١٢ لأصول في النحو ١ ٤٦٨

٣ بصرفه ٤٦٩ شرح نصراً ٩٥

بد لشرط من حوب وإلا لم يتم الكلام وهو نظير المتدا لدي لا بد له من خبر  
ألا ترى أنك لو قلت (زيد) لم يكن كلاماً يقال فيه صدق ولا كذب فإذا قلت  
(مطلق) ثم الكلام فكذلك إذ قلت (أر تأتي) لم يكن كلاماً حتى تقول (أنت)  
وما أشبه

وقد مر ما قول السيرافي في عامل جرم لخرء حيث وصف الحمدتين بأنهما  
كاحمد بواحدة والسحة في ذلك متفقون وهذا لا بد من لتوقف عند هذه  
المصوص وقعة تأمل ومراجعة متسائلين هل جعل السحة هذا التلارم و لاحتياح  
مقياساً واحداً في تفسير الطواهر التي نظراً على الحمدة الإنسانية وهذه لتراكيب  
وإلا فكيف حار اعتماد التلارم بين الجزأين وافتقار أحدهما إلى الآخر عاملاً في  
بعضها وعبر عمل في بعضها الآخر فسر عدد منهم رفع المتدا والخبر بهذه  
الملازمة وفتقار أحدهما إلى الآخر ما فسروا حرم حوب الشرط بالعمل نفسه  
في الوقت الذي لم نجد فيه هذه الملازمة غير عاملة في المصوف إليه أو صلة  
لموصول أو سم (لا) النافية للجنس أو الاسم المنعوت وهم يؤكدون ظاهرة  
الملازمة فيها على حد سواء إذ يجعلونها كالكلمة الواحة لفرط تلارم الجزأين في  
أي منهما وحتياج أحدهما إلى الآخر وعدم انفكاكه عنه ولا شك في أن هذه  
الأحكام التي أطلقوها في صوء فكرة لتلارم لم تكن مبنية على أساس صحيح  
لأن فكرة الملازمة بين المسند والمسند إليه ليست صحيحة، بل هي علاقة غير  
ثابتة أو مطردة دائماً وإلى يخضع استمرارها للمعنى المقصود

وقد شاب هذه الأحكام كثير من الخلط بين أمور ورد ذكرها في مصوص  
السحة ينبغي إيصالها لإزالة اللبس عن هذا الموضوع المهم، وأول هذه الأمور  
هو الخلط بين مصطلح لإسناد و لتلارم إذ يجد الباحث التدحس بين الأمرين

وكان الإسناد هو التلارم أو أن الإسناد لا يكون إلا بين اسمين لا بد لأحدهما من الآخر ولإيضاح حقيقة المصطلحين أورد حد الرضي للإسناد (والمراد بالإسناد أن يحجر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المحجر عنه أهم ما يحجر عنه بذلك الحجر في الذكر وأحصنه<sup>١</sup>

وقد أوضح الرضي هذا الحد قثلاً (فقولنا) أن يحجر احتراز عن السسة الإضافية وعن التي بين التوسع ومتبوعاتها، وقولنا في الحال كما في قام زيد، ورید قائم وقولنا أو في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإشائي في نحو بعث وأنت حر وفي الطلبي نحو هل أنت قائم وليتدك أو بعثت قائم وكذا نحو (صرب) لأنه مأخوذ من تصرب بالاتفاق وقياسه بتصرب وقوت على أن يكون المحجر عنه أهم ما يحجر عنه احتراز عن كون لفعل حراً أيضاً عن واحد من المصنوعات في نحو صرب زيد عمراً أمامك يوم الجمعة صربةً وضرب زيد يوم الجمعة أمامك صربةً فإن المرفوع في الموضعين أخصر بالفعل وأهم بالذكر من المصنوعات<sup>٢</sup>

والإسناد عند النحاة كما هو واضح في حد الرضي - هو الإخبار بحجر عن كلمة أو كما يصفه الرضي هو الحكم أي الرابطة ولابد له من طرفين مسند ومسند إليه وهذا الحد يصعب في حرج عند التدقيق في تفاصيله إذ أن لإخبار قد يحصل بهد وقد يحصل في السسة القائمة في تركيب لأخرى غير الإسنادية فقول (زيد مسافر) أو (سافر زيد) يعني سسة الحدث (لسفر) إلى زيد وذلك لإخبار عنه بذلك وهذا المعنى يقرب من قولنا زيد المسافر لأنه وصف لزيد بإحداث السفر وكذلك قولنا (سفر زيد) فإننا أضفنا الحدث (السفر) إلى زيد وفي

١ شرح الكافية ١

٢ شرح الكافية ١

قوت (ريد اندي سافر) وصفند ريداً بالسفر وهذه لتراكيب وصفها التحاة بأنها  
تسرن مربة لكلمة الواحدة وهي تركيب متفردة في التعبير لا أن بينها هروفاً  
معوية دقيقة يختص بها كل تركيب منها لكن لدي يمتار به التركيب (ريد  
مسافر سافر ريد) عن التراكيب الأخرى هو تمام لمعنى أما التركيب الأخرى  
فهي ناقصة المعنى لأنها لا يحسن لسكوت عليها، وفي هذا يحار الإسناد في  
هانين حملتين بكونه إسناداً ويهيد فائدة يحسن السكوت عليها، أم الإسناد في  
لتراكيب الأخرى فهو إسناد ناقص يهيد فائدة لا يحسن السكوت عليها

وقد وصف سيويه لعلاقة بين المتدا والخبر بعلاقة البناء الذي يستند  
بعصه إلى بعض بد، قال عنها (المبي والمبي عليه) وقد أحسن الرصي بالفرق بين  
تراكيب التي لا يكون لإسناد فيها تام لفائدة، ولتراكيب التي يكون لإسناد  
فيها تام لفائدة، وأطلق على الإسناد الأخر مصطلح لإسناد، الأصلي المقصود  
قال (وكان على المصنف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به بدته  
ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة  
والطرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام وإم نحو قائم الريدان فكونه  
بمربة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به  
لدته لإسناد اندي في خبر المتدا في الحار أو في الأصل وفي لصفة والحل  
والمصاف إليه إذا كانت كلها حملاً والإسناد الذي في الصلة والذي في الجملة  
لقسمية لأنها تتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لأنها قيد في الحراء فحراء  
الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية ولقسامية والفرق بين  
الجملة والكلام إن الجملة ما تضمن الإسناد لأصلي سواء أكانت مقصودة  
بدتها أو لا كالجملة التي هي خبر مبتدأ وسائر ما ذكر من الحمل فيخرج المصدر  
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والطرف مع ما أسندت إليه واحترر

بقوله بالإسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو صربك) فالرصي يميز بين أنواع من الإسناد منها ما كان أصبها ومنها الإسناد في صفة لموصول والنقسم و شرط ومير هذا الإسناد عن لعلاقة بين أجزاء المضاف والمضاف إليه أو التبع و لتتبع أي أنه لم يخلط بين ما كانت علاقته إسناد وإسناد وما كانت علاقته علاقة أخرى غير الإسناد عند الحديث عن التراكيب التي ترل منزلة الاسم الواحد في تلامه و حياج بعضها إلى بعض ذلك لأن الإسناد معنى لا يحده في التراكيب التي قبل أن تبيد فائدة خاصة لا يحسن السكوت عليها، وقد أطلق عدد من الأصوليين مصطلح (الجملة الناقصة) على تلك التراكيب على أن بعض الأصوليين يطلقون مصطلح (الجملة الناقصة) على ذات النسبة الناقصة كجملة لإضافة وجملة اوصف أم جملة الشرط والجواب وجملة لصلة فهي عندهم من جملة التامة و لم يصح السكوت عليها لاحتوائها على نسبة تامة بين مسند ومسند إليه، ويعملون عدم لسكوت على جملة لشرط وحده ليس بقصر نسبتها بل بوقوعها طرفاً في نسبة ثانوية هي (النسبة التعليقية) للجملة شرطية يكملها<sup>٢١</sup> وبعد أن اتضح أن ثمة فرقاً بين التراكيب التي أملت فكرة تلامر جعلها بمثابة كلمة واحدة أو جملة واحدة فلا بد من إيضاح الفصل بين الإسناد والتلامر الذي قد النحاة إلى كثير من أحكام الحذف غير الدقيقة، فقد كان يصبح سيويه للمسند والمسند إليه قائماً على وجود ركين أساسيين لا يفتأ أحدهما عن الآخر إذ بدأ ذلك الإيضاح قنلاً (وهما ما لا يستعني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدأ)<sup>٢٢</sup> وهذا يعني أن المسند ملارم للمسند

٢١ شرح كونه

٢٢ شرح كونه

٢٣ كونه

إليه لا يستعني أحدهما عن الآخر وهذه الملازمة كما ذكرت مجدها كذلك بين المضاف والمضاف إليه والموصول وصلته والتابع والمتبوع إذ لا يجوز حذف أحد لركبين إلا في حدود ضيقه أو ضحها النحاة ولا يجوز الفصل بينهما بأجنبي ولا يجوز تقديم الثاني على الأول ولذا قال ابن جني في باب عقده لهذا الموضوع (وأم المرفوق والمفصول فمعلومة المواقع أيضا فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه والمفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي وهو دون الأول ألا ترى إلى حوار المفصل بينهما بالظرف نحو قولك كان فيك زيدا راعيا، وتنع المفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف نحو قول الفرزدق.

قلما للصلاة دعا النادي بهضت وكنتُ منها في غرور

وسترى ذلك ويلحق بالفعل والفعل في ذلك مستدا والخبر في قبح المفصل بينهما وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قبح لفصل بينهما فمن المفصول والتقديم والتأخير قوله

فقد والشك بين لي عناء بوشك فراقهم صرد يصيح

أراد فقد تسبب لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء ففيه من المفصول ما أذكره وهو لفصل بين (قد) والفعل الذي هو (يس) وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من لأفعال ألا تراها تُعتد مع الفعل كالحرف منه، ولذلك دخلت السلام لمعاد بها توكيد الفعل على (قد) في نحو قول الله تعالى ﴿ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك﴾<sup>(١)</sup> وقوله سبحانه ﴿ولقد عذبوا لمن اشتره﴾<sup>(٢)</sup> وقوله

ولقد أجمع رجلي بها حذر الموت وإنني لقرور

١ المزمع ٦٥

٢ بقره ١٢

وفصل بين المتبدأ الذي هو الشك وبين الخبر الذي هو عناء بقوله (بين لي)  
وفصل بين الفعل الذي هو (بَيَّن) وبين فاعله الذي هو (صُرِد) بخبر المتبدأ الذي  
هو عناء<sup>١</sup>

ويلاحظ في هذا النص أن التلازم بين المصاف والمصاف إليه لا يقل قوة  
عن لتلازم بين الفعل والفاعل أو المتبدأ والخبر ومع ذلك فلا تعد العلاقة بين  
مصاف والمصاف إليه إسداء بمعنى الإخبار بأحدهما عن الآخر، وكان الأحذر  
يصح فكرة الإسداء من غير التأكيد على لتلازم ذلك أننا قد نكتفي بأحد  
الركبين دون الآخر إذا دل السياق أو القرائن على المعنى المقصود، ولا حاجة  
لذكر لركنين معاً واعتقد أن الخلط بين المصطلحين يرول وتتضح المفاهيم بشكل  
لا لس فيه لو أن النحاةذكروا أن الإسناد هو الإخبار بكلمة أو أكثر عن أخرى  
ثم فصلوا القول في حالة الاحتياج أو لافتقار وذلك بتقسيمه على حالتين

• الأولى قد يقتضي المعنى تلازم الركبين فلا يفك أحدهما عن الآخر وهو  
ما ذكره سيبويه واقتصر على ذكره

• الثاني قد يستغني أحدهما عن الآخر إذا دل السياق والقرائن على المعنى  
المقصود في صوء ذلك لا يكون التلازم حكماً قاطعاً بل ينبغي فسح المجال  
بوصف الحالات الخارجة عن التلازم وجعلها مقبولة عند وجود ما يجعل  
لمعنى تماً تركب واحد يجعلنا نعيد النظر في وصف كثير من نصوص القرآن  
لكريم والشعر العربي وهذا لوصف يجعلنا نعيد النظر في كثير من  
الأحكام التي ذكرها النحاة في مسائل الحذف والإصماد وقد أدرك النحاة  
ذلك في كثير من المواضع ولكنهم عبروا عن ذلك بالفاظ ملتوية تتلاءم مع  
فكرة التلازم بين ركني الجملة ففي باب الانتداء بالوصف إذا ما سبقه نفي



أو استفهام نحو قولنا (أقائم الريدان) أحر السحاة الاستعناء عن الخير  
معربين عن ذلك بقولهم أن فاعل الوصف سد مسد الخير

ولم يدكروا أن المبتدأ وحده استعنى عن حره بدلالة ما أتم معناه وهو فاعل  
لوصف أو نائب الفاعل في اسم المفعول ولم يلازم أحد الركنين الآخر وقد أدرك  
الرصبي هذا الاستعناء في بء الجملة الاسمية وعدم احتياج المبتدأ إلى الخير قال  
(والسحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً في حد المبتدأ الأول فقلوا إن حره محذوف  
لسد فاعله مسد الخير وليس بشيء من لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من حره حتى  
يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير حره لم يثأت إدهو في المعنى  
كالفعل والفاعل لا حره له) <sup>١</sup> وهذا القول صريح في الاعتراف بعدم احتياج  
أحد الركنين إلى الآخر ذلك أن عبارة (من لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من حره حتى  
يحذف ويسد غيره مسده) لا تقبل التأويل أو التفسير وتؤكد صحة ما ذهبنا إليه  
من أن فكرة التلازم يمكن لتحلي عنها إذا دل على المعنى ما يسوغ استغناء  
أحدهما عن الآخر وكذلك الحال في نحو قولنا (ضربي ريداً قائماً) حيث نجد  
الحال سدت مسد الخير فلا حاجة لذكره وقد اختلف لسحاة في تقدير حره هذا  
المبتدأ وتصارت تأويلاتهم فقد ذهب ابن درستويه وطاهر بن أحمد بن ناشاد إلى  
أنه لا حره له لكونه بمعنى الفعل ذلك أن معنى ضربي ريداً قائماً صربه قائماً  
وهو نحو أقائم لريدان عندهما <sup>٢</sup> وذهب الكوفيون إلى أن نحو (قائماً) حال من  
معمول المصدر لفظاً ومعنى و لعامل فيه المصدر ندي هو مبتدأ وخبر المبتدأ بعد  
دخل وجوبا أي ضربي ريداً قائماً حاصل) <sup>٣</sup> وذهب الأحفش إلى أن الخير ندي  
سدت الحال مسده مصدر مصروف إلى صاحب الحال أي ضربي ريد صربه قائم

١ شرح بكهف ١ ٨٦

٢ المصدر بكهف ١ ١٠٥

٣ مصدر بكهف ١ ١٠٥

أي م صربي إيه إلا هذا لضرب المفيد<sup>١</sup> ولا شك في أن اس درستويه وابن  
 ناشاد قد أدرك أن هذا التركيب لا خير لمثله لأن سياق الحملة قد أوحى  
 بالمعنى المراد من خير وما هذه لتأويلات التي ابتدعتها النحاة إلا من وحي فكرة  
 الملازمة التي تقتضي وجود ركنين أساسيين هما لمسند والمسند إليه ولو  
 استعرضنا حالات الحذف وحوال لوحدنا أن ما قدره من أحبار أو متدبرين  
 محدودة ليست إلا تكلف في تحميل المعنى أكثر مما تستطيع الألفاظ حمله والتعبير  
 عنه به أرى أن فكرة الملازمة يسعى أن تعدل فيشار إلى أن الركنين الأساسيين في  
 الحملة قد يكونان متلازمين وقد يستعني عن أحدهما إذا دلت القرائن ولسياق  
 على المعنى المقصود دون الحاجة إلى الآخر كما ينبغي أن تعاد صياغة حد  
 لإسناد في ضوء هذا التعديل لكي يكون به معناه الدقيق الذي لا يلحقه ما ليس  
 منه وفي ضوء هذا الاستنتاج يسعى إعداد النظر في مسح الحذف في الحملة  
 لعربية ذلك أن مسح الحذف والتقدير والتأويل من الصياغة النحوية وهي  
 حذيرة بأن يطر فيها نظرة وحصة في ضوء ما يتم التوصل إليه من استنتاجات  
 دقيقة من خلال استقراء النصوص الموثوق بصحتها وأصحها بلا شك آيات  
 لصرار الكريم التي حمطها الله جلّت قدرته من كل تحريف أو تعبير قال عز من  
 قدر ﴿إِن نَحْنُ نَرُءُ الدُّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>٢</sup> وما ذكرته عن استعناء المبتدأ  
 بالفعل إذا كان وصفاً معتمداً على شيء أو استمهام أو استغناء بالحال إذا كان  
 مبتدأً مصدراً يدل دلالة لا ريب فيها على أن فكرة الملازمة لا تطرد كثيراً بل أن  
 لقولنا طردها اعتقاد لا تؤيده النصوص وفي القرآن الكريم نصوص كثيرة  
 يستعني فيها لفعل عن فاعله وهم أيضاً ركان أساسيان في الحملة لعملية قال

١ مصدر نفسه

٢ حجر ٩

تعدى «كثرت كلمة تخرج من أفواههم»<sup>١</sup> ويقدر لحة الفاعل تقديراً على أنه صمير يفسر التمييز (كلمة) قال ابن السراج (فإنما الصرب الثاني فإن تصمر فيها مرفوعاً يفسره م بعده وذلك قولهم نعم رجلاً أنت ونعم الدانة دبتك وشس في بدر رجلاً أنت فهي (نعم وشس) مضمر يفسره م بعده والمضمر لرجل استعني عنه بالكرة المنصوبة التي فسرتها لأن كل مبهم من الإعداد وغيرها إنما تفسره الكرة المنصوبة وما كان مثل كرم رجلاً زيد وشرف رجلاً زيد إذا تعجبت فهو مثل نعم رجلاً زيد لأنك إما تمدح وتذم وأنت متعجب ومن ذلك قوله سبحانه «ساء مثلاً القوم الذين كتبوا»<sup>٢</sup> وقوله «كثرت كلمة تخرج من أفواههم»<sup>٣</sup> والاستعناء عن ذكر الفاعل في هذه الصيغ التي يخرج فيها الفعل من الخبر إلى معان أخرى حالة ينبغي الأخذ بها على أنها أسلوب من أساليب اللغة العربية في الاكتفاء بما يدل عليه الفعل وما يحيط به من موحيات بالمعنى المقصود دون الحاجة إلى فعل لأن المعنى يتم ويجس السكوت عليه من غير ذكر للفاعل وهذا ما يدل على أن لتلارم بين الفعل والفاعل غير مطرد

وفي حمل المدح والذم والتعجب يخرج المعنى من الخبر إلى إنشاء لأن هذه الخمس إشائية غير طلبية يكتسب لفعل دلالة لا يحتاج معها إلى ذكر من يقوم بالحدث كما هو معروف في الجمل الخبرية لأن المعنى المقصود هو التعبير عن لشعور لكامل في النفس من تعجب أو مدح أو ذم والمتدفق بأثر حدث مثير للتعجب أو يدعو إلى المدح أو الذم ولا يقصد منه الإخبار عن ذلك الحدث قال الدكتور فاضل السامرائي (ويدل إضمار الفاعل وتفسيره بالتمييز على أن الفعل خرج من الخبر إلى معنى آخر كالتعجب أو إنشاء المدح والذم تقول (حسن شعراً

١ كهف ٥

٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠

قدح محمد) و (فشلت خطة وضعها سالم) فهذا يفيد التعجب بمعنى (ما أحسن  
 شعراً قاله محمد) و (ما أفضل خطة وضعها سالم) أو يفيد إثناء المدح و لدم ولا  
 يفيد الإحار بحس الشعر وفشل الخطة ولو صرحنا بالفاعل بدل لتمييز فقلت  
 (حسن شعراً قاله محمد) و (فشلت خطة وضعها سالم) لاحتتمل أن يكون إحار  
 بذلك أي يكون إحاراً بأن شعراً قاله محمد قد حسن وأن خطة وضعها سالم قد  
 فشلت واحتتمل المعنى الأول أيضاً والتمييز الذي يفسر الفاعل بقول الفعل من  
 دلالة الإحار إلى دلالة الإثناء) ومجد في أسلوب التعجب دليلاً أوضح على  
 ضعف فكرة استلزام لأن تقدير الفاعل في قولنا (ما أجمل السماء) فيه تكلف  
 و صبح لا يؤيده المعنى لأن القول بوجود ضمير يعود على (ما) لا يرتضيه واقع  
 اللغة ولا المعنى سوء أقدرنا (ما) بكرة تامة بمعنى (شيء عظيم) أم بكرة  
 موصوفة أم اسم موصولاً ذلك أن عودة لضمير عليها يحيل المعنى إلى إحار لا  
 يطابق معنى إثناء لتعجب الذي يعبر عن حالة الإعجاب التي تنشأ في النفس  
 لد، تعدو فكرة تقدير فاعل هذا لفعل يعود على (ما) أمراً مفتعلاً لا يحتمله  
 معنى ويسعي أن يؤحد هذا لتعبير على هيئته التي عرف بها وذلك بأن يكون  
 فعل (فعلاً يفيد لتعجب) وما بعده متعجب منه منصوب بمعنى التعجب من  
 غير لاستعرق في تفصيلات نظرية العامل التي تتطلب وجود فاعل للفعل  
 ومفعول للفعل المتعدي ويظهر في تأويلات السحاة لفعل الصيغة الثانية (أفعل به)  
 صطرب واصبح فقد حاء في شرح الكافية ((وأما) أحسن يريد) فعند سيوييه  
 (فعل) صورته أمر ومعناه الماضي من (أفعل أي صار ذ، فعل) كالحلم أي صار  
 د لحم والباء بعده رائدة في لفاعل لازمة وقد تحذف إن كن المتعجب منه أن  
 وصنتها نحو (أحسن أن تقول) أي (بأن تقول) على ما هو القياس وضعف قوله

بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الأمر نحو اتقى امرؤ ربه  
وبأن افعل صار (إذا) كذا قليل ولو كان منه لحر ألحم يزيد وأشحم يزيد وبأنه  
ريادة الساء في الفاعل قليل والمطرود ريادةتها في المفعول فقال امراء وتبعه  
المخشري وابن خروف أن أحسن أمر لكل أحد بان يجعل زيدا حساً وإنه يجعله  
حسناً كذلك بأن يصفه بالحسن فكأنه قيل صفة بالحسن كيف شئت فإن فيه منه  
كل ما يمكن أن يكون في شخص كما قال

وقد وجدت مكان القول ذا سعة      فإن وجدت لساناً قاتلاً قتل

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيويه<sup>(١)</sup> وجملة التعجب هذه  
لا تدل على أن (السماء) في قولك (أحمل بالسماء) فاعل لأن هذا التقدير يتنافى  
مع معنى التعجب الذي قيل أنه افعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفي  
سبه لأن السماء هي أثرت في النفس هذا الانفعال بجمالتها لا بصيغة الفعل  
ولفاعل وإنما بصيغة التعجب والمتعجب منه لأن هذه الصيغ حارحت عن الجمل  
الاعتيادية لتدل على معنى التعجب الناشئ من إثارة الانفعال في النفس لذا  
يسعى أن لا يفسر هذا التركيب في ضوء لعامل والمعمول فيقال (جعلت السماء)  
وبما يفسر على وفق دلالاته المختلفة عن دلالة الجملة الخبرية ولو سلمنا حدلاً  
يكون المجرور بالباء في صيغة (افعل به) فاعلاً فقد ورد في القرآن الكريم ما  
يدحض فكرة التلارم إذ جاء الفعل (بصر) في قوله تعالى ﴿اسمعُ بهم وانصر﴾<sup>(٢)</sup>  
مجرداً من الفاعل

وفي ضوء الحقائق المتقدمة التي لا تقبل التأويل والتي تتحلّى في استغناء  
المتدأ عن الخبر واستغناء الفعل عن لفاعل في المواضع التي ذكرتها والتي وصفها

(١) شرح الكافية ٢/ ٣١٠

(٢) مريم ٢٨

لحاجة قسراً بـ ( المحذوف وحوب ) ساء على اعتقادهم المستند إلى فكرة وحوب  
لتلارم بين المسد والمسد إليه تستطيع وصف الحملة العربية وصفاً جديداً مسياً  
على نصوص القرآن الكريم يمكن إجماله في ثلاث حالات هي

• الأولى

أن الحملة العربية يعبر عنها بركنين أساسيين هما المسند والمسد إليه وهذه  
الطريقة في ساء الحملة العربية أكثر شيوعاً من غيرها

• الثانية

يصح التعبير عن المعنى المقصود بركن واحد إذا كان التركيب يوحى بتمام  
المعنى من غير احتياج إلى ذكر الركن الثاني أو تقديره إذا يصح التعبير بالمتدا  
وحده من غير احتياج إلى ذكر الآخر أو تقديره كما يصح التعبير بالفعل وحده  
من غير احتياج إلى الفاعل

• الثالثة

قد لا يتم معنى الحملة إلا بذكر المسد والمسد إليه والفصلة متممة  
للمعنى لا يمكن الاستغناء عنها، وقد يتم المعنى بالمسد والمسد إليه وحدهما،  
وقد يتم بأحد الركنين من غير احتياج إلى الركن الثاني أو إحدى المضافات  
ولإيضاح الحالة الثانية التي تؤسس لوضع اتجاه جديد في دراسة الحملة  
يختلف عن الاتجاه الذي سلكه لسحة في دراستهم لها والذي قام على فكرة  
لتلارم المفصية حتماً إلى ماحث المحذوف التي أشرت إليها أرى من الضرورة  
اعتماد رأي الدكتور أحمد عبد الستار الخواري الذي توصل إليه بعد دراسة  
مستفيضة لأساليب لقرآن الكريم فقد ورد في كتابه (بحر لقرآن) بيان لطبيعة ساء  
حملة العربية التي تعتمد السياق وأحوال والقرائن في استعناء أحد الركنين عن

لآخر قال ((وصفوة القول أن الاكتفاء بالاسم المرفوع العمدة يشيع في العدة  
لقراءة على الأعلب في أربع صور

#### • الأولى

حملة الشرط حين يقع لحواب حملة فيكتفى فيها بأحد الركبين دون أن  
يكون الآخر مذكوراً في كلام متقدم إلا إشارة أي إشارة إليه نحو ﴿فممن كان  
منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾<sup>١</sup>، وقوله تعالى ﴿فإن تابوا  
وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين﴾<sup>٢</sup>، ﴿وإن كنتم على سفر ولم  
تجدوا كاتباً فرهاناً مقبوضة﴾<sup>٣</sup> ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية  
مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا﴾<sup>٤</sup>

#### • الثانية

حين يكون موصوفاً بحقوقه تعالى ﴿بلدة طيبة ورب عفور﴾<sup>٥</sup> ﴿قل لا  
تقسموا طاعة مفروقة﴾<sup>٦</sup> وهذا يشعر بدعاء لوصف مطلقاً وكفايته عن  
لوصف المسند وهو الخبر

#### • الثالثة

في مواضع معينة بعد الاستفهام سواء أكان حقيقياً أم غير حقيقي كأن في  
الاستفهام دلالة على عجب أو إعجاب أو استنكار يستغني به عن لركن الآخر

١ بقره ١٨٤

٢ نوبه ١

٣ بقره ٢٨٣

٤ نساء ٩٢

٥ مائ ١٥

(٦) سور ٥٣

في التركيب نحو ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنٍ مِّن رَّيِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾<sup>(١)</sup> ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾<sup>(٢)</sup>

#### • الرابعة

بعد القول وهذا كثير كثرة تلفت النظر نحو ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> وقالت امرأت فرعون قُرْتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ<sup>(٤)</sup> ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرْتِصُ بِهِ رَبِّبِ الْمُنُونِ﴾<sup>(٥)</sup> كم وحد الدكتور الجوارى في الجملة الفعلية قدرة على الاستعناء بالفعل وحده فلا يحتاج إلى الفاعل قال. ولكن العبارة القرآنية يشيع فيها أن يأتي الفعل وحده من دون أن يسبقه اسم طاهر يصلح ضميره فاعلاً لذلك الفعل قال تعالى في سورة القيامة ﴿كَلَّا إِذَا نُلَغَتْ الثَّرَاقِي وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾<sup>(٦)</sup> وقال تعالى في سورة القيامة أيضاً ﴿أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَن يَتْرَكَ سُدًى أَلَمْ يَكُنْ لَّعَلْفَةً مِّن مَّنَىٰ يَمِى ثُمَّ كَانَ عِلْقَةً فَخُلِقَ فَسَوَّىٰ فَجَعَلَ مِنْهُ الْبُزُجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾<sup>(٧)</sup> ألا ترى أن لفعل في الآيات لسابقة قد استعنى عن ذكره لأنه معلوم مفهوم من سياق الكلام<sup>(٨)</sup> وقد تشدد السحابة كثيراً في تفسيرهم لهذه التراكيب وأصرروا على تقديرها في صوء فكرة التلازم فجاءت تقديراتهم متكلمة لا موجب لها سوى تأكيد حقيقة أن الركين لابد من وجودهما فإن جاءت الجملة خالية من أحدهما

(١) هود ١٧

(٢) طه ٨

(٣) النساء ٨

(٤) القصص ٩

(٥) بطور ٣٠، بحر المرآة ٢٣-٢٥

(٦) بقية ٢٦ ٢٨

(٧) لقيامة ٣٦ ٤٠

(٨) بحر المرآة ٢٧ ٢٨



فلا بد من تقدير الثاني محذوفاً فهي تفسيرهم للمصادر المرفوعة أو المصونة في نحو قول (صبرٌ جميلٌ) أو (صبراً جميلاً) يذهبون إلى تصور وجود متداً محذوف أو فعل محذوف ولم يكتفوا بوصف الحملة كما هي في صوء ما يوحي به السياق لذا قل سيبويه في قول الشاعر

فقلت حنان ما أتى بث هها      أدو سب أم أنت بالحى عارف

لم ترد حنَ ولكنها قالت أمرنا حنان أو ما يصينا حنان وفي هذا المعنى كنه معنى النصب ومثله ذلك قول الشاعر

يشكو إليّ جملي طول السرى      صبرٌ جميل فكلانا مبتلى

والنصب أكثر وأحوذ لأنه يأمره ومثل الرفع «فصبرٌ جميلٌ والله المستعان» كأنه يقول الأمر صبر جميل والذي يرفع عليه (حنان) و (صبر) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يصب فيه<sup>١١</sup> ولا شك في أن الحوء مسويه إلى القون نان الفعل متروك إظهاره وأن المتداً متروك إظهاره في مثل هذه لمصادر أمر لا يقله واقع اللغة ذلك أنه لو كان الإظهار مستساعاً ومقبولاً في اللسان العربي لظهر في مثل هذه المواضع ولا طرد استعماله لكن عدم ظهور ما يقدرونه يدل على أن هذه لتراكيب لا تحتاج إلى مثل هذه التأويلات لأنها قائمة بدتهفهم من موقعها الإعرابي ودلالة سياق الكلام فالعلامة الإعرابية هنا دلالة على إرادة معنى الثبوت أو إرادة معنى التعير والحدوث ذلك أن رفع الاسم ودلالة السياق يفيد أن المعنى المقصود ولا حاجة لتقدير اسم آخر يكمل معناه و لنصب في المصدر ودلالة السياق يكفيان كذلك لإيصال المعنى الآخر من غير انحوء إلى تفسير فعل ناصب متروك إظهاره

١١ يوسف ٨

١٢ الكتاب ٣٢٠ ٣٢

وقد استنتج الدكتور الجوّاري من خلال استقراءه لحالات حذف الركن الثاني من الجملة أمرين يسيران عور هذه التراكيب ويضعان البحث السحوي في مسار صحيح يصل إلى حقيقة مثل هذه التراكيب

• الأول

إن بعض الأسماء التي يؤتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإيجاء بحيث لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسد إليها

• الثاني

الاكتفاء بمجمل ما يدل عليه السياق من معنى الوصف والإسناد دون تفيد ورود لفظ يشار إليه بضمير أو نحو ذلك وهذه كلها طرق في التعبير الفني حتى عليها تمسك النحاة بأجزاء الجملة ولا سيما طرفاه الذين يعرفان بالعمدة، وتقدير ما لم يذكر منها وتأويل الكلام بحيث تذهب روعته ويضمحل أثره في النفس ومن ذهب إليه الدكتور الجوّاري صحيح لأن القرآن الكريم أمداً بصوص كثيرة عرض فيها أساليب للتعبير ورد في بعضها ذكر للفاعل دون بفعل وورد في أخرى مشابهة ذكر للفعل ولفاعل بحسب ما يقتضيه المعنى والسياق قال تعالى ﴿وَلْتَن سَأَلْتَهُمْ مِنْ خَلْق السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لِيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَرِيسُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٢)</sup> فذكر الفعل ولفاعل والمفعول بيد أنه سبحانه وتعالى لم يذكر بفعل في آية مشابهة قال ﴿وَلْتَن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> فذكر الفاعل ولم يذكر الفعل ولم يجوز ابن هشام إعراب لفظ الجلالة في الآية لأحيرة مبتداً قياساً على شواهد قرآنية مماثلة<sup>٤</sup>

١١ نحو القرآن ٢٥

٢ بر حرف ٩

٣ بر حرف ٨٧

٤١ معني ليس ٢ ٦٢٠

ولإيضاح الحجة الثالثة من الحالات التي تصف بناء الحملة ينبغي التأكيد أولاً على أهمية المعنى المقصود في بناء الحملة لأنه الفصيل الذي يوجه بناء الحملة ويقضي بضرورة اكتمال عناصرها وبقص بعضها أو لاكتفاء بأحدها دون غيره وقد كان الخرجاني سبقاً في الإشارة إلى بعض هذه الحقائق

قال (أن أعراس الناس تختلف في ذكر لأفعال المتعدية فهم يدكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها لدفاعلين من غير أن يتعرضوا بذكر المفعولين فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديرًا ومثال ذلك قول الناس فلان يحل ويعقد ويأمر ويهيئ ويصر ويفع وكقوهم هو يعطي ويجزل ويقري ويضيف المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الحملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كمالك قلت صار إليه أخى ولعقد وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر وهي وصر وفع وعنى هد القياس وعلى ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>١</sup> المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد البصر على معلوم، وكذلك قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَنكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾<sup>٢</sup> وقوله ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَعْنَى وَأَقْنَى﴾<sup>٣</sup> المعنى هو الذي من الإحياء والإماتة والإعناء والإقناء وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يشت المعنى في نفسه فعلاً للشيء وأن يجبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه أو لا يكون منه فإن لفاعل لا يعدى هناك تعديته تنقص الغرض وتغير المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت هو يعطي الدنانير كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيره وكان

١ بربر ٩

٢ مجم ٤٣ ٤٤

(٣) مجم ٤٨

تدخل في عطائه أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها وكان عرضت على الحملة  
 سيد حسن ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون  
 كـ منه إعطاء نوحه من ألوحوه من مع من أثبت له إعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء  
 له سيد وعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم الصع ويؤكد هذا لص أن الحاجة  
 يدركون أن المعنى هو الأساس في سوء الحملة وقد يكون لفعل متعدياً غير أن  
 المعنى لا يحتاج إلى المفعول فلا يذكر في الجملة وقد يقتضي المعنى ذكر المفعول  
 فيتم المعنى بذكره قل لدكتور محمد حماسة (وقد يهتم بعض المضلات بحيث  
 تكون في بعض الأحيان هي العاية والقصد مثل قوله تعالى ﴿وما خلقنا السماء  
 والأرض وما بينهما لاعين﴾<sup>١</sup> فإن العنصرين الأساسيين مسوقين من أجل نفي  
 حلقهم في هذه الحالة المعينة (لاعين) وإذا حذف هذه الحال احتلت الحملة أيما  
 حلال في معناه رغم اكتمال عناصرها لأصدية من الفعل والفعل وقد راد  
 فيها عنصر غير مؤسس آخر هو المفعول به<sup>٢</sup> ولو تأملت في قوله تعالى ﴿لا تقرنوا  
 الصلاة وأنتم سُكَّار﴾<sup>٣</sup> لرأيت أن المعنى المقصود لا يتم بالصنع والصنع  
 والمفعول به ذلك أن المعنى يبقى مستوراً حتى تذكر جهة الحار وفي قوله تعالى ﴿  
 فإن قاتل منهمكم ليشتمكم قتلوا ليشتمكم يوماً أو بعض يوم﴾<sup>٤</sup> نجد ظرف الزمن  
 (يوماً) لا يمكن الاستعانة به في هذه الآية لأن حذفه يجعل الكلام ناقصاً (لا  
 يفي بالمعنى المقصود ذلك أن المعنى لا يتم إلا بذكر الطرف (يوماً) في هذه الآية  
 لكريمة للإحالة عن السؤال (كم لستم) وقد لا يسوع المعنى حذف المفعول

دلائل (عدد ١٩١٨)

٢ الآية ٦

٣ في سوء حماسة سورة ٤٧

٤ الآية ٤٣

٥ تكهف ٩

لهائتته لمحة في تمام المعنى فهي قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْدَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ذلك أن (معدرة) جاء لبيان علة الوعط وإيضاح سببه ولو حذف المفعول في هذه الآية لظهر السؤال بغير جواب ولا يتم المعنى المقصود بالمفعول والماعل (قلوا).

ولو تأملنا كذلك في قوله تعالى ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿وَفَحَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾<sup>(٣)</sup> لألفينا لفظي (شيبا) و (عيونا) لا يمكن الاستعناء عنهما مطلقاً إذ إن الاستعناء عن أي منهما يحل بالمعنى المراد وتطل الحاجة بقصة لأنه سبحانه وتعالى لا يريد الإخبار عند اشتغال الرأس لأن ذلك معنى آخر غير المعنى الذي قصده في قوله تعالى ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ لذا يأتي لتفسير إيضاحاً للقصد الأساسي من هذه الآية الكريمة وكذلك الحال في (عيونا) والفصلات إذن لا يمكن الاستغناء عنها دائماً بل قد يكون وجودها أساسياً في أداء المعنى المقصود كما يكون وجود كل من المبتدأ والخبر أو الفعل أو الماعل أساسياً في إيضاح المعنى، وهذا يجعلنا نخلص إلى أنه لا يصح الجرم بتلازم ابتدأ والخبر أو تلازم الفعل والفاعل وعدم حور استعناء أحد الجرايين عن الآخر في حين يحور الاستعناء عن لفضلات لأنها غير أساسية في الكلام ذلك أن المعنى قد يتم باحتتماع لركيبين وقد يتم بوجود واحد منها كما تبين لنا في كثير من الأمثلة التي ذكرتها وقد لا يتم المعنى باحتتماع الركيبين الأساسيين المسند والمسند إليه بل يظل ناقصاً يعوره محيء الفضلة كما في التمييز أو الحال أو الظرف أو غير ذلك من المكملات التي يصح المعنى بغيرها وقد لا يصح إلا بذكرها لأن الأساس في ذلك هو المعنى المقصود وليس الحكم الذي أصدره المحقق في لحة وأردو

لأعراف ١٦٤

٢ مريم ٤

٣ نصر ٢

تصفه قسراً على كل النصوص بالقول بهذا الملازمة بين إجراء من الكلام إلى  
حد لذي لا يحور فيه محيئ أحدهم دور الآخر وهذا وهم تصح دليلة  
و دليل عدم حدوى لأحد نه في لدر سات الحوية



## الفصل الثاني



# نظرات في المصدر المؤول وإعراب الجمل







## بين يدي الفصل

يجمع لعماء على أن اللغة العربية لغة معربة، تتغير فيها أواخر الأسماء بتغير موقعها في الكلام. بحسب ما يقتضيه المعنى، ويقصده المتكلم، كما يتفقون على أن الفعل المصارع تعتوره الحركات لاختلاف العوامل، وقيل لاختلاف المعاني والأزمنة.

وقد ذهب المدرسون لهذه الظاهرة منذ بدء الدراسات لبحوية، مذهب شتى في بيان أنواع لأسماء المعربة، ولعوامل المؤثرة فيها، وقادهم البحث إلى تقسيم الإعراب إلى إعراب لفظي، وإعراب محكي، وإعراب محلي، ويقصدون بالإعراب المحلي (تغير اعتباري بسبب لعامل فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً، ويكون في الكلمات المسية ويكون أيضاً في الحمل لمحكية) والذي حمل الدخيل على الاعتقاد بهذا النوع من الإعراب، هو نظرية العامل التي تقرر أن تكون لكل عمل معمول، فإن كان المعمول اسماً معرباً تظهر عليه الحركات، أو تقدر صرحوا بإعرابه، وإن كان جملة، أو مصدراً مؤولاً، قدروا له محلاً محلاً بمحل الذي يحتله المبرد.

وقادهم هذا القياس لشكلي إلى أحكام مثيرة للجدل، أنها بُنيت على افتراضات، واستنتاجات مستقاة من حالات غير ظاهرة، ولا دليل عليها، سوى أنها تقتضيه اسطق لعقلي، هو صفو حالات للجملة يصح فيها تأويلها بمبرد، أي يصح وضعها في محل المبرد من الإعراب، وسمو هذه الحمل بالحمل التي لها محل من الإعراب، ورأوا أن هذا لوصف ينطبق على المصدر المؤول كذلك.

أم الحمل لتي لا يصح تأويلها بمفرد، فقد سموها الحمل، لتي لا محل لها من الإعراب، وكان هذا الأمر يشعل دلي منذ زمن بعيد، ويدفعني إلى قلب وجوهه، لكي أصل إلى ما يقنعني بصحة هذا الافتراض وأول ما يفت انتباه لباحث في المصدر المؤول، وصف الحوئين حروفه وصفين مختلفين، وذلك يعني أن هـ وطيفتين مختلفتين في أن واحد

لأول أنها حروف مصدرية، ينسب معها لمعل، أو الحملة الاسمية، تتكون تركيب يساوي في موقعه الإعرابي ومعه المصدر، وهذا الوصف يقتضي أن يكون للمعل (تصوم) في قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> والحرف السابق له (أن) في محل رفع متدا، ولا يكون للفاعل (الو) أية علاقة أو ارتباط في بيان دلالة هذا المتدا

الثانية أنها حروف موصولة، أو (موصولات حرفية)، وهذا الوصف يقتضي أن يكون لهذه الحروف صلة، والصلة كما هو معروف إما أن تكون جملة، أو شبه جملة، لذا يعني أن تكون الجملة الاسمية أو الفعلية التي يسبقها حرف الموصول لا محل لها من الإعراب، لأنها لا يجوز تأويلها بمفرد، لذا تكون الحملة للمعية (تصوموا) في الآية الكريمة صلة للموصول الحرفي (أن) وهي لا محل هـ من الإعراب وفي صوء الوصفين السابقين يكون للمعل (تصوم) ضمن تركيب احتل موقع المتدا أي صلة الموصول الحرفي وفي الوصفين المختلفين لهذه الآية تناقض واضح، ويتضح هذا التناقض في الحرف المصدر (أن) في نحو قوله تعالى ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾<sup>(٢)</sup> فالجملة الاسمية (العذاب على من كذب وتولى) والموصول الحرفي (أن) في محل رفع، لأنها في

١ لا أرى في تسميته مصدر صريح لأني لا اعتد بوجود مصدر صريح وحر عبر صريح

٢ سورة بقره ١٤٨

٣ طه ٢٨

موقع نائب الفاعل على الوصف لأوّل، أما على الوصف الثاني فالجملة الاسمية نفسها من غير الموصول الحرفي، لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة موصول حرفي، وهما يضطرب الوصف، ويختل الحكم، فهي جملة تامة، المعنى نكتها لا محل لها من الإعراب، وهي إذا أوتت بمصدر بحسب الوصف الأوّل هـ محل من إعراب ولا مسوّع لتأويلها بمصدر إلا ما يقتضيه العمل من أنّ بفعل لمسيّ للمجهول محتاج إلى نائب للفاعل يكون مرفوعاً، فإن جعلنا الجملة في موقع ذلك المصدر وأولّناها به على لرغم ما يترتب على ذلك من خلال بالدعى، لأنّ دلالة الجملة تتحصّل من مجموع مكوّنات بنائها، وهذا ما لا يؤديه مصدر

وفي ضوء ما تقدم وحدث أنّ موضوع "المصدر المؤوّل" يحتاج إلى إعادة البحث فيه للوقوف على حقيقة هذا المصطلح، ودراسة إعرابه، ولابدّ من الإشارة إلى أن عدداً من الباحثين والمحدثين وقفوا عند هذا الموضوع وقفات تأمل ودراسة، لكنّ دراستهم لم تكن عميقة، ولم تكن النتائج التي توصّلوها إليها دقيقة أو حديدة، وكان أكثرهم يردّد أقول لسائقين من غير تصحيح، سوى نظرت في حالات إعراب المصدر المؤوّل في عدد من الآيات القرآنية، مما يؤدي إلى اختلافهم في اختيار إعراب دون آخر

وللوقوف على حقيقة هذا الموضوع اعتمدت بحث هذا على موارد بين ما سمّي بمصدر المؤوّل، والمصدر من حيث دلالة، ولاستعمال والإعراب، لنصوص إلى نتائج أمل أن تكون مفيدة في الدرس لبحوي

رأي في مصطلح "المصدر المؤوّل"

يتكرر في كتب عدد من النحويين المتأخرين والمحدثين مصطلح (المصدر المؤول)، ويراد به التركيب المنسك من كل من الحروف (أن أو ما أو كي أو لو) والفعل، أو من الحرف المشته بالمفعول (أن) واسمها وحرفها، المؤول بمصدر

وهذه التسمية فيها بطل، ذلك أن المصدر ليس هو المؤول شيء آخر لكي نقول (المصدر المؤول)، بل المؤول هو التركيب المنسك من (أن) والفعل أو (أن) والحمل على الاسم فالمصدر هنا لا يؤول بل يؤول به، ذلك أن الحالات التي يؤول فيها المصدر هي غير هذه، فهو يؤول إذا جاء حرفاً لاسم في نحو قول الشاعر

ترفع ما عقلت حتى إذا ذكرت      فإثما هي إقبال وإدبار<sup>٢</sup>

أي دلت إقبال ودلت إدبار وهو يؤول كذلك إذا وقع حالاً، قال المتردد (ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسند مسندته فيكون حالاً، لأنه قد دلت عن اسم الفاعل وأعنى عناه وذلك قوهم قتلته صبراً إنما تأويله صبراً أو مضراً)<sup>٣</sup> أم التركيب المنسك من (أن) والفعل، أو (أن) واسمها وحرفها فهو المؤول بالمصدر، لذا قل العلماء عبارات مصل (أن) هي والفعل بمرة المصدر) و (أن) والفعل بتأويل المصدر) أي أن المصدر مؤول به قال الرضي في حديثه عن (ما) ((ولا يوصل بالأمر؛ لأنه يسعى أن يعيد المصدر المؤول به (أن) مع الفعل، ما أفاد (أن) مع ذلك لفعل وإلا فليس مؤولين به))<sup>٤</sup> وهذا الفهم يوحي أن لا يطلق مصطلح (المصدر المؤول) على التركيب المنسك من (أن) والفعل أو (أن) واسمها وحرفها، لأنه يؤول بالمصدر وليس هو المصدر؛ لذا أرى ضرورة التنبه على وجوب إلغاء هذا المصطلح من الاستعمال بدلالته هذه

١) ينظر على سبيل المثال شرح بكافية نرصي ٢ ٣٨٦

٢) لنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ ٣٧٨

٣) المنصب ٣ ٢٣٤ وينظر شرح عمون لإعراب ١٧٢

٤) شرح بكافية نرصي ٢ ٣٧٦

والتعبير عنه بقولنا (ما يؤول بالمصدر) إن أردنا الاستمرار على الوصف النحوي القديم لهذا التركيب وكذلك لا أجد مسوغاً لتسمية المصدر بالمصدر 'الصريح' لأنه ليس ثمة مصدر مؤول لكي يقابله مصدر صريح بل هناك مصدر يقابله تركيب

#### التأويل بالمصدر

طرح الاعتقاد بأن التركيب المنسك من (أنّ والفعل) أو (أنّ واسمها وحرها) يمكن تأويله بمفرد سائداً في الدرس النحوي حتى يومنا هذا، وهو اعتقاد مبني على أساس هش، لا يصمد أمام التحليل اللغوي، ولوربات اللغوية، ذلك أنّ التعبير بمط من الكلام لا يصح أن يسوي في دلالة معطاً آخر منه، فالتعبير بالمصدر غير التعبير بالفعل، والتعبير بالجملة الفعلية غير التعبير بالجملة الاسمية، وقد ذكر الخرجاني الفروق بين تعبير وآخر تفصيل قال ((وإد قد عرفت أنّ مدر أمر، ليطم على معاني النحو، وعلى الوجوه، والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، وعدم أنّ الفروق، والوجوه، كثيرة، ليس هي غاية تقف عندها، وبهاية لا تجد لها ردياداً عنده))، والفروق بين الألفاظ التعبيرية، تؤدي إلى فروق في المعاني، ومن يتأمل في آيات القرآن الكريم، يجد أمثلة واضحة بدقة الألفاظ التعبيرية في أداء المعاني، فلو قرأنا في سورة الروم ومثلاً قوله تعالى في الآيات الكريمة لآتية، لوحدت فروقاً واضحة في الدلالة ولاستعمال

١ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

- ٢ - ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup>
- ٣ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاجْتِلَافُ السُّجُكُمِ وَالْوَابِغُكُمِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>
- ٤ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَاجْتِلَافُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>
- ٥ - ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ حَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْضِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>
- ٦ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾<sup>(٥)</sup>

وردت في هذه الآيات الكريمة عبارة تبدأ بها كل آية منها هي قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ﴾ تعبر عن معنى محوي هو الإسناد، إذ جاء خبراً مقدماً لمتداً احتلفت صيغ التعبير عنه فقد ورد بصيغة الفعل الماضي المسوق - (أن) في الآيتين الأولى والثانية، وجاء مصدراً في الآيتين الثالثة والرابعة، وجاء فعلاً مصارعاً غير مسوق - (أن) في الخامسة ومسوقاً - (أن) في الآية السادسة، ولو دققنا النظر في هذه الاستعمالات المتباينة للمستدا لوحدنا أن قوله تعالى ﴿أَنْ خَلَقَكُمْ﴾ و ﴿أَنْ خَلَقَ لَكُمْ﴾ و ﴿أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ﴾ مصادر مؤولة بمصادر صريحة كما يقول النحاة، وهي في الحقيقة أفعال مصدرة بموصول حرفي (أن)، والمعروف

١	بروم ٢١
٢	بروم ٢٢
٣	لرؤم ٢٣
٤	لرؤم ٢٤
٥	لرؤم ٢٥

أن لأفعال لا يصح أن تكون مبتدآت يجبر عليها، لئلا اضطر الحاجة إلى تأويلها بمصدر، وهذا التأويل يعد هذه التراكيب عن دلالتها، ويجعلها مساوية لمعنى المفرد المفرد، وهو أمر يرفضه التحليل للمعنوي هذه التراكيب إذ لكل تركيب دلالة خاصة، لأنها لو كانت بمعنى واحد لما عدل عنها إلى ما سُمي مصدر صريحاً في الآية الثالثة أو إلى الفعل المضارع في الآية الخامسة، ولإيضاح هذا التباين أذكر دلالة كل تركيب من تلك التراكيب التي جاءت مستداً أو في موقع استداً، فالآية الأولى فيها دلالة على خلق أول البشر آدم عليه السلام، الذي خلقه من ترب، وهو حدث جرى في لرمس لمصي، وكذلك الحال في الآية الثانية التي أحبرت عن خلق امرأة لني جعلها الله سكناً ومودةً لرجل مدأون لخلق وهذا يقتضي التعبير بصيغة الماضي، وليس في (أن) قرينة معنوية على صرف الماضي عن معناه قال لمرد. ((فون وقعت على الماصي نحو سرتي أن قمت، وساءني أن حرحت كان جيداً قال الله عز وجل ﴿وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِن وَهَبْتُمْ نَفْسَهَا لِنَفْسِي﴾ أي لأن كان هذا فيما مضى))

وفي الآيتين الثالثة والرابعة ذكر أحداثاً مجردة أراد منها سبحانه وتعالى - لإيجاد والصيرورة منها خلق السموات والأرض، واختلاف الألسنة والألوان بين الشعوب، والمقام في الليل، وانتفاء الناس فصل الله، وهذه لأحداث لا يُراد بها رماً معيناً، لأن صيغة لمصي التي وردت اختصت بخلق أول البشر، أما خلق البشر بعد آدم - عليه السلام - فما زال مستمراً، لذا فالأحداث الواردة في الآيتين الثالثة والرابعة هي أحداث أراد بها الله سبحانه وتعالى مجرد لإحداث من غير زمن ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، فالمصدر يحتمل هذه الأرمنة جميعاً



أما قوله تعالى " يُرِيكُمْ " وعطف " يُرَى " عليها والحدث يحتمل إحصاء  
ويحتمل المستقل، لأنَّ البرق قد يحدث الآن، وسيحدث في المستقبل، وكذلك  
سروا المطر قرية تصرفه إلى أحدهما والتعبير هذا لا يُجيزه السجدة على طاهره،  
لأنَّه لا يجوز إعراب الفعل والفاعل مبتدأ، لذا يُضطرون إلى التأويل، لأنَّهم لا  
يصعرون حملة في موضع المبتدأ قال ابن هشام ((هذا الذي ذكرته من المحصر  
أحمل التي ها محل في سعة حار عني ما قرروا، والحق أنها تسع، ولدي أهموه  
لحملة المستثناة، والحملة المسند إليها وأف الثانية فحو «سواء عليهم  
أأنذرتهم»<sup>(١)</sup> الآية، إذا أعرب (سوء) خبراً، وأنذرتهم مبتدأ<sup>(٢)</sup>، فجمهور  
السحويين قرروا أنَّ لحملة لا تقع مبتدأ على لرغم من ورودها في القرآن  
مكره، أف الآية السادسة، فقد دلَّ الفعل (تقوم) على استمرار الفعل في  
الحدثان، وهو قسام السماء والأرض بأمره في زمن ممتد من لحظة خلقها حتى  
تقوم الساعة، و متداد هذا الزمن يعني تضمُّنه الاستقبال الذي أفدته (أن)، التي  
تصرف لفعل المصارع إليه، ويؤيد هذا قوله تعالى «ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ  
الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ»<sup>(٣)</sup> أي يوم تقوم القيامة، ويخرج الناس من أحداثهم،  
والسما والارض تستمران في قيامهما بأمر الله حتى تحدث تلك اللحظة  
لموعدة ليبدأ يوم الحساب

ومن هذا الفصل بين دلالة آية وأخرى نجد أن استعمال (أن الفعل) يدل  
على معنى غير معنى المصدر، فلكل استعماله الخاص ودلالته الخاصة وقد تنه  
عدد من السحويين إلى العروق بين كل من المصدر وهذا التركيب المسمى (المصدر

١ لبره ٦

٢ معنى لسب ٢ ٤٢٧

٣ لروم ٢٥

(المؤول) ومسمو استعمال أحدهما موضع الآخر أو تأويله به في مواضع كثيرة، وسأذكر هذه لمروق لأئين أن تأويل هذه التركيب بالمصدر يُخلّ بالمعنى والإعراب، قال ابن السراج ((وليس كل موضع يقع فيه المصدر تصلح فيه (أن)) وفي صوء هذا القول ستكون الموازنة بين (المصدر المؤول) والمصدر موزعة على ثلاثة مباحث

#### الأول: الموازنة بينهما من حيث الدلالة:

١ - يؤدي معنى الأمر بصيغ كثيرة، منها فعل الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر لائب عن فعله، فضلاً عن المصادر المسموعة الدالة على الأمر، وقد أثار دخول (أن) على فعل الأمر خلافاً بين النحويين، فمنهم من عدّها ناصبة مصدرية، وقد أحرار ذلك سيويه قال ((وأما قوله كتبتُ إليه أن يفعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين على أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل (لذي) بـ (تفعل) إذا خاطبت حين تقول أنت الذي تفعل، فوصلت (أن) بـ (قم) لأنه في موضع أمر، كما وصلت (الذي) بـ (تقول) وأشهد إذا خاطبت، والدليل على أنها تكون (أن) التي تنصب أنك تدخل الباء فتقول، أو عرتُ إليه بار أفعّل، فلو كانت (أي) لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء))<sup>(١)</sup>، وذهب آخرون إلى رفض هذا الرأي لكون التقدير بمصدر يبعده عن التعبير عن معنى الأمر، لأن المصدر يدلّ على الحدث وحده فقد ذكر أن ابن طاهر حالف رأي سيويه وزعم أنها ليست المصدرية<sup>(٢)</sup> قال أبو حيان متحدثاً عن قول سيويه ((وفي ذلك نظر لأن جميع ما ذكر من ذلك محتمل، ولا

١ (١) لأصول ٢

٢ (٢) الكتاب ٣ ١٦٢

٣ (٣) سحر مخطوط ١ ٣٨١

أحفظ من كلامهم عجت من أن أضرب زيدا، ولا يعجبي أن أضرب  
ريداً، فتوصل بالأمر، ولأنّ اسمك المصدر يحيل معنى الأمر ويصيره  
مستنداً إليه، وينافي ذلك الأمر<sup>١</sup> ورفض ابن هشام هذا الاعتراض،  
لكنّ رقصه لم يكر مسياً على أساس معوي، فهو لا ينكر فوات معنى  
لأمر. ولكنه يحاحه بحدوث ذلك فيما أقرّ مصدريته نحو فوات معنى  
المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمصارع عند التقدير<sup>٢</sup>،  
وهذا إقرار صميّ بفوات معنى الأمر فصلاً عن فوات معنى المضيّ  
والاستقبال عند التقدير بالمصدر

٢- يؤدي معنى لدعاء بأى طعيرية مختلفة، منها التعبير بالفعل الماضي قال  
المبرّد ((ألا ترى أن قولك عفر الله لريداً معناه الدعاء ولقطه لفظ  
صرّب))<sup>٣</sup> ولكن هذا المعنى لا يكرّ تحصيله عند دحول (أن) وتأويل  
التركيب بمصدر، فهي قوله تعالى ﴿والخامسة أن عصب الله﴾<sup>٤</sup> لا  
يُفهم معنى الدعاء إذا أولت الآية ب (والخامسة عصب الله) وهذا ما أقرّ به  
ابن هشام في محاججته لأبي حيان قال ((إد لا يُفهم الدعاء من المصدر، لا  
إد كان معولاً مطلقاً، نحو: سقياً ورغياً))<sup>٥</sup>

٣- يفرق المصدر عما يُسمّى المصدر المؤوّل إد، كان المصدر في موقع المفعول  
المطلق فلا يصحّ أن يقع المؤوّل موقعه قال المبرّد ((وإنما يحتاج المصدر إلى  
الصلة إد كان في معنى أن فعل، أو يفعل فأما إذا قلت ضربتُ صرّباً؛

١ البحر محيط ١ ٣٨١

٢ معي السب ١ ٢٩

٣ المقتضب ١ ٣٨٢

٤ س ٩

٥ معي السب ١ ٢٩

فليس المصدر مما يحتاج إلى صلة)) وقد وصَح الرصي العلاقة بينهما  
 قائلاً ((اعلم أنَّ المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان تقدير حرف المصدر  
 والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، وذلك لأنَّ لا يصحَّ إذن تقديره  
 - (أنَّ والفعل) إذ ليس صرئتُ صرياً أو صرةً أو ضرباً شديداً، أنَّ  
 صرئتُ))<sup>١</sup> وأورد السيوطي حججاً للتفريق بين المصدر الواقع في موقع  
 المفعول المطلق ولتركيب المسمى مصدراً مؤولاً منها قوله ((وحجة  
 الجمهور أنَّ (أنَّ) تُخلص الفعل للاستقبال، ولتأكيد إنما يكون بالمصدر  
 منهم، وعلمه بعضهم بأنَّ (أنَّ تفعل) يعطي محولة لفعل، ومحولة المصدر  
 ليس بالمصدر، فكذلك لم يسع هـ أن تقع مع صلتها موقع المصدر قل  
 صاحب السديع أجار لأحش مسألة لا يجيرها غيره صرئتُ ريداً أنَّ  
 صرئتُ، ويقول هو في تقدير المصدر))<sup>٢</sup>

وأصل هذا التباين بينهما في هذا الموقع، هو أنَّ التأكيد في المصدر إنما يأتي  
 من تكرار الحدث مجرد في الفعل، لورود المصدر، وهو حدث مجرد من المعاني  
 الأخرى كذلك، فيجتمع في الحملة حدثان، أحدهما الحدث الذي يتضممه  
 الفعل والآخر الحدث المجرد في المصدر، فهذا ما لا يحصل عند دخول (أنَّ  
 والفعل) بعد الفعل فيتكرر كُن من لرس والحدث في الفعلين، وهذا ما يصرف  
 ذهن عن تأكيد الحدث وحده

٤ مصدر لا يدر على زمن معين، أف أنَّ والفعل الماضي، أو أنَّ والفعل  
 المضارع فالتركيب يدر على أنَّ الفعل وقع في زمن مضى أو زمن سيقع

١ مقصود ١٩٢/٣

٢ شرح الكافية للمصنف ٢ ٩٤ - ١٩٥

٣ لأسبب وبتأثير ٢ ٤٤ ٢٤٥

قل السهيليّ أمّا (أنّ) فهو مع الفعل تأويل المصدر، فإن قيل فهلاً اكتفي بالمصدر واستعني به عن (أنّ) لأنه أحصر؟

فأجواب أنّ في دخول (أنّ) ثلاث فوائد إحداها أنّ الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آتٍ، وليس في صيغته ما يدلّ على مضيّ، ولا استقبال، فجاء بلطف لمعلّ المشتقّ منه مع (أنّ) ليجتمع لهم الإحصر عن الحدث مع الدلالة على البرمان))

هـ ذكر النحويّون أن (أنّ والفعل) لا تحتلّ معاني كثيرة غير الدلالة على الحدث والبرمن، أمّ المصدر والكلام معه يحتمل أكثر من معنى، قل السهيليّ في حديثه عن (أنّ والفعل) ((فهيّا تحصين للمعنى من الإشكال، وتحليص به من شوائب الاحتمال، وذلك أنّك إذا قلت (كرهتُ خروجك) أو (أعجبي قدومك) احتمل الكلام معاني منها أنّ يكون نفس لقدم هو المحب لك دون صفة من صفاته وهيئاته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات، وبكأنّها عبارة عن الكيفيّات، واحتمل أيضاً أنّ تريد أنّك أعجبتك سرعته أو بطوّه أو حالة من حالاته، فإذا قلت أعجبي أنّ قدمت كانت على الفعل (أنّ) بمنزلة لطاع والعنوان من عو رص الاحتمالات المتصورة في الأذهان؛ ولذلك ردوا (أنّ) بعد (لما) في قوهم (لما أنّ جاء زيد أكرم مثق) ولم يريدوه بعد ظرف سوى (لما)، وذلك أنّ (لما) ليست في الحقيقة ظرف زمان، لكنه حرف يدلّ على ارتباط الفعل الثاني بالأول، وإن أحدهما كالعلة للآخر بخلاف الظرف من الزمان، إذ قلت (حين قام زيد قام عمرو) فجعلت أحدهم وقتاً للآخر، على تماق، لا على ارتباط، فلذلك ردوا (أنّ) بعدها صيغة لهذا المعنى وتخليصاً له من

الاحتمال لعارض في الطرف؛ إذ ليس لظرف من الزمان بحرف، فيكون قد جاء لمعنى كما هو في ((لما))<sup>٢١</sup> 'نقل السيوطي عن لأندلسي في شرح لفصل قوله ((إنَّ لمصدر يحتمل لفعل الذي نُسب إلى فاعله، ولفعل الذي فعله. وإد ذكرت (أن) مع الفعل فقد أفصححت بالمعنى الذي أردت من ذلك، مثال ذلك أعحي أن ضرب ريد، وأن ضرب ريد وأن تُضرب، وأن تُضرب ريد))<sup>٢٢</sup>

٦ ستشف أكثر السحويين الدلالة على لزوم من (ما والفعل) وسموا (ما) طرفية مرة، ورمانية مرة أخرى، قال ابن هشام ((والرمانية نحو (ما دمت حياً)

أصده مدة دوامي حياً، فحذف الظرف، وحلفته (ما) وصلتها كما جاء في لمصدر الصريح نحو = حثتك صلاة العصر وأتيك قدوم الحاج، ومه «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت» «وثقوا الله ما استطعتم» وقوله أحارت إن الخطوب ثوب ورئي مقيم ما أقام عسيب

وبو كر معنى كونها رمانية أنها تدل على الزمان بذاتها، لا بالبيان لكات سم. ولم تكن مصدرية، كما قال ابن السكيت وتبعه ابن لشجري<sup>٢٣</sup>، وذهب الرمحشري إلى أكثر من ذلك حين فسر (أن الفعل) بتقدير ظرف يضاف إلى لمصدر فقار في قوله تعالى «ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا»<sup>٢٤</sup> "ومعناها اصعب على ظرف بتقدير حذف الممكن كقولهم اجلس ما دام ريد جالساً"<sup>٢٥</sup>

سائح مكر ٢١ ٢٧

٢ لأندلسي ٢٠٠ طائر ٢ ٤٥٥

٣ معنى نيب ٣٠٤

٤ ساء ٩٢

٥١ كشف ٥٥٣

وهذا ما رفضه النحاة لأنه مما انفردت به (ما)<sup>(١)</sup>، وأنكر ابن السراج وقوع (أن والمفعول) موقع الفعل عند الإضافة إليه قال "وللسائل أن يقول إذا قلت (أتيتك يوم تقوم) فإنها بمعنى يوم قيامك فلم لا تنصب الفعل بإضمار (أن) كما فعل باللام فإن الإضافة إنما هي في لأسماء؟ فالجواب في ذلك أن (أن) لا تصلح في هذا الموضع لو قلت أحيثك يوم أن يقوم زيد، لم يجوز لأن هذا موضع يتعاقب المبتدأ والخبر والمفعول فيه، ويحس أن يقع موقع اسم ذ ويدا، وجميع ذلك لا يصلح مع (أن)<sup>(٢)</sup>"

وعلى ابن الطراوة عدم حوار الإضافة إلى أن ومعموها قائلاً "لأن معانها لتراحي، فما بعدها في جهة الإمكان، وليس ثابت، والية في المصنف إليه ثبات عيه ثبوت عين ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه، فإن يثبت غيره محال"<sup>(٣)</sup> ويتضح مما تقدم أن (ما) أو (أن) لا يدلان على الرمن بل يقدر لزمان فيهما بحذف طرف متصور لا وجود له في أصل الكلام، لذا قالو إن (م) لا تدل على لرمن بذاتها، بل بناية، وأنكر أكثرهم دلالة (أن) على لرمن بتقدير ظرف، وعندي أن لأداتين لا تدلان على الزمن بتقدير ظرف محذوف بل يدل التركيب على الرمن تشكيه وموحياته فقولنا (ما دمت حياً) لا يتحصل الرمن منه بتقدير ظرف مقدر بل يستوحي ذلك من تركيب كله بما يوحيه الفعل مقترناً بـ (ما) لذا فإن هذا الرمن لا يقدر إلا في لأفعال التي توحي بهذا الرمن نحو دام، بقي، عاش، أقام، وغيرها من الأفعال التي تدل على حدوث الفعل في لرمن الماصي، وإيجائها باستمراره بدلالة ما، والدليل على

(١) لأصول ٢ ١٠ لحر المحيط ٣/٣٢٣، الأشب والعتائر ٢/٤٥٠

(٢) لأصول ٢ ١٠

(٣) لأشب وعتائر ٢ ٤٥٠

ذلك أن المصدر المؤول به لا يدل على زمن لذا يصطر النحاة إلى تقدير ظرف وهمي لا وجود له في مثل هذا التركيب" لذا عدّه لخالقي من باب التسامح قال "واعلم أنه يتسامح في المصدرية فتعرب ظرفاً لإقامتها مقام الظرف" (١)

الثاني الموازنة بينهما من حيث الاستعمال:

ثمة موضع في اللغة يصح فيها استعمال (أن) أو غيرها من الحروف المصدرية مع ما تدخل عليه، ولا يصح وضع المصدر موضع أي منها لعدم صلاحه لذلك، وقد أشار العلماء إلى عدد من هذه المواضع سأكتفي بذكر عدد منها بإيجاز

١ - مع اس السراح وقوع المصدر موقع (أن والفعل) في نحو قولنا (عسى زيد أن يهصر) قال "تقول عسيت أن تفعل، وقاربت أن تفعل، وذنوت أن تفعل، ولا تقول عسيت الفعل، ولا للمعل" (٢) وهذا الكلام أجمع عليه العلماء، لأننا لا نستطيع أن نضع المصدر (إفسادكم) موضع (أن تفسدوا) في قوله تعالى ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (٣) لأن المعنى يخل كثيراً، ذلك أن الله - سبحانه وتعالى - أراد استمرارهم في الإفساد

وتقدير المصدر جعل كثيراً من النحويين يصطربون في الحكم على (أن ولمعل) إذ تقدمت فقالوا (أن والفعل) في محل رفع فاعل في نحو قوله تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (٤) فلا يعقل في هذا لتقدير (عسى حكمكم شيئاً) توضع في موضع (أن تحموا) لأن (عسى) تخرج عما وصفوها به من لدلالة على المقارنة، لذا ذهبوا في تلك الدلالة مداها شتى قال خطيب "عسى بعيدة من المقارنة ومعناها لترجي للفعل واستثناء وقوعه وقال قوم معنى عسى

١) رصف صبي ٣٨١

٢) لأصون ٢، ٢٠٦

٣) محمد ٢٢

٤) بقره ٢٠٦



لأشفاق والطمع"<sup>١</sup> أو أضاف أبو حيان إلى ذلك أن من العرب من يجعلها في معنى (كان) فيقول (عسى ريداً قائماً) قل ولا يحفظ البصريون رفع الاسم بعد (عسى) ولا لتصريح بالخير منصوباً إلا في ضرورة، أو فيما جاء في المثل من قوهم (عسى الغوير أنؤساً) وقد أولوه، وأم قول الكميت

قالوا أساء بنو كرز فقلت لهم عسى الغوير بأبأس وأغوار  
فيه راد لئاء في أبأس<sup>٢</sup>

ويتصح من هذه الأقوال أن وضع الاسم موضع (أنّ) والعلة غير حائز إلا في الضرورة فكيف يجوز لنا أن نقدر هذا الاسم إن لم يرد في الاستعمال

٢ نقل لسيوطي عن ابن مالك في شرحه للعمدة قوله "إذا لم يشارك المصدر المجلس في الفاعل والرمكان معاً، فلا بد من حرف التعديل، نحو حثتكَ لرعتكَ في، أو حثتكَ الساعة لوعدي إياك أمس، فهو كان المصدر (أنّ وصلتْها) أو (أنّ وصلتْها) لم يجب حرف التعديل، فيقال حثتكَ أن رعت في، وحثتكَ الساعة أن وعدتكَ أمس، وكذلك أنك رعت في، لأنّ (أنّ) و(أنّ) قد طرد فيهما حوار الاستعلاء عن حروف الجرّ في هذا باب وغيره، يشير بقوله (وغیره) إلى قوله في الألفية في باب التعدي والدروم والحدف مع أنّ وأنّ يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يذوا فيقال عجت أن قمت، وعجت من قيمت بإظهار الحار مع المصدر وحوذ وحذفه مع (أنّ) وأنّ وصلتْها"<sup>٣</sup>

١ أرشاف النصب ٢ ١١٨ ١١٩

٢ أرشاد النصب ٢ ٢١ ١٢٢

٣ لأشواق وبتطائر ٢ ٢٠٩ ٢٥٠

وهو يعني أن ما حار في (أن) والفعل من استعائهما عن دخول حرف  
 البحر الذي يفيد التعليل، لا يرد في استعمال المصدر لصريح الذي يجب دخول  
 حرف البحر معه، وما لا يرد في الاستعمال لا يستحسن فيه التأويل فكيف يصح  
 تقدير الحرف في الموطن الذي لا يدخل فيه؟

٣ أشار من يعيش إلى جوار حذف الواو أو (من) من (أن والفعل) في نحو  
 (إياي وأن يحذف أحدكم الأرب) قال قال في موضع نصب كأنه قال  
 (إياي وحذف أحدكم الأرب وقال الزحاح من معه إياي وإياكم، ودل  
 عليه قوله وأن يحذف أحدكم الأرب، ولو حذف الواو لجاز مع (أن)  
 فيقال (إياي أن أن يحذف أحدكم الأرب)، ولو صرح بالمصدر لم يجوز حذف  
 الواو ولا (من) والفرق بينهما أن (أن) وما بعده من فعل وما يعمل فيه  
 مصدر، فمما طال حوزوا فيه من الحذف ما لم يجر في المصدر الصريح<sup>(١)</sup>

٤ ذكر ابن هشام أن المصدر لا يعطي حكماً (أن وإن) وصلتهما في جوار حذف  
 الحار ولا في سدهما مسد جزأي الإسناد في باب (طر) و(عسى) ولا في  
 السبابة عن ظرف الرمان تقول عجت أن تقوم، أو أنك قائم، ولا يجوز  
 عجت قيامك، وتقول حسبت أن تقوم، وأنك قائم، ولا تقول حسبت  
 قيامك، حتى تذكر آخر، وتقول عسى أن تقوم، ولا يجوز قائم، وتقول  
 حثت صلاة العصر، ولا يجوز حثت أن تصلي العصر، خلافاً لاس حي  
 والزمحشري<sup>٢</sup>

١ شرح الفصل ٢ ٢٦

٢ معي سبب ٢ ٢٧٩

وقال ابن إيار "يحوز حذف حرف الجر مع أن وأن كثيراً، ولا يجوز مع المصدر، لا تقول رغبت لقاءك، وتريد في لقائك، إذ المسوع للحذف معهم طول الكلام بصلتهم ولا طول هنا"<sup>(١)</sup>

### الثالث: الموارنة بينهما من حيث الموقع الإعرابي

بلاحظ المتأمل في إعراب العلماء لكثير من الصيغ التي وردت فيها (مصدر مؤولة) اختلافهم في إعراب كثير من تلك المواقع، فيذهبون مذاهب شتى في توجيهها، وسوف أشير إلى أمثلة قليلة ذكر العلماء أنها تصلح أن يقع فيها المصدر، ولا تصلح (المصادر المؤولة) إذ تقع فيها أو بالعكس، وأبرز هذه المواقع

١ ذكر عدد من النحويين، أن المصدر المنسك من (أن والفعل) أو (أن وصلته)، لا يصح وصفه كما يوصف المصدر، لاختلافه عنهما، فلا يوجد في كلامهم يعجني أن قمت السريع، تريد (قيامك السريع) ولا عجت من أن تخرج السريع، أي من حروك السريع، قالوا وحكم باقي الحروف حكم (أن)، فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر المنسك من (أن) ولا من (ما) ولا من (كي) بخلاف المصدر فإنه يجوز أن يُنعت، وليس لكن مصدر حكم المنطوق به، وإنما يُنعت في ذلك ما تكلمت به العرب<sup>٢</sup>

٢ لا يصح الإخبار عن (أن والفعل) بظرف، أو جار ومجرور، ولا يحبر عنهما شيء مما هو صفة للمصدر قال السهيلي "لأن المحرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدل عليه (أن) ولا الذي من أجله صيغ الفعل واشتق من

لأشبه وسطى ٢ ٤٥٢ ٤٥٣

٢ لأشبه ولط ٢ ٤٥٠ ٤٥٢

المصدر، وإم يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مجرداً من هذا المعنى، فلا يكون  
حرّاً عن (أن) المتقدمة، وإن كانت في تأويل اسم<sup>(١)</sup>

وعلى السهيلي ذلك قائلاً "وأم أن وما بعدها، فإن كانت في  
تأويل المصدر فإن لها معنى زائداً لا يجوز الإخبار عنه، ولكنه يراد، ويكره،  
ويؤمر به، فإن وجدتها متداة، ولها خبر، فليس الكلام على ظاهره"<sup>(٢)</sup>

٣ تسي (غير) و(مثل) على الفتح عند إضافتهما إلى (أن أو أن) وصلتهما في  
نحو قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لِحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تُنْطِقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقول الشاعر

لم يجمع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال

قال ابن يعيش معللاً ساءهما على الفتح "كون أن مع الفعل في تقدير  
المصدر شيء تقديري، والاسم غير ملفوظ به، وإنما الملفوظ به فعل وحرف  
فصل، فلما أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافة بُنيتا معها، لأن الإضافة  
بأنها أن تقع على الأسماء المفردة فلم خرجت ها عن بأنها بي الاسم"<sup>(٤)</sup> ومع  
أن هذه الإضافة ليست هي العلة الوحيدة لما قيل في قراءة الفتح لكنها تفصح  
عن أن المضاف إليه إذا كان مبنياً أو مركباً من (أن والفعل) خرج عن خاصية  
الإضافة التي تقتضي أن يكون المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة؛ لذا بي  
(مثل أو غير) وهذا يعني أن المصدر غير التركيب المنسبك من (أن والفعل) في  
هذا الموضع

(١) نتائج الفكر ١٢٩

(٢) نتائج الفكر ١٣٠

(٣) سديد ٢٣

(٤) شرح لفصل ٨١/٣ وينظر معي اللبيب ٥١٦/٢

٤ ذكر ابن هشام في رده على بني حيان الذي رفض أن تكون (أن وفعل الأمر) في تأويل مصدر مفعلاً ذلك بأنهما لم يقعاً فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح أعجبي أن قم، ولا كرهت أن قم، كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع، قال "إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعلق الإعجاب والكراهية بالإشياء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية (كي)، لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع محفوفة بلام التعجيل"<sup>(١)</sup> وفي رد ابن هشام، قرار بامتناع وقوع (أن) وفعل لأمر أو (كي) والفعل المضارع فاعلاً أو مفعولاً بعكس المصدر الذي يقع في هذين الموضعين

٥ - أمثلة للخلاف بين السحويين في إعراب (المصدر المؤول)

أ - اختلف السحويون في حوار، إعراب (أن والفعل) حالاً<sup>(٢)</sup>

ب - اختلف السحويون في جواز إعراب (أن والفعل) طرف زمان بتقدير طرف محذوف نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾<sup>(٣)</sup> فقد جور الزمخشري أن يكون (أن والفعل) منصوباً على الظرفية، قدره (حاج وقت أن آتاه الله الملك)<sup>(٤)</sup>

ورده أبو حيان قائلاً "فإن عني أن ذلك على حذف مضاف فيمكن ذلك وإن عني أن (أن والفعل) وقعت موقع المصدر الواقع طرف الزمان، كقولك حثتُ حموقاً لسجماً، ومقدم الحاج، وصييح الديك، فلا يجوز ذلك لأن

معني سيب ٢٩

(٢) سحر مخط ٢ ٢٣٥

(٣) انبره ٢٥٨

(٤) الكشف ١ ٣٨٨

النحويين بصوا على أنه يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصريح بلفظه ولا يجوز أحياء أن يصيح لديك، ولا حثت أن صاح الديك<sup>(١)</sup>

ح اختلف النحويون في إعراب (أن والفعل) مفعولاً لأجله على تقدير حذف مصاف (كراهة أو مخافة) وقد أسهب الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة في بيان آراء النحاة فيها قال "وفي آيات كثيرة يقدر البصريون المصاف محذوفاً ويقدر لكوفيون لام لخر ولا النافية محذوفتين"<sup>(٢)</sup>

ومن هذه المروق بين المصدر، والحروف المصدرية وصلاتها يتضح أن المصدر يختلف كثيراً عن تلك التراكيب دلالة وإعراباً و استعمالاً، كما يتضح أن لكل منهما خصائص، وسمات، يختص بها، وقد تنبه إلى ذلك عدد من العلماء من قبل، وأشاروا إلى تلك الفروق، فقد حصر السهيلي تلك الفروق في ثلاثة ذكرتها متفرقة بحسب مقتضيات البحث، وأرى أن ذكرها كاملة يوفي البحث حقه قال "فإن قيل فهلا اكتفى بالمصدر واستغني به عن (أن) لأنه أحصر فالجواب أنهم في دخول (أن) ثلاث فوائد

أحدها أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت وليس في صيغته ما يدل على مصي ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الإحبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان

الثانية أن (أن) تدل على إمكان الفعل دون الوجود والاستحالة

الثالثة أنها تدل على مجرد الحدث دون احتمال معي زائد عليه ففيه تخصيص للمعنى عن الإشكال، وتحليص له من شوائب الاحتمال، وذلك أنك

١١ بحر محظ ٢ ٢٧٨

٢ در اصطاف في اسنوف نعر ن الكرم ٣١/٣

إذا قلت كرهت خروحك، أو أعجبتني قدومك، احتمال الكلام

معاني<sup>(١)</sup>

وهذه الموارد بينهما فضلاً عن الموارد الأخرى<sup>٢</sup> تكشف للحد الكبير فيما ذهب إليه المحويون من تأويل (أن أو أن أو ما أو كي أو لو) وصلاتها بالمصدر، ذلك أن ما يحتمله المصدر من دلالات، لا تتفق مع دلالات هذه التراكيب، وهذا واضح في آيات القرآن الكريم؛ إذ يصرف التأويل بالمصدر المعنى عن مراده الحقيقي، ولا يمي بكل المعاني التي يوحى بها التركيب من أمر، ومصي، واستقبال، وفاعلية، ودعاء، وغير ذلك، مما تتضمنه تلك التراكيب من معان، فلا يطبق معنى الآية الكريمة «ولا يجعل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خيفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به»<sup>(٣)</sup> جاء في مجمع البيان "معناه إلا أن يعلب على ظنهما أن لا يقيما حدود الله لما بينهما من أسباب التواعد والتعاضد، وقال من عباس هو أن يظهر من المرأة الشور وسوء الخلق بغضب للزوج، وقال أبو عبد الله إذا قالت المرأة له لا أغتسل لك من حنابة، ولا أبر لك قسماً، ولا وطئن فراشك، ولأدخلك عليك بغير إذنك، إذا قالت له هذا حل له أن يخلعها وحل له ما أخذ منها، وعلى الحاملة إذا خاف أن تعصي الله فيه بارتكاب محظور، أو إخلال بواجب، وأن لا تطيعه فيما يجب عليها فحينئذ يحل له أن يخلعها، وروي مثل

١ - سانح مكر ١٢٦ ١٢٧

٢ - يعبر لأشياء و بظائر ٢ ٤٤٩ ٤٥٧

٣ - البقرة ٢٢٩

ذلك عن الحسن، وقال الشعبي هو شورها ونشوزها (فإن حتمت ألا يقيما حدود الله) أي فإن ظننتم أن لا يكون بينهما صلاح في المقام<sup>(١)</sup>

فلو قدرنا المصدر لصار الكلام (خوفهما عدم إقامتهما حدود الله) و(خفتن عدم إقامتهما حدود الله)، فيختل المعنى احتلالاً ووضوحاً، لأن معنى الآية الكريمة كما ورد في التفسير أن الله بعد أن أمر بتحريم لأحد مما يؤتى لمن، استثنى حالة، هي أن يحاف لزوجان فيما بعد أن لا يقيم أحدهما حدود الله المرعية للآخر باتساع ما لا يرضيه ولا يرضى الله من عمل منكر وهذا ما دلت عليه (أن) التي تصرف الفعل إلى الزمن المستقل، والفعل المضارع المتضمن معنى الاستقبال والحال، وهذا هو المعنى المقصود أي الخوف من حصول ذلك في المستقبل وهو ما ذهب إليه لسهيلي من أن (أن) تخص الفعل من احتمالات المصدر<sup>(٢)</sup> أما المصدر والخوف الآتي والخوف الآتي، والخوف المصحوب بحذر، والخوف الحقيقي، والخوف الوهمي وغير ذلك مما تحتمله دلالة اللفظة المؤول بها (خوفهما) وقد اختلف لحويون في إعراب (أن والفعل) في الموضعين بعد أداة لاستثناء، فقد أعرب العكبري (ألا يقيما) حالاً، وأعربه أبو حيان منصوباً على حذف لام العلة، وكان توجيهه مسياً على افتراض وذكر المصدر، وهو أمر حيالي، لا يصح الباء عليه، قال (والدي يظهر أنه استثناء من المفعول له كأنه قيل ولا يحمل لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله، فذلك هو المبيع لكم الأخذ، ويكون حرف العلة قد حذف مع (أن) وهو حائز فصيح كثير ولا يجيء هنا خلاف الخليل وسيبويه أنه إذا حذف حرف آخر من (أن) هل ذلك في موضع نصب أو في موضع جر؟ بل هذا في موضع

١- مجمع البيان ٢ ٣٢٩

٢- سائر الفكر ١٢٧



نصب لأنه مقدر بالمصدر، والمصدر لو صرح به كان منصوباً وأصلاً إليه العامل نفسه فكذلك هذا المقدر به، وهذا الذي ذكرناه من أن (أن والفعل) إذا كانا في موضع المفعول من أجنه، فالموضع نصب لا غير، منصوص عليه من السحويين ووجه ظاهر<sup>١</sup> ويدرك التأمل في هذه التأويلات أن السحويين يولون الموضع اهتماماً أكبر من المعنى؛ لذا كان تأويلهم بالمصدر يرعي ما يقتضيه العامل أكثر من صحة هذا التقدير في أداء المعاني المقصودة والغريب أن افتراض صحة هذه التأويلات كان أمراً مسلماً به ولا نقاش فيه، ذلك أن العناية محصورة في دائرة ضيقة هي المطابقة في الموقع الإعرابي في ضوء تسلط العامل عليهما

وقد يكون الاختلاف بين (أن والفعل) والمصدر من حيث المعنى أقل من الاختلاف بينه وبين (أن وصلتها) التي أحازوا تأويلهما بمصدر قل ابن هشام "والأصح أيضاً أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فإن كان الخبر مشتقاً بالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير (بلغني أنك تنطلق) أو (أنتك مسطلق) بمعنى الانطلاق، ومعه (بلغني أنك في الدار) التقدير استقرارك في الدار؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من ستقر أو مستقر، وإن كان حامداً قُدِّرَ بالكون نحو (بلغني أن هذا زيد) تقديره بلغني كونه زيداً، لأن كل خبر حامد تصح سسته إلى المحر عنه بلفظ لكون، تقول هذا زيد، وإن شئت (هذا كائن زيداً)، إذ معاهما واحد<sup>٢</sup> وفي هذا القول نظر - لأن لكل تعبير من هذه التعبيرات دلالة خاصة فدلالة (هذا زيد) غير دلالة (هذا كائن زيداً) لأن (هذا زيد) إشارة إلى وجود زيد وإحمار بأن المشار إليه زيد أما الثانية فهو إحمار بأن المشار إليه سيؤول إلى صيرورة هي (زيد) وكذلك التعبيرات الأخرى لا يصح

١ سحر مجلد ٢ ١٩٧

٢ معنى نسب ١ ٢

أن تكون كلها بمعنى واحد؛ لذا تستطيع القول إن التركيب (أنّ ومعموليهما) يكتسب دلالة من الجملة الاسمية، وما دخل عليها، لأن أصل التركيب هو متداً وحر دخل عليهما حرف يصل الجملة بما قبلها ويؤهلها لأداء المعنى الذي يعبر عنه ذلك الموقع وهذا الحرف لا يلغي كون ما دخل عليه هو جملة، وهذه الجملة فيها إسناد معنى إلى مسند إليه؛ لذا دلت على أحد معاني الجملة الاسمية وهي الشات أو الاستقرار أو الاعتقاد أو الديمومة

وهذه المعاني لا يصح التعبير عنها بمفرد الشة، لأنها حصيلة اجتماع أكثر من طرف في تركيب واحد. أما المفرد فهو دلالة على معنى معجمي مفرد، يحتمل احتمالات لا يفصلها إلا القرينة أو السياق

هو دققنا النظر في قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾<sup>(١)</sup> أو قوله تعالى  
﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَخْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>  
﴿يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾<sup>(٣)</sup>

بوحدها أن المعنى في كل تركيب من (أنّ ومعموليهما) هو حصيلة معاني كل جزء من أجزاء هذا التركيب، ولا يصح تقديره بمعنى المصدر المقدر من حر (أنّ) سواء أكان التقدير بـ (استقر) أم (الكون)، لأن هذا التقدير لا يستقيم معه معنى جملة كاملة بل يذهب إلى دلالة جديدة لا علاقة لها بما دلت عليه الجملة الاسمية المقترنة بـ (أنّ) ولا أدري كيف يظهر المصدر المقدر دلالة الباء الزائدة في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْيِ

١، سقوة ١٠٧

(٢) لأعمال ٢٨

(٣) سور ٢٥

بخلقهن بقادر على أن يُحيي الموتى<sup>(١١)</sup> وكيف يعبر المصدر المقدر المجرد من  
الأرمئة عن معنى قوله تعالى ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ  
شَدِيدٍ﴾<sup>(١٢)</sup> والجواب أن المصدر المؤول به عاجز عن أداء المعنى الذي يؤديه  
التركيب من (أن واسمها وخبرها) فهو قدرنا الاستقرار أو الكون بعد (لو)  
لصار المعنى عريباً، لذا اختلف المحويون في شروط خبر (أن) بعد (لو) فقل  
بعضهم ينبغي أن يكون فعلاً، ولا يصح أن يكون اسماً حامداً أو مشتقاً، قل  
لزمخشري: "ولطلبهما الفعل وجب في (أن) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها  
فعلاً كقولك لو أن ريداً حاءني لأكرمته، وقال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا  
يُوعَظُونَ بِهِ﴾ ولو قلت لو أن ريداً حاضري لأكرمته؛ لم يجوز<sup>(١٣)</sup> وأحار ابن  
الخاحب أن يكون الخبر جامداً لتعذر الفعل، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ  
مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾، وذكر الرضي آراء علماء آخرين قل "ومنهم من لا يشترط  
معنى الفعل في خبر (أن) الواقعة بعد (لو) وإن كان مشتقاً أيضاً كما ذهب إليه  
ابن مالك، قال أسود بن يعفر

هما حبنا في كل يوم غنيمة  
وقال كعب  
وأهلكتهم لو أن ذلك نافع

أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعودها أو لو أن النصيح مقبول  
ومع هذا فلا شك أن استعمال الفعل في خبر (أن) الواقعة بعد (لو) أكثر،  
وإن لم يكن لارم<sup>(١٤)</sup>

(١١) لأحمد ٣٣

(١٢) عود ٨٠

(١٣) المعص ٢ ٢١٦

(١٤) شرح الكافي للرضي ٢ ٢٩١

واختلاف الآراء في نوع خبر (أن) بعد (لو) يدل على اختلاف الآراء في المصدر المقدر، ودلالته، لأنهم يفترضون اشتقاقه من الفعل الواقع في خبرها، أو الاسم المشتق، وهذا أمر فيه نظر، لأن دلالة الفعل غير دلالة المصدر - كما ذكرت - ذلك أن دلالة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة كنحو دلالة لبث على السقف، ويدل اختلاف أبيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال واحال أما اللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة، إنما هو الصرب، والقتل، وأما صرب وقتل فلا<sup>(١)</sup>

وقد يذهب راعم إلى أن الفعل لا يختلف كثيراً عن المصدر، لأن المصدر يسمى أحياناً فعلاً عند القدامى لدلالتهما على الحدث فيكون التقدير بالمصدر موقفاً لمعنى الفعل. والجواب عن ذلك يسير، هو أن الحدث مجرد ليس كالحدث المصحوب بزمان ومعانٍ أخرى يكتسبها الفعل من الصيغة الدالة على نوع انفعال، وما يكتسبها من دخول أدوات النفي والاستفهام والعرض والتحصيل، وما يدل عليه من الأمر أو الدعاء وغيرهما من المعاني، ولا تسوغ تسمية المصدر بالمفعول تطابقهما في الدلالة فل البطيوسي. (إن الأفعال في الحقيقة إنما هي حركات الأشياء وتأثيرها في غيرها، ولكن الحركات والتأثيرات، لما اختلفت وضع على كل واحدة منها لقب ينمصل بعضها من بعض، فحين لبعضها قيام، وبعضها قعود كما فعل بالخواهر حين اختلفت فسمي بعضها حجراً، وبعضها نباتاً، وبعضها حيواناً ونحو من ذلك وأما قولهم يقعد وقعد، ويصرب وضرب، ونحوها وإنما هي صيغ مشتقة منها لتحصيل الأزيمة، إذ كان القعود والضرب ونحوهما لا يعطي زماناً محصلاً إنما يعطي زمناً مبهماً، فلما كانت هذه الصيغ تعطي المعاني التي تدل عليها أسماء

(١) نظر سائح الفكر ١٠

الحركات والتأثيرات وتريد عليها بتحصيل الأرمئة، كانت أولى بأن تسمى أفعالاً من أسماء الحركات والتأثيرات، فإذا ذكر النحويون الأفعال لم يريدوا أسماء الحركات والتأثيرات، وإنما يريدون الصيغ المشتقة منها، ووضعوا للحركات والتأثيرات ألقاباً أخرى، سموها أحداثاً؛ لأن الأشخاص يحدثونها وسموها مصادر لأن الصيغ المحصلة للأرمئة لما اشتقت منها صدرت عنها كما يصدر الصادر عن المكان<sup>(١)</sup>

واختلف النحويون في مصدرية (لو)، فأكثروا لم يثبت ورودها مصدرية أما الهراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء العكبري والثرغزي وابن مالك فكانوا يعتقدون بمصدريتها قال ابن هشام "ويقول المانعون في ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ مَنَّةٍ﴾ إنها شرطية وإن معمول (يود) وجواب (لو) محذوفان والتقدير (يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك) ولاخفاء بما في ذلك من التكلف<sup>(٢)</sup>

وخلط النحويون بين كون (ما) حرفية أو اسمية إذا كانت للموصل، وهو أمر أثر جدلاً، قال المالقي "و (ما) هذه عند البصريين حرف، لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها، وبهذا يفرق بين حرف الموصولات واسمها وبعض الكوفيين والأحمش يجعلها إذا كانت مصدرية اسماً، ويعيد عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعد، وكذلك إن كان الفعل متعدياً، فإذا قلت أعجبي ما صنعت، فتقديره عندهم ما صنعت، لهاء تعود على (ما) التقدير عندهم الصنع الذي صنعت، وهذا تكلف لا ضرورة تدعو إليه، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضمير المصدر بارزاً نحو قوله

١١ حسن في إصلاح الخبر ٧٣ ٧٤

٢١ معي نسب ١ ٢٢٦

هذا سراقه للقرآن يدرسه<sup>١</sup>

أي يدرس المدرس، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعو إلى تقديره، إذ الفائدة تحصل دونه<sup>٢</sup>

وخص السهيلي لاسمية توقعها على جنس تختلف أنواعه قال "وטר  
عصر السحويين أن التي يعين بها لمصدر ليست بـ (ما) الأولى، وإنما هي بمنزلة  
(أن) مع أن الفعل يتأويل المصدر، وليس كم ظنوه، ألا ترى أنك لا تقول  
يعجبي ما تجلس، كما تقول يعجبي أن تجلس، وأن تخرج، وأن تقعد، ولا تقول  
في هذا كله (ما)، والأصل في هذا الفصل أن (ما) لما كانت اسماً مهماً لم يصح  
وتوقعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع حار أن  
تقع عليه، ويعبر بها عنه، كقولك يعجبي ما صنعت، وما عملت، وما فعلت،  
وكذلك تقول ما حكمت، لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع، والفعل،  
والعمل، فإن قلت يعجبي ما جلست، وما انطبق زيد، كان عثاً من الكلام  
خروج (ما) عن الإبهام، ووقعها على ما لا يتنوع من المعاني، لأنه يكون  
لتقدير حيث أعجبي لحدوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون  
آخر الكلام مفسراً لأوله رافعاً للإبهام"<sup>٣</sup> وفي ضوء ما ذكرته عن هذه الحروف  
لني يوصل بها لفعل أو الحملة الاسمية يتضح أن موضوع التأويل بالمصدر  
يحتاج إلى إعادة نظر، وإعادة صياغة، لأن هذا التركيب لا علاقة له بالمصدر، فلا  
يتصدق معه في معناه أو إعرابه أو استعمالات كل منهما وقد تنبه إلى ذلك عدد  
من الباحثين، وأشاروا إلى كون هذه الحروف حروف وصل، فقد أدرك الأستاذ

١ منه و مرء عا رشا ينه ديب

٢ صف بيبي ٣٨ ٣٨٢

٣ سائح مكر ١٨٦

محمد حماسة أن م سمي المصدر المؤول هو جملة اقترنت بموصول حرفي قال  
والمركب الاسمي الذي يتألف من جملة يسبقها موصول حرفي أو اسمي تتربط  
الجملة فيه ترابط إسناد، شأنها شأن كل جملة مستقلة ولكن إضافة السابقة  
الموصولية يبرع عن الجملة استقلالها، ويجوز إلى عنصر واحد، وقد أطلق النحاة  
على الحروف المصدرية الموصول الحرفي<sup>(١)</sup>

ولم يخرج الأستاذ حماسة عن هذا الفهم بل ظل متمسكاً بالوصف لقديم  
وما يتبعه من إعراب أما الدكتور مهدي المخرومي فقد كان أكثر فهماً لهذه  
التركيبة، وأقرب إلى الدقة في التحليل قال: "أكبر الظن أن لهذه الأدوات الثلاث  
وظيفة غير ما تصوره، ذلك أنها أدوات استخدمتها اللغة وسائط لوضع الجمل  
في مواضع المفردات، وتحميها معانيها الإعرابية، من فاعلية، ومفعولية، وإضافة،  
وعيرها، فليس الغرض من (ما) في قولنا أعجبنى ما صنعت مثلاً، أن تؤدي ما  
أراد النحاة أن تؤديه من تأويل ما بعدها بالمصدر، فذلك ما لا نقصد إليه في مثل  
قول هذا؛ لأننا لم نرد إلى أن نؤول، المثال بقولنا أعجبنى صنعك، ولو أردنا ذلك  
لاستعملنا (صنعك) مبتدأ أول الأمر، ولم نكلف أنفسنا مثل هذا التأويل، بل أردنا  
إلى استعمال الفعل، وقصدنا إليه قصداً، ذلك أننا لم نرد بهذا المثال إلى أن نقول  
إن صنعك مما أعجبنى مثلاً، ولكننا أردنا إلى القول إن ما أعجبنا هو أنك أدبت  
الفعل بعد أن لم تكن فعلت، وبين القصدين بون بعيد<sup>(٢)</sup>

ويرى الدكتور المخرومي أن لهذه الحروف وظيفة، هي تمكين الجمل من  
احتلال مواقع إعرابية، لأنها لا يصح إيرادها مباشرة، لذا تكون هذه الأدوات  
واسطة لوضع الجمل في موضع المفرد فتكون فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ وغير ذلك

١ في ساء جملة العربية ٢٦٥ ٢٦٦

٢ في النحو العربي لقد رويحه ٣١٥

مشبهاً تلك الوظيفة بوظيفة حروف الإضافة التي تمكن الفعل من الإضافة إلى الاسم ويعور الدكتور المخرومي في أعماق دلالة الجملة التي تقترن بالأداة في نحو قولنا (أعجبي أن تمرح) موارساً بيها وبين دلالة المصدر قائلاً "لأن استعمال المصدر معناه أن الذي يعجبني هو مرحك، لثابت الدائم أما استعمال لفعل فمعناه شيء آخر، لأن للفعل دلالة أخرى هي الدلالة على التجدد، وهي ما استند من دلالاته على الرمان فقول القائل لمحاطبه أعجبي أن تمرح، يدل على أن المحاطب كان من قبل على حال كثيفة لم تعجب محدثه، فإذا جدّ عليه، ترح من القائل، ووجه المحاطب بقوله ذلك

فانقائل إذن كان يقصد إلى التعبير بالفعل قصداً، ولما لم يجر اتصال (تمرّح) بأعجبي، ولم يجر وضع (تمرّح) في موضع الفاعل عمداً (أن) فاستخدمها واسطة ليكون الفعل بهائيه وهيئته فاعلاً"<sup>(١)</sup>

ويتضح مما عرضه الدكتور المخرومي أن المصدر هو غير التركيب المسبب من الموصولات الحرفية وصلاتها، لأن لكل منهما دلالة واستعماله وأن هذه الأدوات تؤهل الحمل لاحتلال مواقع المفرد، وهو رأي أقرب إلى الصواب من تساويل هذه لتراكيب بمصدر، ولكنه يطل محصوراً في فكرة وقوع الحمل أو مصدر المسماة (مؤولة) في موقع المفرد، فيكون هذا محل من الإعراب كما يكون بذلك مفرد، وهو أمر لا يرتضيه ويسعى إلى تغييره رأي في إعراب ما يؤول بالمصدر، والجمل.

ذكرت في بدء هذا البحث أن نظرية العامل جعلت لحويين يعتقدون أن لكل عامل معمولاً، فإن كان اسماً ظهرت عليه العلامات الإعرابية، وإن كان

(١) في نحو عربي بعد ووجه ٣١٥

(٢) في نحو عربي بعد ووجه ٣١٦



حملة أو م يسمى مصدرًا مؤولاً، اضطروا إلى تقدير تلك العلامات لعدم ظهورها، ووضعوها في مواضع المفرد، فإن لم يجر تأويلها بمفرد، قلوا إنها لا محل لها من الإعراب وظل هذا النظر الشكلي للجملة أو ما أولوه بمصدر سائداً إلى يومنا هذا، لا يستطيع نحث أن يخرج من إطاره، على الرغم من أن هذا الإعراب يوقع المتعلمين والدارسين في مهبٍ كثيرة، منها اختلال التأويل، والتقدير، ومنها صعوبة إقناع المتعلم بالموقع الإعرابي المفترض، لعدم ظهور لعلامات الإعرابية، ومنها اختلاف الدلالة بين الحملة والمفرد، وهو أمر معروف، إذ لا يصح مساواة دلالة الحملة بدلالة المفرد البتة إلا إذا ألبسنا كل المفروق لدقيقة في المعنى بين الحملة والمفرد

وقد أدركت بمرور الزمن أن الدرر السحوي لا بد من أن يخرج من النظر المسطقي والمسمي في كثير من مسائله، ولا بد من تعبير في وصف عدد من طواهره تعبيراً لا يحل بالأركان الأساسية التي يقوم عليها، ولا سيما المعنى السحوي والدلالة عليه، ولا يصرف الوصف عن لغتنا العربية لفصيحة لتي درسها علماءنا، لأوائل، وسوا أحكامهم على استقرائها ووصفها

وفي ضوء هذا التوجه، وحدث أن إعراب الجمل وأشياء الجمل والتركيب المسمى (مصدرًا مؤولاً) حلل في لوصف السحوي، ذلك أن ظاهرة الإعراب تجري في الأسماء وحدها، ولا تجري في الحروف أو لأفعال، وهذا ما ذكره السحويون لدا قالوا الأصل في الأسماء أنها معرفة، والأصل في الأفعال أنها مسية أم الفعل المضارع وعمرانه فيه آراء مختلفة، لا أرى ضرورة للخصوص فيها، ولا خلاف في بناء الحروف والفعل الماضي، فالمتفق عليه أن الأسماء هي التي تكون قاعدة ومفعولة ومضافاً إليها قال الزمخشري "إن حق الإعراب للاسم

في أصله، والفعل إنما تطفل عليه بسبب المضدعة<sup>(١)</sup>، فهو الذي يكون متعيراً  
بتعير موقعه الإعرابية، وتظهر عليه علامات الإعراب أو تقدر، وهذا الأمر  
يجعلني اعتقد بأن الإعراب ينبغي أن يقصر على الاسم وحده، ولا يتعداه إلى  
غيره فلا تضطر إلى تأويل أو تقدير

ورب سائل يسأل كيف يفسر وقوع الجملة في مواقع ينبغي أن يوضع فيها  
المفرد في لتصوير لشكلي لبناء الجملة، كوقوعها خيراً لمتداً، أو أحد بواسطته،  
ووقوعها حالاً، أو نعتاً، أو مفعولاً به، أو مضافاً إليه، وغير ذلك من الموضع  
لتي وضع لحناء فيها الجملة، إذا حاز تأويلها بمفرد، وكيف يفسر الجملة  
لأخرى التي وضعها بأنها لا عمل لها من الإعراب؟ والحواب في رأيي ينبغي أن  
يستنبط من روح الدرس السحوي، وليس مما علق به من صنعة نحوية منطقية  
غدت الحجاب الشكلي على الحجاب الدلالي الذي هو روح النحو إن حاز التعبير  
بذلك، وقد ان الأوان لتفسير كثير من الظواهر السحوية في ضوء الدرس الدلالي  
الذي صدر ميداناً رحباً أحد من علوم القدمى، واصاف إليه المحدثون أنوياً  
جديدة فتحت لدرس النحو آفاقاً جديدة وما أدعو إليه في هذا الموضوع هو  
لأحد بفائدة الجملة المسوقة بحرف وصل، قبل النظر في العوامل المؤثرة فيها  
وبين قدرة الجملة على إعاء المعنى عند اختلافها مع لفظ أو اللفظ تكون معها  
حمية كبرى بما جعل الكلام غير محتاج إلى ما يستحقه المفرد من موقع لو وضع  
موضعها فليس وظيفة الجملة الحلول في مواقع إعرابية؛ لأن الإعراب مخصوص  
بأحرائها، بل وظيفتها أداء المعنى لعام المقصود فإن ذكر متداً وجاءت بعده جملة  
موصولة بحرف وصل أو غير موصولة فالأولى الاهتمام بوظيفتها المعنوية في أداء  
معنى الإحمار عن هذا المتداً، وليس لهم أن تقع في موقع المفرد الذي يؤدي

هذه الوظيفة، وليس من الضرورة ذكر هذا الموقع، لأن الأساس هو لوصول إلى المعاني، لا إلى الموقع التي تقود إلى المعاني، وهذا ما تنه عليه النحويون القدماء، وأشاروا إليه في أمور منها باب الاستغناء في النحو، وهو باب واسع، أذكر من موضوعاته على سبيل التذكير قولهم بإغناء فاعل الوصف المعتمد على نفي أو استفهام عن ذكر الخبر، في نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْبُ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾

كما قالوا بإغناء الحال عن ذكر الخبر، إذا كان المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر في نحو قولنا (صُرِّي العبد مُسَيِّئاً) وغير ذلك مما جاء معيماً عن غيره بدلالته عليه

ولو أرحمنا عن تصور نظرية العامل وأبعادها عن أدهت متجربين من متطلباتها، وفسحنا المجال لموضوعات الدلالة لكي تأخذ حيرها في تفسير كثير من الظواهر النحوية لأدركنا أن نستطيع أن نعيد النظر في موضوع إعراب الحمل أو أشباه الحمل، أو ما يسمى المصدر المؤول، ويتحقق ذلك إذا أخذنا الموضوع من روية دلالية، فالجملة هي كلام مفيد يحسن السكوت عليه، تتكون من أركان أساسية، وفصلات يتم المعنى اجتماعها وائتلافها في هيئة من هيئات نظم ترتيب الجملة، فإذا ذكرنا مبتدأ في جملة فلا بد من أن يكون له حر قد يرد اسماً، فتظهر عليه علامة الرفع، وقد يغني عن ذكره تركيب من فعل وفاعل، أو مبتدأ وحر، أو أحد هذين التركيبين مسوقاً بأداة وصل؛ لذا تؤدي هذه التراكيب ما يؤديه الحر المفرد مع زيادة في الدلالة بحسب ما تنصممه تلك التراكيب من مكونات تحمل دلالات خاصة بكل منها، وهو أمر لا يحصل بذكر الخبر المفرد، وهذا الأمر لا يدرم بأن يكون لهذه التراكيب موقع هو ذات الموقع الذي يحتته

المفرد، بل نكتفي في وصفنا لهذه الجملة الكبرى أن نقول. أغنت الجملة عن ذكر  
 آخر لدلالاتها عليه أما ما يتطلبه العامل من موقع رفع فلا ضرورة له. لأن هذا  
 من اختصاص الأسماء وحده، أما الحمل فهي تراكيب ذات وطيمة دلالية تظهر  
 دلالتها من نوع مكوناتها، وطريقة نظمها، وما دامت خالية من علامة خاصة  
 بموقعها، فلا موجب لذكر هذا الموقع؛ لأنه موقع للمفرد، وليس للجملة  
 وستطيع أن تصف الجملة إذا وقعت كما قالوا حالاً، أو نعتاً، أو مضافاً  
 إليها أو معمولاً به فنقول أغنت الجملة عن ذكر الحال لدلالاتها عليه، وأغنت  
 الجملة عن ذكر المفعول به لدلالاتها عليه، وأغنت الجملة عن ذكر المضاف إليه  
 لدلالاتها عليه وهكذا في كل المواقع الأخرى وهذا الوصف يسري على الجمل  
 وأشياء الحمل والتركيب المسمى مصدراً مؤولاً، فلا يصح أن نقول إنَّ (أن، أو  
 م، أو كي، أو لو) والفعل، و(أن) والجملة الاسمية وقعت موقع مصدر مؤول  
 به، وهو مصدر مقرر متحيز، بل نقول في نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ  
 لَكُمْ﴾ خيرٌ حر مرفوع مستنداً أعنت الجملة الفعلية (أن تصوموا) عن ذكره  
 لدلالاتها عليه

وفي هذا الوصف تبرر أهمية دلالة (الجملة الفعلية) على المعنى الذي يحمله  
 الفعل المضارع، برمته الذي خصصته (أن) بالاستقبال، ومنحته (الهاء) معنى  
 المحاطب، ويحميه الماعل بدلالته على جماعة المحاطين، وهذه المعاني لا يمكن  
 للمفرد أن يعبر عنها مطلقاً؛ لأن المصدر المؤول به يدل على حدث مجرد غير  
 مستوف لدلالة الفعل بأنواعه وأزمته وما يدخل عليه من سوق ولواحق، وما  
 يصيده إسناده إلى الفاعل أو ما ينوب عنه، وما يتبع ذلك من إيجاء بمعان لا يمكن  
 تخصيصها إلا من أنط الحمة الفعلية في حالات التقديم والتأخير، والاستفهام،

والأمر، والهي، والنهي، والعرض، والتضيض، والحصر وغير ذلك مما يعجز  
المصدر المقدر به عن أدائه

لذا يكون هذا الوصف مراعيًا للمعنى أكثر من مراعاة الجانب الشكلي في  
الإعراب الذي يضطرنا إلى التأويل، لأن قولنا أغنت الحملة الفعلية عن المتدا  
أو المفعول به أو غيرهم، يؤدي الوظيفة الإعرابية المطلوبة في النظر المنطقي،  
ويفسح المجال للدلالة على معنى الحملة، فالقول بما يسمى (المصدر المؤول) يلغي  
الموحيات الدلالية للجمل، ويتجاهل المعنى الذي يعبر عنه إسماد أحد ركني  
الجملة إلى الآخر، فضلاً عن إلقاء دلالة المكونات الأخرى للجمل التي أوضحت  
قيمتها المعنوية، لأنه يكفي بدلالة المصدر المؤول به، وهذا هدر للمعنى ومسح  
لدلالة الجملة على ذلك المعنى، وقد آن الأوان لنقد مقولة (المصدر المؤول)  
ووضع الجملة في سياقها لصحيح بالأخذ بدلالاتها المغنية عن ذكر لفظ حلت  
محله يعترضه المنطق ويرفضه الاستعمال في أداء المعنى نفسه وما ذكر عن الجملة  
المعنية بعد (أن، وما وكي، ولو) ينطبق على الجملة الاسمية بعد الحرف (أن)،  
فهي قوله تعالى ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بقول إن الجملة  
الاسمية من اسم (أن) المحفصة وحبرها وهو جملة اسمية أيضاً أعنت عن حبر  
لمستداً (آخر) لدلالاتها عليه وفي قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾<sup>١</sup>  
بقول إن (تبين) فعل ماضٍ والجملة الاسمية بعد أن أغنت عن الفاعل لدلالاتها  
عليه، وفي قوله تعالى ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾<sup>٢</sup>  
بقول إن (أوحى) فعل ماضٍ مبني للمجهول والجملة الاسمية (أن العذاب على من كذب وتولى)  
من كذب وتولى) أعنت عن نائب الفاعل، لدلالاتها عليه، وهذا الوصف ليس

دعاً في منهج العربي لقديم، بن هو إضافة جديدة إلى حالات الإباء التي أقرها  
العلماء القدماء فضلاً عن كونه وصفاً ينحو منحى دلالي يتوحي بيان المعنى  
الدقيق للكلام، وهو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني في قوله "ليس العرص  
ينظم، للكلم أن تولت ألفاظها في النطق، بل أن تأسقت دلالتها، وتلاقت معانيها  
على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصور أن يقصد به إلى تولي الألفاظ في  
لطق بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المظوم بعضه من بعض وبعد أن كما  
لا شك في أن لا حل للفتة مع صاحبها تعتبر إذا أنت عرلت دلالة حاناً" <sup>١</sup>

فإد كان الأصل في نظم الكلام هو بيان المعنى بدلالة اتلاف الألفاظ  
فالأولى في الوصف السحوي أن يكون أقرب إلى فهم نظم هذا الكلام من يكشف  
عن معناه، وليس بيان موقع احتضن به المفرد، وليس الجملة، لأن البحث عن  
لموقع بالمنطق الشكلي يحيد بالدرس السحوي عن محاه، وهو يكشف عن  
المعاني، لذا فإن ما ذهبت إليه من ضرورة إعاء فكرة التأويل بمصدر في الجملة  
المسبوقة بحروف الوصل يضع الألفاظ والجملة في مراتبها لمعبرة عن معانيها  
بدقيقة ويبعدها عن التأويل الذي يمسح ذلك المعنى ويمكن أن نستنتج مما تقدم  
١ إن تسمية التركيب المنسب من (أن وما وكي ولو والفعل) أو (أن واسمها  
وخبرها) مصدراً مؤولاً تسمية غير صحيحة ينبغي العدول عنها إلى (ما  
يؤور بالمصدر) أو (التركيب المؤول بالمصدر)

٢ اقتضى التعليم ونظرية العمل إيجاد باب غريب وطريق على نظام الجملة  
العربية سماه النحويون (المصدر المؤول)، وهو تركيب قالوا إنه يصح تأويله  
بمصدر سموه المصدر الصريح، وهو تأويل لا موجب له، وقد أثبت البحث  
بالأدلة وجود فروق بين هذا لتركيب وذلك المصدر المؤول به؛ لافتراقهما

في الدلالة والاستعمال فضلاً عن عدد من المروق بينهما في الإعراب وبعد التأمل والتدبر في هذا التركيب مستعيناً بما توصلت إليه البحوث الجادة في هذا المضممار وحدث أن هذا التركيب ليس إلا جملة مسبوقه بحرف وصل، فهو إما جملة اسمية وإما جملة فعلية، ولا وجود لما قيل إنه مصدر مؤول، ونرى ضرورة إلقاء باب المصدر المؤول وإلحاقه بمباحث الجملة؛ لأن المصدر المؤول مفارقة عربية في الدرس النحوي تفسر الجملة بـ تحمده من موحيات دلالية على الانحراط في مسلك المفرد، وهو أمر ترقصه لدراسات النحوية السليمة القائمة على المعنى وما يدل عليه

٣ وقد وحدث أن الأمر الأهم في هذه القضية هو أن المصدر المؤول بعد أن أعده إلى موطنه الحقيقي أي الجملة لا بد من أن ينظر إلى إعراب الحمل كافة نظرة فاحصة. وبعد التأمل والتفكير هداي الله حل جلاله إلى وصف جديد ينوب عن إعراب الحمل؛ ذلك أن الإعراب إنما يعتري الاسم لإيصاح معناه النحوي وبيانه ولما كانت الجملة ذات معنى تام يحسن السكوت عليه سواء أكان له محل من الإعراب أم لم يكن، فالإعراب لا يفيدها إيصاحاً ولا بياناً، لأن معناها تام بدلالة أعضائها المعجمية ودلالة مواقع الألفاظ فيها من الإعراب ودلالة ما يدخل عليه من عوارض معوية فضلاً عن دلالة نوعها ودلالة السياق لذا يكون القول بأنها في محل رفع أو نصب أو حر لا موحى له البته؛ لأن هذه المواقع للحملة مواقع وهمية لا وجود لها، وقد آن لأول لإزالة هذا الوهم والإقرار بأن لإعراب في العرسية يحتص بالاسم، وبما يشبهه وهو الفعل لمصدرع له، ولا إعراب لما عدا هذين النوعين وقد اهتمت إلى حل ينظر أنه مشكل وهو وقوع الجملة في موقع المفرد مستفيداً من فكرة الإغناء في النحو العربي، لذا أوصي

ضرورة إلغاء إعراب الجمل من النحو العربي؛ والقول بإعناء الجملة عن  
عحيء المفرد لدالائها عليه، وليس وقوعها في موقعه كما كن الحال في  
لكتب السحوية، لأن الجملة تعني بمعناها عن ذكر المفرد، وليس المحل بمبين  
لمعناها وإعرابها أو عدم إعرابها فذلك وهم آخر غير وهم المصدر المؤول،  
لدا توصي بإلغاء الأبواب الآتية من الكتب النحوية

١ المصدر المؤول

٢ الجمل التي لها محل من الإعراب

٣ الجمل التي لا محل لها من الإعراب





### الفصل الثالث

## نظرات في التلازم بين أركان الجملة العربية





## بين يدي الفصل

تعد حملة الوحدة الأساسية المعبرة عن معنى تام يحسن السكوت عليه،  
قد استأثرت باهتمام علماء النحو، فدرسوا أنواعها، ومعانيها، وأحوالها، غير أن  
تسلط فكرة الإعراب والبناء، ونظرية العمل على الدرس النحوي، جعلت  
البحث النحوي يسير في اتجاهين

الأول يهتم بمبحث الأعراب، ويجعلها الأساس للبحث النحوي وهذا ما يجعل  
المفردة مدار البحث وإن كان المراد المعنى الذي لا يتحقق إلا باكتمال  
أركان الحملة

الثاني ربط البحث النحوي بمجاري البحث عن معاني القرآن الكريم، ومجازه  
وسبل عجاره، فكانت الحملة، وأساليب التعبير، وطرائق إيصال المعاني،  
هي محور البحث وقد تجلّى ذلك في كتب معاني القرآن، ومجازه،  
وعجاره، والكتب التي درست معاني الكلام، ولا سيما الكتب التي  
خصصت لعلم المعاني مجالات واسعة<sup>١</sup> وكانت أولى الإشارات إلى  
مباحث الكلام (الحملة) واضحة في كتب سيويه، كما يرى في باب  
(لمسد والمسد إليه) و(ببب لاستقامة من الكلام والإحالة)، فضلاً عن  
الآراء المنشورة في مباحث كتابه الأخرى، ثم تناولت مباحث الحملة في كتب  
النحويين اللاحقة معبرين عنها بمصطلح الكلام أو الجملة، فهي كتاب  
الأصول لاس سراج، على سبيل المثال، يقول في أول مباحثه (الكلام  
يتألف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف)<sup>٢</sup> وفي حديثه عن الاسم

دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ٢١٨

٢١ ينظر أثر المعنى في الدراسات النحوية معرّفه مباحث الحملة في كتب النحويين القدماء ٣١٥ وما بعدها

أشار إلى الجملة الاسمية بقوله (أن يسي عليه اسم مثله، أو يسي على اسم ويتألف باحتماعهما الكلام ويتم)<sup>١</sup> كما أشار إلى الجملة الفعلية بحديثه عن الفعل قائلاً (وأول عمله أن يرفع الماعل، أو المفعول، الذي هو حديث عنه، نحو قام زيد، وضرب عمرو، وكل اسم تذكره ليريد في الفائدة، بعد أن يستعني الفعل بالاسم المرفوع، الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه، فهو منصوب وبصه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه، وفيه دليل عليه)<sup>٢</sup> ولم يتعد بن السراج عن البحث في الجملة حين ذكر الأسماء المرتفعة إذ حصرها في ما يسند أو يسند إليه من الجملة فقال لأسماء التي ترتفع خمسة أصناف

الأول مبتدأ له خبر

والثاني خبر لمبتدأ بيته عليه

والثالث فاعل بني على فعل؛ ذلك الفعل حديثاً عنه

والرابع مفعول به بني على فعل وهو حديث عنه، ولم تذكر من فعل به<sup>٣</sup> مقام مقام الفاعل

والخامس مشبه بالفاعل في اللفظ<sup>٤</sup>

وقد نسب إليه أبو علي الفارسي نوعاً ثالثاً من أنواع الجملة سماه (الجملة الطرفية) في حديثه عن قولهم (زيد في الدار)، و(القتال في اليوم) قال (فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف، ويس هو على حد قولك "إن زيدا مطلق"، ولكنه من

١ الأصو، في النحو ١ ٣٨

٢ مصدر به ٥٥ مصدر به ٦٢

٣ الأصو، في نحو ٦٢

حرره لفعل والاسم، أو الاسم والاسم وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه فسمما برأسه وذلك مذهب حسن<sup>١</sup>

وكان أبو علي الفارسي أكثر وضوحاً في تحديد ملامح الحملة، إذ أورد باماً سماء (ما، تلتف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل لعربية الجمل)، قسم الحملة على ثلاثة أقسام

أول ما يأتلف فيه، لاسم مع الاسم ويكون مهما كلام، نحو زيد أخوك  
لثاني ما يأتلف فيه لفعل مع لاسم، نحو قام زيد

الثالث الكلام المؤتلف من اسم وحرف وليس هو على حد قولك، "إن زيداً مطلق"، ولكنه من حرره الفعل والاسم، أو الاسم والاسم، نحو "زيد في الدار" والقتال في اليوم<sup>٢</sup> وناقش أبو علي الفارسي أنماطاً أخرى من الجمل، التي ذهب فيها السحويون إلى تقدير فعل محتزل غير مستعمل الإظهار، إما لأنه لو ظهر لقلب المعنى، كما في حملة الداء، أو لم يقلبه، ولم يسطر شيئاً عن حقيقته، نحو قوهم "رأسك والسيف" شراً ونفسك<sup>٣</sup> وسب إليه أنه قسم الحملة على أربعة أقسام، قال ابن فلاح (واحتنف السحاة في تقسيمها، فأبو على قسمها أربعة أقسام وتبعه جماعة فعلبه واسمية وشرطية وظرفية، ومنهم من قسمها ثلاثة أقسام، وأدخل لظرف في المفرد)<sup>٤</sup> وهو -بناء على ذلك- أول من جعل الحملة الشرطية قسماً قائماً برأسه وليس الرمحشري الذي سب إليه

١٦١ مسائل عسكرية في نحو العربي ٨١ ٨٢

٢، مصدر مفعله ٨

٣، مصدر مفعله ٨٥

٤ معني في نحو ٢ ٢٨٧ ٢٨٨

اس هشام ذلك في قوله (وراد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية) وبالت الجملة عناية أكبر في كتب ابن هشام ولا سيما كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، حيث خصص الباب الثاني لدراسة الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها، ومال إلى تقسيمها على ثلاثة أقسام بحسب تكوينها الشكلي، قائلاً فالاسمية هي التي صدرها اسم "كريد قائم، وهيئات العقيق، وقائم الزيدان" عند من جوزه وهو الانخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل، كـ "قام زيد، وصرب اللص، وكان زيد قائماً، وظنته قائماً، ويقوم زيد، وقم" والظرفية هي المصدرة بطرف، أو مجرور نحو "أعسك زيد؟ وأفي الدار زيد؟" إذا قدرت زيداً فعلاً بالطرف، والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مستداً مخبر عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك بـ (في الدار) من قولك (زيد في الدار)، وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده، واستقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه<sup>١</sup> ولم يوافق ابن هشام الزمخشري فيما نسب إليه من أنه أول من قال باستقلال الجملة الشرطية، وذهب إلى ما ذهب إليه البصريون بعدها من الجملة الفعلية، وفي هذا الموقف نظر، ذلك أن الأمر لم يبن على شكل الجملة، وكونها مبتدئة بفعل أو غيره، بل الأساس في ذلك مبني على تركيب الجملة لشرطية ودلالاتها، فهي تنفرد بخاصية تكوينها من حلتين لا جملة واحدة، وتعلق تحقق إحداهما بتحقيق الأخرى، وهذا ما تستقر إليه الجملة الفعلية، وسواء أكان أبو علي الفارسي أم الزمخشري

١) معني نسب ٢ ٣٧٦

٢) المصدر نفسه ٣٧٦/٢

هو أول من قال باستقلال الجملة الشرطية، فقد كان مصيباً فيما ذهب إليه، وقد حاول عدد من المحدثين الخوض في تقسيمات أخرى، غير أنني لا أحد ضرورة لذكرها في هذا التقديم

#### الجملة الظرفية في ضوء نظرية العمل

نظر أبو الحسن لأحش وغيره من العلماء في أعراب الاسم المرفوع بعد الطرف، أو الحار والمجرور، وفي نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ [البقرة ٧٨]، وقوله تعالى ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة ٢٥] وقوله تعالى ﴿فَلَهُمْ أَخْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة ٦٢] وقوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة ٢٢٨] وقوله تعالى ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ خُزْنٌ مَقْشُومٌ﴾ [الحجر ٤٤] وقوله تعالى ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد ٤٣] فوجدوا أن هذا التركيب لمؤلف من الطرف أو الحار والمجرور والاسم المرفوع بهما، يختلف عن غيره من لتركيب، من حيث إعرابه، والعوامل المؤثرة في إعراب مكوناته، فلم يستحسنوا إعراب الاسم المرفوع بهما متداً مرفوعاً بالابتداء، لما يمتاز به هذا الاسم من خصائص تعيده عن هذا الإعراب، في حين كان سبويه وعدد من علماء البصرة يعدونه مبتدأ، وإن لم يكن حكمهم على هذا التركيب حكماً واحداً يشمل سائر أنماط هذه الجملة، بل اقتصر على الاسم المرفوع بالظروف التي لم تعتمد على شيء آخر واحتلت آراءهم بحسب اختلاف أنماط هذا التركيب، فأوجب بعضهم رفعه فاعلاً، فقد حكى ابن هشام الخضر وي عن الأكثرين أن المرفوع بعد الحار والمجرور يجب أن يكون فاعلاً، وأحار الكوفيون والأحش رفعهما أي الجار والمجرور الفاعل، وأوجب البصريون غير الأخفش ابتدائيته<sup>١</sup>، ولا يصحاح هذا الخلاف عقد أبو البركات الأباري مسألة لبيان أوجه الخلاف في

١ انظر أصل النطال في نحو عدد الإعراب ١٨٤



رفع الاسم لواقع بعد الطرف أو الخدر و المحرور قال (ذهب الكوفيون إلى أن الطرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون لظرف المحل، ومهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك أمامك ريد، وفي الدار عمرو، وإليه ذهب أبو الحسن لأحفش في أحد قولي، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الطرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء<sup>١</sup> وخصص أبو البقاء العكبري ذلك بالطرف الذي لم يعتمد على شيء قبله قال (إذا لم يعتمد الطرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده بل يكون الاسم مبتدأ، وظرف خبراً مقدماً، وفيه ضمير كما لو كان مؤخراً في اللفظ وقال أبو الحسن الأخفش والكوفيون يرتفع الاسم بهما كما يرتفع بالفعل ويحلون عن ضمير عملهما في الظاهر)<sup>٢</sup> ويرى الرضي أن الأساس فيما ذهب إليه الكوفيون من كون المرفوع بعد الطرف أو الخدر و المحرور فاعلاً، عتقدهم بأن الخبر لا يجوز تقديمه على المبتدأ مفرداً كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع "ريد" في "في الدار ريد"، و"قائم ريد" على الفاعلية لثلاث يتقدم الضمير على مفسره<sup>٣</sup> وفي ذلك يخالف الأخفش الكوفيين، فهو لا يوجب ارتفاع الاسم لمرفوع بعد الطرف بالفاعلية، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً، إذ يجوز تقدم الخبر على المبتدأ، لكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد أجاز إعراب ريد في قائم ريد، فاعلاً أيضاً، وله في جواز عمل الطرف بلا اعتماد أجاز إعراب ريد في قائم ريد، فاعلاً أيضاً، وله في حوز عمل الطرف بلا اعتماد قولان، وذلك لأن

١١) لأصناف في مسائل خلاف بين البصريين والكوفيين ٥

١٢) أسبغ عن مذاهب نحويين البصريين والكوفيين ٢٣٣

١٣) شرح الكافية ١ ٨٧

الطرف أصعب في عمله من لفعل، أو الصفة، وثبت اللاحاق على حوازي في  
"داره زيد" يصح تقديم الخبر

ويمع كون زيد فعلاً فالكوفيون يوحون الماعلية، والأخفش يحير  
الماعية و لا تداء، أم البصريون فيوجون الانتداء في هذا النمط من جملة  
الظرفية، ومحيرون الماعية في نمط آخر، يكون الطرف فيه معتمداً على غيره،  
وحجة الكوفيين لتي سوا عليها رأيهم؛ أن الأصل في قولنا "أماك زيد، وفي  
لدار عمرو "حلّ أمك زيد، وحلّ في الدار عمرو" فحذف الفعل، واكتفي  
بالطرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به، كما يرتفع بالفعل<sup>١</sup> وهذا  
لتقدير متصور لا يؤيده نص، بل هو معنى مستوحى من معنى الظرفية، ولا  
يمكن حكمهم على الظرف بما في لفعل، بل ينبغي أن يكون لظرف هو الأساس  
في الحكم، لد مع السحويون طهار العامل في الظرف إذا كان حراً، لأن ذكر  
بطرف نائب عنه، فلم يجمع بينهما للعلم به، فأما قوله تعالى ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ مُسْتَقَرًّا  
عِنْدَهُ﴾ فمستقر فيه بمعنى الساكن بعد الحركة، لا لاستقرار الادي هو مطلق  
الكون<sup>٢</sup> وحتج البصريون لإثبات قوهم بأشداثة الاسم المرفوع بالطرف أو  
لحار و لحرور بأدلة عقلية لخصه العكري في أمور أهمها

لأول أن الطرف حامد، فلم يعمل كسائر الحوامد

لثاني أنه لو كان عملاً عمل الفعل؛ لما عمل فيه عامل آخر، وتخطأ إلى الاسم،  
وأنت تقول "إن حاتمك زيدا، وكان خلفك زيد، ورأيت حاتمك زيدا"  
فيعمل لفعل في الاسم، ولا يعمل الطرف، ولو جرى الظرف مجرى

١١١ - ع - شرح لكافة ١ ٩٤

٢ - ع - في مسائل خلاف بين بصريين وكوفيين ٥٢ ٥

٣ - ع - في عمل ٥٦ - لا عرب ٤

الفعل، لما دخلت عليه هذه العوامل؛ لأن من حكمها ألا تدخل على  
الفعل

والوجه الثالث أن الظرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذ،  
تقدم، وقد حاز ذلك جماعاً، كقولك "في داره زيد، وفي بيته يؤتى الحكم" ولو كان  
هو العامل، لكان اضمماراً قبل الذكر لفظاً وتقديرًا

والوجه الرابع أنهم اتفقوا على قولك "في الدار زيد قائم" أن زيداً مبتدأ،  
وقائم خبره، والخبر عندنا مرفوع بالابتداء، وعندهم بالابتداء، فحشد قد يطل  
عمل الظرف، وتعلق بـ "قائم" الذي هو الخبر، ولو جرى مجرى الفعل لم يكن  
كذلك

والوجه الخامس أن الظرف لو عمل في الاسم من حيث هو قائم مقام  
الفعل؛ لجاز قولك "اليوم زيد" إذ التقدير استقر اليوم زيد، ولما لم يجز، لكون  
الاسم حثة، والظرف زمناً

بأن أنه لم يعمل؛ لما ذكرنا<sup>١</sup> ويتضح من عرض، حجاج الطرفين أنها مسية  
على أسس وضعها النحويون لنظرية العمل، لا علاقة لها بالمعنى الذي يقصده  
المتكلم، أو طريقة بناء الجملة، ومهم كانت هذه الحجج، هي عرضة للرد  
والنقص، وللقوف على صحة هذه الحجج أو ضعفها، لا بد من العودة إلى  
حدود هذه الخلافات، ومناقشة المنطلقات التي اشتقت منها آراؤهم  
عامل نصب الطرف

يتفق النحويون على أن عندك في قولنا "عندك زيد" هي غير زيد، وهذا  
يساقص ما ذهب إليه النحويون من أن المبتدأ هو الخبر، والخبر هو المبتدأ في

١- نيبين عن مذهب النحويين نصريين والكوفيين ٢٢٣ ٢٢٥

المعنى، لذا اختلفوا في عامل نصب الطرف، قال ابن هشام عن الظرف والجار  
والمحذور (لا بد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما  
يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر وزعم  
الكوفيون وبنو طاهر، وخروف أنه لا تقدير في نحو "ريدٌ عندك" و"عمروٌ في  
الدر" ثم اختلفوا، فقال ابن طاهر وخروف، الناصب المبتدأ، ورعما أنه يرفع  
الحر إذا كان عينه نحو "ريدٌ أحوك" وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب  
سيبويه، وقال الكوفيون، الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ<sup>(١)</sup>  
فالكوفيون يرون أن الطرف منصوب بعمل الخلاف، وذهب أبو العباس  
أحمد بن يحيى ثعلب إلى أنه ينتصب، لأن الأصل في قولك "أمامك زيد" حر  
أمامك، فحذف الفعل، وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه؛ فقي مصوباً  
على ما كان عليه مع الفعل، واختلف البصريون في تقدير العامل إذا ذهب  
بعضهم إلى أنه منصوب بفعل مقدر بـ "استقر" وذهب آخرون إلى أنه ينتصب  
بتقدير اسم فاعل، والتقدير "ريد مستقر أمامك" و"عمرو مستقر وراءك"<sup>(٢)</sup> ويستند  
مذهب الكوفيون إلى أن الطرف لا يتعلق بشيء، ولا يحتاج إلى تقدير شيء، لذا  
ينتصب على الخلاف، لمخالفته للمبتدأ<sup>(٣)</sup> ودحض البصريون ذلك بقولهم (يبطل  
مذهبهم بالعكس واليقض، أم العكس فصب المبتدأ على المخالفة؛ لأنهما إذا  
تخالفا لم يكن أحدهما أولى من الآخر بالنصب، وأما النقض

(١) معي النيب عن كتب الأعراب ٢/ ٤٣٣

(٢) نظر لإيضاح في مسائل الخلاف ١، ٢٤٥، لماله ٢٩

٣ معي في النحو ٢، ٣١٧

فمحو قولهم "زيد رهير شعراً، وعبد الله حاتم حوداً"، إذا رفعوهما، وليس أحدهما الآخر<sup>١</sup> ويقوم رأي البصريين في تقدير فعل باصب، على مسألة لا ترقى إلى الرهان الدقيق إذا قالوا إنما قلنا إنه يتنصب بحامل مقدر، وذلك لأن الأصل في قولك "زيد أمامك" و"عمرو وراءك" في أممك" و"في ورائك"، لأن الطرف كل اسم من أسماء الأمكة، أو اللازمة، يراد فيه معنى "في"، وفي حرف حر، وحروف الحر لا بد لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة، تربط الأسماء بالأفعال، كقولك "عجبت من زيد، وبطرت إلى عمرو" ولو قلت "من أو" أو "إلى عمرو" لم يجر حتى تقدر لحرف الحر شيئاً يتعلق به، فدل على أن لتقدير في قولك "زيد أمامك وعمرو وراءك" زيد استقر في أمامك، وعمرو "استقر" مقدر مع الطرف، كما هو مع الحرف<sup>٢</sup> وهذا الرأي مبني على فكرة تتعلق بحروف الحر بفعل لا بد من تقديره، أو تقدير ما يشبهه، أو ما أو ما يشير إلى معناه، كما ذكرت، والتعلق مرتبط بمعنى كل من لفعل، والحرف، ذلك أن مكانة الحروف تدور في كونها رابطة تربط الأسماء بالأفعال، كقولنا "عجبت من زيد، وبطرت إلى عمرو" ولو قلت "من زيد، أو إلى عمرو، لم يجر حتى تقدر لحرف الحر شيئاً يتعلق به"<sup>٣</sup> ويستند المدفعون عن هذا الرأي إلى أن اختيار الفعل "استقر" أولى من تقدير فعل آخر، لكون الاستقرار هو الحصول المطلق، وغيره فعل معين، ولا دلالة في اللفظ على نوع مخصوص من الأفعال، بخلاف الحصول المطلق، فإنه محامل لجميع أنواع الفعل، وكونه ظرفاً يدل على الحصول المطلق<sup>٤</sup>

١١. المصدر نفسه ٢ ٣١٧ ٣١٨

١٢. لإيضاح في مسائل الخلاف ١ ٢٤٦

١٣. المصدر نفسه ١ ٢٤٦

١٤. النيب عن مذهب نحويين بصريين والكوفيين ٣٧٧

وفي تقدير لفعل "استقر" يكون الفعل وصميره جملة ينخر بها عن الاسم، بحسب رأي من قال باندائية ذلك الاسم ويعمل النحويون لمؤيدون هذا الرأي بقوهم (والدليل على أنه مقدر بالجملة من وجهين أحدهما أنه كالجملة في الصلة كقولك "اندي خلفك ريد" فكذلك في الخبر، والثاني أن الظرف معمول لغيره، وأصل في العمل للأفعال، والأسماء نائة عنها، وجعل العمل هنا للفعل أولى، وإذا أنس الطرف ماب الفعل، وإذا أنيب الظرف ماب الفعل، دل عليه<sup>(١)</sup> أم من ذهب إلى تقدير الناصب اسم فاعل، ومنهم ابن سراج، وأبو الفتح ابن جني، فحجبتهم من أربعة أوجه

أحدها القياس على لصفة، والخال، فإنهم يقدرن بالمفرد، لأن أصل الصفة والخال المفرد

لثاني أن لأصل في حر ابتدأ المفرد، فتقديره أولى

الثالث أن الاسم أصل الفعل، فتقدير لأصل أولى من الفرع

الرابع أنه يقع فاصلاً بين أم وجوابها، نحو قولك "أما خلفك فريد" ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد<sup>(٢)</sup> وسواء أكان تقدير لناصر فعلاً أم اسم فاعل، فهو تقدير لمعنى عام، لأنه لا يستقيم تقدير عمل لمعنى من المعنى الخاصة، ولا يعين أي التقديرين أولى، بل الذي يعيننا من هذا التقدير ما يراه لنحويون من وجود صمير يرفعه الفعل، أو اسم الفاعل، إذ ذهب أكثرهم إلى أن هذا الضمير يحل في الظرف بعد حذف الفعل، أو اسم الفاعل، وحالهم السير في غيره في ذلك، وذهب إلى أن الضمير

(١) تنادى في عمل النساء والإعراب ١٣٩

(٢) معنى في النحو ٣١٩/٢

حذف مع المتعلق<sup>١١</sup> وحصة ابن هشام بما متعلقه حاص قال ولا يجوز تقدير الكون المحص كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الحذف حيث حدثاً لا و. حياً، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الطرف والمحذوف<sup>١٢</sup> ويستدل من يرى أن الضمير ينتقل إلى الطرف بأمور أهمها الأول أنه يؤكد كقول الشاعر

فإن يك حثماني بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع  
فأكد الضمير المستتر في الطرف، والضمير لا يستتر إلا في عاملة ولا يصح أن يكون تأكيد الضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان<sup>١٣</sup> الثاني أنه يعطف عليه، كقول الشاعر

ألا يا نحلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام  
الثالث أنه ينتصب عنه الحال، كقوله تعالى ﴿ففي الجنة خالدين فيها﴾<sup>١٤</sup>

[هود ١٠٨]

ويعتقد النحويون بأهمية هذا الضمير لأنه الدليل على عمل الطرف بعد حذف المقدر قل ابن سرهان (ثم إن العرب حذف اسم الفاعل، اختصاراً، ونقلت الضمير منه إلى الطرف وحرف الجر، فعلاً في الضمير بحق النيابة، عن اسم الفاعل؛ عمل الفاعل في الضمير، فلم يبق لاسم الفاعل علاقة بعد حذفه إلا نصب الطرف وضمير مرتفع بأنه فاعل مستكن في الطرف، ومساهما واحد، وهو الراجح من خبر المبتدأ إليه، واسم منتصب باسم الفاعل المحذوف، وهو

١١ شرح الكافية ١ ٩٣

١٢ معني النبي عن كتب لأعرابي ٢ ٤٤٨

١٣ مصدر نفسه ٢ ٤٤٣ ٤٤٤ وينظر شرح الكافية ١ ٩٣

١٤ ينظر شرح الكافية ١ ٩٣، والمعني في نحو ٢ ٣٢٤

الظرف) ' وفي ضوء هذا التصور لحذف العامل، وحلول الضمير في الظرف أو الجار والمجرور، اعتقد عدد من النحويين، بأن الظرف يكتسب من الفعل، أو اسم الفاعل القدرة على رفع الاسم؛ لأنه نائب ماب الفعل، أو اسم الفاعل، ومن هذا الاعتقاد ظهرت فكرة استقلال التركيب المكون من الظرف، أو الجار والمجرور، والاسم المرفوع بهما عن غيره من أنماط الجملة، ذلك أن هذا الاسم لا يرتفع بالاستدعاء، كما يرتفع المستدأ، لأنه تركيب غير التركيب الاسمي المسمى الجملة الاسمية، ولا يرتفع بالفعل ليكون فاعلاً له، بل هو تركيب مختلف عن ذيئ النمطين من أنماط الجملة، يرتفع فيه الاسم بالظرف أو الجار والمجرور، لذا اتجهت الأنظار إلى القول بالجملة الظرفية

هل يعمل الظرف في غيره؟

لأصل في العمل عند النحويين للفعل؛ فهو أقوى العوامل وقد أجروا عدداً من الأسماء بحرى الفعل في العمل، منها المشتقات من الفعل لعلاقتها الاشتقاقية به، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ومنها المصدر لكونه حدثاً لم يقترن بزمان، كما أحر عدد منهم تحمل الاسم الجامد ضميراً، وهد ما ذهب إليه الكوفيون والرماني واحتجوا بأن الجامد في معنى المشتق، فقول غلامك، بمعنى خادمك، وأخوك بمعنى قريبك، وكما يفتقر ذلك إلى ضمير كذلك هو في معناه ولا يرى البصريون ذلك؛ لأن كون الجامد في معنى المشتق، لا يوجب تحمل الضمير؛ لأنه لا يعمل في الظاهر وكذلك الضمير لا يعمل، وإن كان في معنى ما يعمل وسبب ذلك أن القريب والخادم مشتقان يعملان في الظاهر، فلزمهما الضمير، وليس كذلك الجامد<sup>١</sup> والظرف اسم

١. شرح تسميع ١ ٣٧ ويظهر شرح عيون لأعراب ٩٥

٢. نظر لبيان عن مذهب نحويين البصريين والكوفيين ٢٣٣ ٢٣٨



جامد، لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر له<sup>١</sup> وقد روي عن السيرافي أنه يرى أن الطرف اسم جامد لا مناسبة بينه وبين الفعل من جهة الاشتقاق<sup>٢</sup> وهذا الكلام فيه نظر ذلك أن الطرف لا يسعد كثيراً عن الفعل، ولا سيما طرف الرمان؛ فقد ذكروا أنه يرتبط بالفعل بأصرة قوية هي الدلالة على الزمن، قال المبرد (وأما ظروف الزمان فيما كانت بالفعل أولى، لأنها إما سبت لما مضى منه، ولما لم يأت)<sup>٣</sup> وقال ابن برهان (و علم أن طرف الرمان أشد علاقة بالفعل لدلالتة عليه لفظاً ومعنى)<sup>٤</sup> وهذه العلاقة مكنت الطرف من العمل في غيره عمل لفعل، وبيان ذلك أورد لأدلة المؤيدة لعمل الطرف مستقاة من أقول لسحويين أنفسهم

الأول بيانه الطرف عن الفعل وتحمل الصمير، وقد مر بيانه

الثاني نصه اخیال يتصب اخیال بالطرف، كما يتصب بالفعل، وقد صرح سيويه بذلك في الباب الذي عقده لذلك قائلاً (هذا باب ما يتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، ويسى على ما قبله، وذلك قولك "هذا قائماً رجلاً"، وفيها قائماً رجلاً" لما لم يجوز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول "فيها قائم"، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح "مررت بقائم، وأتاني قائم" جعلت القائم حالاً وكان المضي على الكلام الأول ما بعده وحمل هذا التصب على حور "فيها رجلاً قائماً" وصار حين آخر وجه الكلام فراراً من القبح قال ذو الرمة

شرح الكافية ١ ٩٣

(٢) لمعي في النحو ٢ ٣٢٦

(٣) لمقتضب ٣/١٧٦

(٤) شرح سمع ١ ١٢٢

وتحت العوالي في القنا مستطلة طباء أعدرتها العيون الجاذر

وقال الآخر

وبالجسم مني بيناً لو علمته شحوباً وإن تستشهدني العين تشهد

وقال كثير لمية موحشاً طلل<sup>١</sup>

ولبيان قدرة الظرف على العمل يقرنه سيبويه بعمل لفعل قائلاً (واعلم أنه لا يقال "قائماً فيها رجل" فإن قال قائل أحعله بمنزلة "راكباً مرزید، وراكباً مرّ الرحل" قيل له فإنه مثله في القياس؛ لأن "فيها" بمنزلة "مرّ" ولكلهم كرهوا ذلك فيما لم يكس من لفعل، لأن "فيها" وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل. ونكها أنزلت منزلة ما يستعني به الاسم من لفعل، فأجرها كما أحرثها العرب، واستحسن<sup>٢</sup> وحسن النحويون عمل الظرف بما كن تماً منه، أما الساقص مثل "ريدٌ عندك معرضٌ، وريدٌ إليك قاصدٌ، ولك محبٌ، وفيك رعبٌ" فلا يحور في الاسم إلا الرفع؛ لأنه خبر الابتداء، ذلك أن الظرف النقص لا يتم به لكلام، إذا جعل خبراً عن الاسم كلفعل، أو أحد المشتقات<sup>٣</sup>

الثالث الطرف يصب الظرف أشار النحويون إلى قدرة الظرف، على نصب الطرف سواء كان ظرف زمان أو مكان، قال المبرد عن العوامل الناصبة للظرف (فأما ما يكون في معنى الفعل، فينصب به، نحو قولك "المال لك يوم الجمعة" لأن معناه تملك، و"ريد في الدار يوماً هذا" لأن معناه لاستقر وريد صديق عند الله اليوم، لأن معناه أنه يؤاخي في هذا

١ لكتاب ٢ ١٢٢ وينظر الأصح ٢ ٢٥٦

٢ لكتاب ٢ ١٢٤ وينظر لقتص ٤ ٣٠٠

٣ ينظر شرح عبود للإعراب ١٥١ ولعلي في النحو ٢ ٣٢٧

اليوم) <sup>١</sup> فطرف الرمان "يوم" مصوب بالجاء والمجرور "لك"، والطرف "يوماً" مصوب بالجاء والمجرور في "لدر" ومثل اس الشجري لعمل طرف المكان في طرف الرمان متأخراً أو متقدماً عليه قال (وقد يعمل ظرف المكان في ظرف لزمن كقولك "زيد في دره اليوم" وتقدمه عليه فتقول "الساعة زيد خلفك" فتعمل فيه معنى الفعل مقدماً كما أعمته فيه مؤخراً، فمن أعماله فيه مقدماً قوهم "كل يوم لك ثوب" ومثله في تنزيل ﴿هَٰذَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [الكهف ٤٤] ألا ترى أن ههناك مشار به إلى يوم القيامة، فإن كان المتداً اسم حدث، وجئت بعده بطرفين، زماني ومكاني، كقولك "القتال يوم السبت حلف المدينة" حر أن يعمل كل واحد منهما في الآخر، فإذا أعملت ظرف الرمان، والتقدير القتال واقع يوم السبت حلف المدينة، وإذا أعملت طرف المكان فالتقدير القتال واقع حلف المدينة يوم السبت وإي جاز أن تعمل كل واحد من هذين لظرفين في الآخر، لأن الكلام يتم بطرف الرمان جبراً، كما يتم نظرف المكان) <sup>٢</sup>

الرابع عمل الظرف في تركيب أن ومعموليهما ورد في كتاب سيويه ما يشير إلى أن الظرف يعمل في مثل هذا التركيب، ذكر فيه تعليل الخليل لفتح همزة أن وعدم جوار كسرهما قائلاً (فما لم يجر ذلك حملوه على "أي حق أنك داهب" و"على" أي أكبر ظنك أنك ذهاب" وصارت أن مبنية عليه، كم يني لرحيل على عد إذا قتت" غداً الرحيل" والدليل على

١ القصب ٤ ٣٢٨ ٣٢٩

٢) لأماشي شجرية ٢ ٢٤٨ ٢٤٩

ذلك إشاد العرب هذا البيت كما أخرتك. رعم يوس أنه سمع  
العرب يقولون في بيت لأسود بن يعمر  
أحقاً بني أناء سلمى بن جندل تهذؤكم إياي ومنظ المجالس  
فرعم الخليل أن التهذد هنا بمسرة "الرحيل بعد غد" وأن "أن" بمركته،  
وموضعه كموضعه و"نظير" أحقاً أنك داهب "من أشعار العرب قول العسدي  
أحقاً أن جيرتنا استقلوا فيثنا ويثهم فريق

الخامس رفع الظرف الاسم الواقع موقع لمتدا وقد صرح سيويه بذلك معللاً  
الرفع بدلالة الظرف على الاستقرار، قال (لأنه مستقر لما بعده،  
وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه، هو الذي عمل فيه حين  
كان قلبه، ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمع،  
استعنى عنهما السكوت، حتى صارا في الاستعناء كقولك "هذا عند  
الله"، ودلت قولك "فيها عند الله" ومثله "ثم ريد"، وهاهنا عمرو، وأين  
ريد؟ وكيف عبد الله؟ وما أشبه ذلك<sup>٢</sup> وقد فسر، لأعلم، الشنتمري  
كلام سيويه بأنه تقديم وتأخير، وفي تفسيره، استعاد عن روح النص،  
دلت أن سيويه أر د بيان أن الظرف أو ما كان في تقديره يرفع الاسم  
لدي بعده، فهو عامله فلو أر د، عراب "عبد الله" متدا، لكان العامل  
فيه هو الاستدعاء، بحسب ما يذهب إليه البصريون، لكنه نص بوصوح  
على أن الظرف أو ما قدر به هو العامل في قوله (والذي عمل فيما  
بعده حتى رفعه، هو الذي عمل فيه حين كان قلبه) ومعنوم أن المبتدا  
يرفع الخبر عند سيويه قال (إن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو

بلا ابتداء، وذلك قولك "عبد الله منطلق" ارتفع عبد الله<sup>١</sup> لأنه ذكر  
 ليسى عليه المنطلق، وارتفع لمنطق لأن المبي على المتدا بمزلته<sup>٢</sup> وربما  
 فهم الأعلام الشتمري نص سيويه من خلال عنوان الباب (ما يقع  
 الاسم المتدا ويسد مسده) لدي يوحى بأن هذا الباب من مباحث  
 المتدا والخبر، فقال، لأعلم لشتتمري (جملة هذا الباب أن المتدا الذي  
 حره طرف من مكان، أو زمان، إذا تقدم الطرف ورفع الاسم على ما  
 كان عليه مقدماً، كقولك "فيها زيد"<sup>٣</sup> ولا أرى ذلك صحيحاً، والدليل  
 على أن الأعم قصد الارتفاع بالابتداء بخلاف ما ذهب إليه سيويه،  
 احتجاجه بما احتج به المدافعون عن هذا الرأي من أن الظرف لو كان  
 هو العامل لما نصب الاسم بـ (إن) في نحو قولنا "إن فيها زيدا" ذلك أن  
 العامل لا يتحظى العامل كما أشرنا إلى ذلك في نص ابن فلاح السابق،  
 ويتصح مما تقدم أن الحويين قالوا بعمل الظرف، أو الحار و المحرور،  
 سواء أنصب حلاً أم نصب طرفاً، أم تحم صميراً، أم رفع فاعلاً،  
 وهذا الاقرار بعمل الظرف هو السنة الأساسية التي سى عليها  
 الحويون فكرة وجود تركيب مستقل قائم برأسه هو الحملة الظرفية

١) مصدر معه ٢ ١٢٧ ويظهر العامل في البحر العربي في ضوء كتاب سيويه ٢٨

٢) سكب في بحر كتاب سيويه ١ ٥١٩

### الجملة الظرفية، أركانها، وأماطها

في صوء ما قدمته من عرض لآراء النحويين في عمل الطرف أو الجار و المحرور، ورفعهما الاسم بعهدهما، ستطيع القول إن هذا التركيب مختلف في عربه عن المبتدأ والخبر، والمعل والقاعل، أي أنه تركيب لا ينضوي إلى الجملة الاسمية، ولا إلى الجملة لفعلية بل هو قسم قائم برأسه كما قل أن السراج، ولا يصح هذا لاستقلال لا بد من ذكر أمرين مهمين تتمير بهما الجملة لاسمية

الأولى، اسمية الخبر لا يحى أن الجملة الاسمية تتكون من ركين أساسيين، هما المبتدأ والخبر، ولا خلاف في اسمية المبتدأ، أو أعزاه إذا لم يكن وصفاً عبر معتمد على شيء أو ستمهام، بيد أن الخبر فيه آراء تستوقف البحث، وتجعله مضطراً إلى التدقيق في ثلاث لآراء والظر إليها في ضوء المعنى وعيره، وليبان حقيقة كل ركن من أركان الجملة الاسمية أرى من المفيد ذكر أقوال النحويين في هذين الركين قال سيبويه في باب المسند والمسند إليه (وهما ما لا يغنى واحد منهما، ولا يجد المتكلم منه بدأ، فمن ذلك الاسم لمبتدأ والمبني عليه وهو قولك "عند الله أخوك، وهذا أخوك")<sup>٢١</sup>، وقال في باب الابتداء (فالمبتدأ كل اسم ابتدئ له ليبني عليه، كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمسي ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه)<sup>٢٢</sup> وكرر أن السراج كلام سيبويه مع زيادة في حد المبتدأ هي قوله (ما حردته من عوامل لأسماء

ومن الأفعال، والحروف<sup>(١)</sup> وأوضح الرنخشري مفهوم الجملة الاسمية في حديثه عن مبتدأ والخبر قائلاً (هما الاسمان المحروران للإسناد نحو قولك 'ريد مطلق'<sup>(٢)</sup> ويتضح مما ذكرت أن الأصل في الجملة الاسمية ساؤها للإسناد، من اسمين مرفوعين لذا جعل السحويون مجيء الخبر جملة، أو شبه جملة فرعاً، قال ابن برهان في حديثه عن الاختيار بالجملة (السيط أول، والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقع المفرد الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه)<sup>(٣)</sup> وقال في حديثه عن الأحكام بالظرف، أو الخبر والمجرور (واعلم أن هذا فرع وأصله أن يكون اسم الفاعل خبر المبتدأ، لأن المفرد إذا كان خبر المبتدأ لزم أن يكون هو المبتدأ)<sup>(٤)</sup> وقد يقول قائل، إن سيويه وغيره، ذكروا أنواعاً أخرى للخبر هي شبه الجملة، والجملة، فكيف نحكم على الخبر بأنه نوع واحد هو الاسم<sup>(٥)</sup> أقول إن ما ورد في كتابه سيويه، والكتب الأخرى من تعدد أنواع الخبر، لم يكن إلا استجابة للفرضيات التي وضعها السحويون، ومتطلبات نظرية العمل، والشكل المتصور لأركان الجملة، الذي يقتضي وجود خبر لكل مبتدأ<sup>(٦)</sup>، وهو ما ثبت بطلانه بالنصوص القرآنية<sup>(٧)</sup> ونستدل على هشاشة فكرة تعدد أنواع الخبر بحجتين هما

(١) الأصوات في الحروف ٢٢-٢٣

(٢) المصدر في علم العربية ١٧

(٣) شرح لمع ١ ٣٥

(٤) المصدر نفسه ٣٦

(٥) صواب في المصدر المؤول، وأصوات الجملة ٦٢ ٦٣

(٦) يظن نحو المعاني ١٨ ٢٢

الأولى اختلاف النحويين البصريين في أنواع الخبر، إذ اقتصر سيبويه على الاسم المفرد وشبه الجملة قال (واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون الملبى عليه شيئاً هو الاستدعاء في المعنى، نحو "ريد أخوك، وريد قائم" فالخبر هو الاستدعاء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال، ونظير ذلك "ريد يذهب غلامه، وريد أبوه قائم") وعد الأعلام الشتمري هذا لاختلاف بين البصريين من باب المواحدات قال (وقد أنسب المبرد سيبويه إلى الخلط في قسمته خبر المبتدأ في هذا الباب على شيء هو هو أو يكون في زمان أو مكان، ولم يأت بأحمل التي تكون أخباراً)<sup>(١)</sup>

لثانية اختلاف البصريين عند الأحفش ولكوفيين في عامل رفع الاسم لوقع بعد الظرف أو الخبر والمحذور، فجعله البصريون مرفوعاً بالاستدعاء، ورفعه الكوفيون والأحفش بالطرف، وهذا دليل على أن فكرة اعراب شبه الجملة غير متفق عليها بين النحويين وفي ضوء ذلك أستطيع القول حارماً إن الخبر في الجملة الاسمية لا يكون إلا اسماً، ولا يكون جملة أو شبه جملة

الثاني المبتدأ هو الخبر، والخبر هو المبتدأ في المعنى اتفق السحويون (بصريون وكوفيون) على هذا المبدأ في بناء الجملة الاسمية، قل سيبويه شارحاً ذلك (واعلم أن المبتدأ لا بد من أن يكون الملبى عليه شيئاً هو هو)<sup>(٢)</sup> وأوضح المبرد هذا القول (واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو

١ الكتاب ٢ ٢٧

٢ مقتضب ٢٧ ٢٨ الكتاب في تفسير كتبه سيبويه ١ ٥٠٩

٣ كتاب ٢ ٢٧



الابتداء في المعنى، نحو "ريد أخوك، وريد قائد" فالخبر هو الابتداء في المعنى) وهذا الأساس المعنوي يبنى عليه الكوفيون حجتهم في نصب لظرف عامل الخلاف إذ روي عنهم أنهم قلوا: (إنما قل إنه ينصب بالخلاف؛ وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت "ريد قائم، وعمرو مطلق" كان "قائم" في المعنى هو "ريد" و"مطلق" في المعنى هو "عمرو" فإذا قلت "ريد أمامك، وعمرو وراءك لم يكن أمامك في المعنى هو ريد، ولا وراءك في المعنى هو عمرو كما كان (قائم) في المعنى هو ريد، ومطلق في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفاً له نصب على المعنى، ليصرفوا بينهما)<sup>١</sup> ومن هذين لأساسين اللذين أوردتهما أستطيع القول إن التركيب المكون من الظرف أو لجر والمجرور والاسم المرفوع بأحدهم، هو تركيب حارج عن نطاق الجملة الاسمية، لأن الظرف فيه لا يكون هو الاسم المرفوع في المعنى

#### الجملة الظرفية قسم قائم برأسه

في ضوء ما عرضته من أمور تميز بها هذا التركيب، ويختلف بها عن الجملة الاسمية، توجه التفكير عند عدد من النحويين ولا سيما لأخص الأوسط سعيد بن مسعدة بحسب ما أوردته الكتب النحوية، إلى إعراب هذا التركيب عراباً "حارجاً لمبتدأ والخبر" وروى أبو علي الفارسي مقولة قاه أبو بكر بن لسراخ في أحد كتبه إن هذا التركيب قسم برأسه وأبدى أبو علي الفارسي استحسانه هذا الرأي<sup>٢</sup> وهذا النوع من التركيب ينقسم على نوعين

(١) مقتضب ٤ ١٢٨ وينظر لأصول في النحو ١ ٦٨

(٢) لأبصار في مسائل الخلاف ١ ٢٤٥-٢٤٦، مسأله ٢٩

(٣) مسائل العسكيات ٨ ٨٢

الأول لمختلف في اعرابه يتألف من الطرف أو الحار والمجرور، والاسم المرفوع بهما من غير اعتماد

الثاني المتفق على اعرابه يتألف من الطرف أو الحار والمجرور، والاسم المرفوع بهما، معتمداً على أمور سذكرها مؤيدة بالشواهد، فمن شواهد القسم الأول قوله تعالى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة ٧] وقوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة ٨] وقوله تعالى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة ١٠] فقد سب إلى أين الحسن، والكسائي أن "عذاب" في هذه الآيات ونحوها يرتفع بقوله "هم" وسب إلى سيويه ومن تبعه من الصريين، أنه يرتفع بالابتداء قل العكري (فإن لم يعتمد على شيء، لم يعمل عند سيويه، وعمل عند الأحفش والكوفيين، والمرد) وقال لرصي بعد ذكر حالات الاعتماد (أما في غير الموضع المذكورة نحو "في الدار رحل" فالمرفوع متداً مقدم الخبر، وعند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، هو فاعل للطرف، لتضمنه معنى الفعل، كما قالوا في نحو "قائم زيد" وإنما قل الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المتداً مبرداً كان أو حملة فيوجبون ارتفاع "زيد" في نحو "في الدار زيد" وقائم زيد" على الصاعية؛ لئلا يتقدم الصمير على مفسره وأما الأخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً<sup>٢</sup> وقد تعددت الآراء في اعراب الاسم المرفوع، في هذا التركيب نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَخْتُمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَطُنُونَ﴾ (البقرة ٧٨) قال

١) عرب القرآن لسبب في الروح (كد)، ٥١١/٢، ويظهر التباين في عمل البناء والإعراب ١٤٣

٢) سبب في عمل البناء والإعراب ١٤٣

٣) شرح نكته ١ ٩٤

الرحاح يرتفع "أميون" بالابتداء و"مهم" الخبر وفي قول الأحفش يرتفع "أميون" بفعولهم، كأن المعنى "واستقر مهم" قال أبو علي ليس يرتفع أميون بفعولهم، وإنما يرتفع بالطرف الذي هو "مهم" ومذهب سيويوه أنه بالابتداء، فهي "مهم" عنده ضمير لقوله "أميون"، وموضع "منهم" على مذهبهم رفع، لوقوعه موقع خبر الابتداء، فأما على مذهب الأخفش فلا صير لقوله أميون) في (فهم) ولا موضع له عنده كما لا موضع له "ذهب" في قولك "ذهب زيد"<sup>(١)</sup> وجعلوا من هذا النمط قوله تعالى ﴿مَنْ النَّاسُ مِنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ (البقرة من الآية ٢٠٤) وقوله تعالى ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَتُحَدَّثُ﴾ (البقرة ١٦٥)<sup>(٢)</sup> وهذا النمط من الجملة الظرفية، وإن حصل فيه خلاف، إلا أنه لا يعبر من حقيقة أنها جملة مختلفة عن كل من جملة الاسمية، والجملة الفعلية، لكونها تفتقد إلى ما تتميز به كل من الجملتين الأخريين من حيث البناء والإعراب والدلالة، إذ يكتسب هذا التركيب دلالاته من دلالة مكوناته، وطريقة بناءه أما ما قدّره المحويين من استقرار، سواء أكان فعلاً أم اسماً، فهو إيجاء دلالي يسمح بالحرر والمجرور أو الظرف من دلالاته الظرفية، وهو معنى عام متصور غير ملزم، قل من فلاح (وإذا يقدر المحذوف دلالات العمة، كمستقر، وحاصل، وكس، وثبت، لصالح المقدر لكل حال، يكون عندها، ولو قدر دلالات الخاصة كـ "كل، وشارب، وبائس" احتاج إلى دليل، لأن الظرف لا يدل

(١) مجمع البيان ١: ١٤٤ وم أجد إشارة إلى ما ذكر في معاني القرآن بالأحفش وربما وردت فيما قد مر من كنه ولم

ذكر معنى ما نسب إلى أرجاج من عرب في معاني القرآن وبعده

٢ وبطرس نقمان ١: ٢٥، ٢٧ والأنعام ١٢٧، ٢٥ والثوبه ٥٨، ٤٦ ٦١، ٧٥، ١١

عليها لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون أكلاً، أو شارباً، أو  
قعداً.

أم السور الثاني من هذا التركيب، وهو المتفق على إعرابه، فقد أجمع  
الصحويون على أن الظرف، إذا عتمد على شيء<sup>١</sup> رفع فاعلاً اتعاقاً<sup>٢</sup> ولم أجد  
فيما طلعت عليه رأياً يجرح على هذا الإجماع فالاسم عندهم مرفوع على  
الفاعلية، وليس على الانتداء في لحالات الآتية الأولى إذا جرى الظرف خبراً  
لمستداً نحو قوله تعالى ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ  
عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (البقرة من الآية ٦٢) ارتفع "أجرهم" بالجار والمجرور، لأنه خبر للمستدا  
"مَنْ" وقوله تعالى ﴿إِنَّ الدِّينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾  
ارتفع "لعنة" بالجار والمجرور "عليهم" لأنهما في تقدير خبر للمستدا "أولئك" قال  
الفراء (وذلك أن قولك "عليهم لعنة الله" كقولك يلعبهم الله ويدينهم الملائكة  
والناس)<sup>٣</sup>

ومنه قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ لَأْمَنٌ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (الأنعام من الآية ٨٢)  
ولأمن يرتفع بـ "هم" لكونه حرفاً لـ "أولئك"<sup>(٤)</sup>

الثانية إذا جرى الظرف حالاً لذي حال، ومنه قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ  
عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ (آل عمران من الآية ٧) حيث  
ارتفع لفظ "آيات" بالظرف "منه" لأنه يعرب حالاً لـ "الكتاب" ومنه  
قوله تعالى ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ (هود من

(١) المعنى في نحو ٣٢١/٢

(٢) المصدر نفسه ٣٢٦

٣ معاني القرآن لغيره ١٠ ٩٦

٤ ويظهر على سبيل المثال المائة ٤ بقراءه ٢٢٨ ولأنهم ٧٠ ولواحدة ١١-١٣

الآية ٤١) قالوا يحوز في "باسم الله" أن يكون حالاً من الصمير الذي في "فيها"، إذ ارتفع "مجرها" فعلاً للطرف، والمعنى مشتركين بهذا الاسم، متمسكين في وقت لحري والإحراء، والرسو والإرساء بحسب الخلاف بين القراء فيه، ولا يكون الظرف متعلقاً بـ "اركبوا" لأن المعنى ليس عليه، ألا ترى أنه لا يراد "اركبوا" فيها في وقت الحري والشتات إنما المعنى اركبوا مشتركين باسم الله في الوقتين اللذين لا يبعث الراكبون فيها مهماً من الإرساء والإحراء<sup>١</sup>

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ (المائدة من الآية ٤٦) فـ "هدى" و"نور" رفع بالطرف لأنه حال من الإنجيل بدليل قوله "ومصدق" إذ لا ينسب مما قبله إلا الظرف<sup>٢</sup>

لثالثة إذا جرى لظرف صفة لموصوف نحو قوله تعالى ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَنُقُرٌّ﴾ (لقرة من الآية ١٩) حيث ارتفع "ظلمات" بالحار والمحرور "فيه" قال الرمخشري (إن قلت هم ارتفع "ظلمات" قلت بالطرف على لاتفاق لاعتماده على موصوف) "ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ﴾ (لقرة ٢٦٦) يرتفع "نار" بالطرف على المدهين لأنه جرى وصفاً على الإعصار<sup>٣</sup> ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَمِثْلُهُ كَمِثْلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ ثَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ﴾ (البقرة من الآية ٢٦٤) فترت يرتفع بالطرف "عليه" لأنه صفة له "صفوان" ومنه قوله تعالى ﴿

١ - عرب القرآن لسوب بن رجاح (كد) ٢١٢ ٥٢٢ ٥٢٣

٢١) معي في نحو ٢ ٣٢٩

٢١٥ ١ ٢١٥

١٤١) عرب القرآن لسوب بن رجاح ٢ ٥٢٢

لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ» (الحجر من الآية ٤٤) معناه لكل باب جزء مقسوم من الداخلين ولا يصح تعلقه به في هذا الطاهر لأنه صفة لـ "حرء" متعلقة<sup>١</sup>

لربعة إذا اعتمد الظرف على نفي نحو قوله تعالى ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف من الآية ٥٩) أي مالكم إله غيره فيرتفع بالظرف، وقوله تعالى ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ (يونس من الآية ٦٨) أي ما عندكم سلطان فيرتفع بالظرف<sup>٢</sup> ومه قول الشاعر

وقفت فيها أصيلاً أسائلها عيت جواناً وما بالربع من أحد

حيث رتفع "أحد" حين اعتمد على النفي و"من" زائدة<sup>٣</sup>

الخامسة إذا اعتمد الظرف على حرف استفهام، ومن ذلك قوله تعالى ﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ (الأنعام من الآية ١٤٨) ومه قوله تعالى ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (إبراهيم من الآية ١٠) ومه قوله تعالى ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ﴾ (النجم من الآية ٣٥) حيث ارتفع كل من "شك" و"علم" بالجذر والمجرور أو الظرف لاعتماده على همزة الاستفهام، ووقع "من علم" في موقع رفع بالظرف المعتمد على حرف الاستفهام "هل".

لسادسة إذا اعتمد الظرف على موصول، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رِيغٌ﴾ (آل عمران من الآية ٧)، وقوله تعالى ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ﴾ (الأنعام من الآية ٧١) وقوله

١ - مصدر منه ٢ ٥٣٦

٢١ - مصدر منه ٢ ٥٢٤

٣١ - معي في نحو ٢ ٦٥٦

تعالى ﴿قُلْ مَنْ يَبْدُءُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (المؤمنون ٨٨) وقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُرْدَخَرٌ﴾ (القمر ٤) حيث رفعت الأسماء "ريخ" و"أصحب" و"علم" و"ملكوت" و"مردخر" بالظرف، أو الجار والمحرور؛ لجريان كل منهما صلة لموصول

لساعة إذا كان الظرف عاملاً في "أن" و"لعل" أو "أن" واسمها وخبرها نحو قوله تعالى ﴿مَنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ (الروم من الآية ٢٥)، وقوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (فصلت من الآية ٣٩) ويلاحظ في هذه الأمثلة المحتملة للجملة الظرفية، أن كلاً من الظرف أو الجار والمحرور يعتمد على شيء آخر؛ كالنفي، أو الاستفهام، أو المبتدأ، أو صاحب الحال، أو الموصوف، وهذا أمر يثير اهتمام الباحث، لما فيه من شبه بالاسم المرفوع بعد لوصف المعتمد على نفي، أو استفهام وقد يسأل سائل: هل ثمة فرق بين المبتدأ المجرد للابتداء، والاسم المرفوع الذي يعتمد على غيره سواء أكان مرفوعاً بالظرف، كما هو الحال في الجملة الظرفية، أم بالوصف نحو قولنا "أقائم الريدان"؟

وللجواب عن هذا السؤال أشير إلى ثلاثة أمور

الأول تجرد كل من المبتدأ والخبر للإسناد؛ وهو مبدأ يرعى في حد كل من المبتدأ والخبر، قال الرنخشري في حده الذي أوردته (هما الاسمان المجردان للإسناد) وعد هذا التجرد رافعهما في قوله (وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تدولهما معاً وحسب، وأحواتها، صحيحاً، لكنه لم يستوف حالات التجرد والإحالة يشمل أمور أخرى منها، ألا يكون الخبر سمّاً مفرداً، مشتقاً أو حمداً، ومنها أن يكون الاسم معتمداً على

كأخروف المشبهة بـ "ليس" أو لوصف المعتمد على نفي، أو استفهام، وأرى أن التجرد هو كون كل من المبتدأ أو الخبر اسماً مستعداً بذاته لإساده إلى الثاني غير معتمد على شيء آخر، وهذا ما ينطبق على الحملة الاسمية المكونة من سمين أم الأمثلة التي لا يكون فيها أحد لاسمين محرداً للآخر نحو قوله تعالى ﴿أَيُّ اللَّهِ شَكٌّ﴾ أو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتُ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم من الآية ٤٦) أو سائر الأمثلة التي أوردتها في الألفاظ التي يعتمد فيها الاسم على غيره، فهي أمثلة لا يتجرد فيها اسم للإسناد إلى اسم آخر وقد استنبط للدكتور حمد عبد الستار الجوارى من حد الزمخشري ما يقرب من هذا المعنى، في حديثه عن نصب اسم "ن" وحر "كن"، فذهب إلى أنه (قد يصح القول بأن لنصب في هذين الموضعين . لأن لاسم الواقع في موقع الإسناد لم يستقل لهذا الموقع موقع لإسناد، ولم يتجرد له، وإنما استعان عليه بأداة أخرى، وهي ما يعرف بالفعل ناقص، أو الحرف المشبه بالفعل وهي الرفع، إلى المرتبة التي هي دونهما وهي النصب) <sup>١</sup> وتفسيره وجيه، غير أنني أرى أن التعبير في موقع أحد الركنين حدث بسبب ستفاء التجرد فاستحالَت الحملة لاسمية إلى عطف آخر غيرها، ذلك أن لا حملة لاسمية، هي الحملة التي يتجرد فيها كل من الاسمين للإسناد إلى الثاني، فإن احتل هذا الشرط صار التركيب نمطاً آخر

الثاني الاعتماد وردت في العربية نصوص اعتمد فيها لوصف، من سم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، على نفي، أو استفهام في نحو قولنا "ما قادم الرحلان، و" أقادم الرحلان؟ " وقد أعرب لحيويون "قادم" مبتدأ،



وأعربوا "الرحلان" فاعلاً سد "مسد الخمر"، وهو إعراب غريب، يجتمع فيه  
المستدأ، وهو من أركان الحملة الاسمية، والفاعل، وهو من أركان حملة  
الفعلية، في حملة واحدة، ثم يطلقون على هذه الحملة حملة اسمية، لأنها  
تبتدئ باسم<sup>١</sup> والجمع بين المصطلحات المتناهرة في حملة مثل هذه يؤدي  
إلى خلط المفاهيم المختلفة، والمتضادة، واضطراب في الوصف والتطير،  
والأولى أن نقول إن هذا السمط من التركيب لا يصوي تحت مفهوم  
الحملة الاسمية، ولا الحملة لفعلية، لأن اسم الفاعل حين يعتمد على  
نفي، أو استفهام، لم يتجرد للاسناد إلى الاسم الآخر، ولهذا قبح عندهم  
رفع الاسم باسم الفاعل، أو نصب معموله إذا لم يعتمد على شيء، قال  
ابن السراج عن قولنا "منطلق زيد" (من أردت أن تجعل "مطلقاً" في  
موضع "ينطلق" فترفع "زيداً" بـ "منطلق" على أنه فاعل، كأنك قلت  
"ينطلق زيد" قبح إلا أن يعتمد اسم الفاعل وهو "منطلق" وما أشبهه على  
شيء قبله، وإنما يجري مجرى الفعل إذا كان صفة حرت على موصوف،  
بحو قولك "مررت برجل قائم أسوه" ارتفع "أسوه" بـ "قائم"، أو يكون مسبباً  
على مستدأ بحو قولك "زيد قائم أسوه" وحس عندهم "أقائم أبوك؟"،  
وأحارج أحوك؟ "تشبهها بهذا إذا، اعتمد "قائم" على شيء قبله، فأم إذا  
قلت "قائم زيد" فأردت أن ترفع زيدا بـ "قائم" وليس قبله ما يعتمد عليه  
البتة، فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه، وكذلك المفعول؛ لا يعمل  
فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شيء قبله بحو "ضارب، وقاتل"، لا  
تقول "ضربت نكراً عمرو" فتصب "نكراً" بـ "ضارب" وترفع "عمرو" به،

لا يجوز أن نعلمه عمل الفعل؛ حتى يكون محمولاً على غيره؛ فتقول "هذا ضارب بكرأ" جعلوا بين الاسم والفعل فرقاً، فإذا لث "قائم أبوك"، و "قائم" مرتفع بالابتداء، و"أبوك" رفع بفعلهما، وهما قد سدا مسد الخبر) وهو ابن يعيش هذه القدرة على العمل، بما يكتسبه من الفعل من دلالة تمككه من التأثير في غيره قال (واعلم أن قولهم "أقائم الزيدان"<sup>١</sup> إما أفاد، نظراً إلى المعنى، إذ المعنى "أيقوم الزيدان" فتم الكلام لأنه فعل وفاعل، و"قائم" هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح لفظ فقالوا "أقائم" مبتدأ و"الزيدان" مرتفع به، وقد سد مسد الخبر، من حيث إن الكلام قد تم به، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة<sup>٢</sup> فاسم الفاعل يكتسب قدرته على العمل من اعتماده على غيره ذلك أنه إما عمل لشبهه بالفعل، وزاده الاعتماد قوة في العمل<sup>٣</sup> لذا سماه الكوفيون "الفعل الدائم"

الثالث لتطابق بين المبتدأ والخبر اشترط النحويون تطابق الخبر مع المبتدأ من حيث الأفراد، أو التشية، أو الجمع، والتأنيث أو التذكير، والإعراب أما التعريف والتكثير، فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة، وقد يتطابقان في التعريف، وقد يتطابقان في التكثير إذا كان المبتدأ نكرة بسوغ الابتداء بها بمسوع، وقد تميزت الجملة الاسمية بهذا التطابق فيها، مما يدل على أنها لا علاقة لها بالجملة الاسمية، وهو أمر تشترك فيه مع الجملة

١ الأصوات في النحو ١ ٦٥

٢ شرح المفصل ١ ٩٦

٣ معي في النحو ٢ ٣٢٨

التي يعتمد فيها لوصف على نفي، أو استفهام نحو قولنا "أقائم الريدان"؟  
 لا يتحقق ذلك التطابق، فكيف يصح عدم حمة اسمية؟ لذا صطر  
 السحويون إلى إعراب "الزيدان" فعلاً سد مسد الخبر، (ولا يعرف  
 لإعرابهم "قائم" مبتداً، وليس خبراً مقدماً، كما صعدوا في جملة "أقائمان  
 الريدان"؟ وجه من الوجوه المعقولة؛ غير اشتراطهم التطبيق في الحملة  
 الاسمية، لأنه متوافر في الجملة الثانية غير متوافر في الأولى، ولا فهم من  
 حيث الإسناد سواء) ' ومن حلال هذه الأمور الثلاثة، يظهر الفرق بين  
 المستدأ، والاسم المرفوع بالطرف أو لوصف المعتمدين على نفي، أو  
 استفهام، أو أمور أخرى، وتتضح لنا معالم حملة الظرفية، لوحدنا دلالتها  
 مستقاة من حيث الاعراب و لدلالة، فلو تأملنا في أمثلة للجمدة الظرفية،  
 لوحدنا دلالتها مستقاة من دلالة مكوناتها فهي قوله تعالى ﴿لهن الأمن﴾  
 [الأعام ٨٢] أشع لخطاب القرآني يهد التعبير السكينة والأمن للذين  
 آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم فكأنه قال إن أولئك متنكرو الأمن فصار  
 من مستدرجات حيلتهم لكون إيمانهم لم يختلط بشرك بحسب رأي أكثر  
 المفسرين، وهذه الدلالة تفهم من دلالة اللام والاسم المحرور بها،  
 والدلالة المعجمية للاسم المرفوع بهم وكذلك قوله تعالى ﴿كمثل  
 صفوانٍ عليه تراب﴾ (البقرة من الآية ٢٦٤) فالصفوان حجر أملس  
 و"عليه تراب" أي تغشاه تراب وتراكم فوقه وهذا المعنى يستفاد من دلالة  
 "على" على الاستعلاء ودلالة التراب المعجمية وكذلك قوله تعالى ﴿أفي  
 الله شك﴾ (إبراهيم من الآية ١٠) يدل هذا التركيب على تساؤل عن

وحدود شك في الله الذي تجلت آيات وحدانيته، وتفرده عن سائر المخلوقات وهذا المعنى محصل من دلالة "في" ولفظ الخلافة دلالة على ثبوت أو استقرار، لأن مثل هذه التراكيب امتلكت حصائص معنوية تستقى من مكوناتها وطريقة سائها، وهذا الأمر حاد بخلاف العربية إلى الإجماع على القول بأن الاسم المرفوع بعد الظرف المعتمد فاعل للظرف وليس مستنداً وهذا إجماع على أن هذا لتركيب حملة قائمة برأسها سواء في إعرابها أم في دلالتها كما ذكرت

#### نهاية المطاف

وأرى في ختام هذا البحث أن الاسم المرفوع بالظرف المعتمد لا يصح إعرابه فعلاً كما دأب على ذلك العلماء القدماء لكي لا تختلط المفاهيم، وتتداخل المصطلحات، ذلك أن الفاعل من مستلزمات الجملة الفعلية، وقد أصق علماء المصطلح نفسه على الاسم المرفوع بالظرف المعتمد لاعتقاد عدد منهم بأن ثمة فعلاً مقدراً قبل الظرف استغنى عنه، وبأن الظرف عنه، لذا يكون المرفوع بهد الظرف فعلاً، وهذا أمر فيه نظر، والفاعل هو الفعل محذوف مقدر، وهذا يعني أن هذا التركيب بحسب رأيهم حملة فعلية، وليس الأمر كذلك، من هو تركيب مختلف عن كل من الجملة الاسمية، أو الجملة الفعلية، قائم برأسه كما أثبت ذلك في هذا البحث؛ لذا أرى من المناسب، في مثل هذا التركيب الذي يكون الأساس فيه اعتماد الظرف على غيره، أن يطلق على الاسم المرفوع بالظرف مصطلح "عمدة" وأن يعرب بذلك، وهو مصطلح معروف كان يشمل لفاعل، ونائب الفعل والمبتدأ وغير ذلك من الأسماء التي نسميها "مسنداً إليه" غير أن هذا المصطلح لم يشع شيوع الفعلية، أو المسند إليه، لذا يكون استعمال هذا المصطلح في هذا الموقع مناسباً، لكي يحتصر بهذا التركيب، ويقبل كلاً من

المتدا في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، ولا نأس في أن يطلق على الاسم المرفوع بالوصف المعتمد على نفي، أو استفهام في نحو "أقام الزيدان" فيعرب "الزيدان" عمدة، بدلاً من "فاعل سد مسد الخمر" ويكون رافعه الوصف المعتمد، ويكون هذا الوصف مرفوعاً بالاعتماد، وبهذا يوحد بين التركيبين في الساء، والاعراب، ويزيل الاضطراب والاختلال في المفاهيم والمصطلحات، ونحكم ثقة واطمئنان على هذه الجملة التي كان الباحثون يدكرونها بتردد و استحياء بأنها جملة قائمة برأسها في صوء ما عرصته من أسس معنوية وسبوية وأعرابية

#### الفصل الرابع ❖❖❖❖❖❖❖❖

نظرات في وضع الألفاظ في  
غير مواضعها من الجملة

❖❖❖❖❖❖❖❖



## بين يدي الفصل

شملت موضوعات الإعراب وعامله كثيراً من دراسي النحو العربي في القرون المتأخرة، فأنصرفوا إلى التفكير في تفصيلاتها على الرغم من ظهور عدد من الدعوات لإثارة الانتباه إلى أهمية التوجه إلى اتساع المنهج الصحيح في دراسة النحو دراسة شاملة، يكون الإعراب فيها أحد الموضوعات التي تُقضى إلى فهم المعنى، والتعبير عنه تعبيراً سليماً، ذلك أن الإعراب يعني الإجابة عن المعنى الذي يتم إدراكه بدلالات متفق عليها هي الحركات الأصلية والفرعية، ولكن المعنى الأساسي لا يمكن التعبير عنه بالإعراب وحده، بل بأساليب مختلفة تشمل نظم بناء الجملة العربية، وطرائق تأليفها بأنواعها المختلفة، وأحوالها المتعددة وعوارضها الكثيرة، ووضع الألفاظ في مواضعها الخاصة بها في الجملة التي لا يجوز التعويض عنها بغيرها إلا في حالات خاصة تقود إلى التغيير في المعنى، وتختلف عن الأولى في جوارب معينة ذكرها النحويون واجملة العربية بأنواعها المختلفة، وأحوالها المتباينة لن تؤدي المعنى المقصود بدقة إلا إذا انتظمت في نسق دقيق السك ترتبط أجزاؤه بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً بوشيجة معنوية سماها عبد القاهر الجرجاني (التعلق)، وترتب في نظام معنوي متحاسن توضع فيه كل مفردة في موضعها الذي تستحقه وهذا البناء يطل غامضاً غير قادر على التعبير عن المعنى الدقيق ما لم تراعى في بناء الجملة العلاقات المعنوية الأخرى من تدكير وتأنيث، وإفراد وتشية وجمع، وتنكير وتعريف، وغير ذلك من القرائن المعنوية التي تسهم في أداء المعنى ولا شك في أن دراسة هذه الموضوعات والإحاطة بتفصيلاتها كانت أولى المهمات التي تصدى لها النحويون الأوائل، وجعلوها أساساً للوصول إلى كشف



معاني القرآن الكريم وأسرار إعجازه، فالتجهوا إلى البحث عن الأوجه لصحيحة  
للجملة لعربية السليمة والليقة، وأسرار تضمها المعاني التي يروم المتكلم  
يصبها إلى المحاطب، وذلك بتحليلهم النصوص وجمال وبيان خصائصها  
وعراياها، ومواضع استعمالها، وقواعد، تنالها، غير أن هذه لتفصيلات اتسعت  
وتشعبت حتى صارت حالات المعردة وظاهرة إعرابها في الجملة وما رافق ذلك  
من عوامل وعلل وحجج مؤيدة للأراء المختلفة موضع الدراسة، ومثار  
الاهتمام، فأبعدت الدرس السحوي عن اتجاهات سيره لسليم، وهذه ما عاه  
المحدثون على القدماء

لكن الباحث المنصف يجد في دراسات القدماء كثيراً من الجوانب المضيئة  
لتي تدل على سلامة منهجهم في بدء مرحلة التأليف، وقد حاول الشيخ عبد  
القاهر الخرجاني التنبيه على ضرورة السير على منهج السحويين الأوائل،  
والالتزام بموضوعات بحثهم لمعنوية حين رفع صوته مدياً بنظرية النظم التي عزأ  
سرها إلى العودة إلى قوانين النحو ومناهجه في إيضاح المعاني وقد غي المحدثون  
بهذه النظرية واعتمدوا أركاناً منها هي التعلق، والإعراب، والترتيب، وأهملوا  
حداً أساسياً هو صلب نظرية النحو العربي ألا وهو (الموقع) الذي يعنى موضع  
الانقطاع في مواضعها، ويمسر وضع بعضها في موضع بعضها الآخر، وعلة  
الإهمال انصراف أذهان كثير من الباحثين إلى لحواب الأخرى التي أشرت إليها  
ومنها الموقع الإعرابي، حيث طغى هذا المصطلح وأزاح من الأبحاث النحوية  
الركن لأهم في نظرية النحو العربي، وهو موقع الكلمة في بناء الجملة العربية،  
بد حاولت في هذا البحث أن أنبه الباحثين والأدباء على أهمية هذا الركن  
وأذكرهم بما قاله علماء العربية في كيفية بناء الجملة العربية، ووضع كل لفظ في  
موضعه الذي يستحقه

وإني نعلم يقين أن الإحاطة بتفصيلات هذا الموضوع عسيرة جداً تحتاج إلى أكثر من بحث، لكنني حاولت الإلمام بما أستطيع الإلمام به خلال استقرار كتب النحويين القدماء لاستحلاء الموضوع التي يوضع فيها نوع من الكلمات في موضع آخر، مشيراً إلى عدد منها بيجر، وملحفاً آراء السحاة في عدد آخر لإدراك أن الموضوع طويل ومتشعب اختلطت فيه المصطلحات، وتداخلت فيه الآراء، وقد قصرت البحث على الاسم والفعل، لاعتقادي بأن مباحث وضع الحروف في غير مواضعها قد استوفاه موضوع التصميم أو البيانة، لذا يعدو اأصوص فيها تكراراً مملأً

وأرى في هذا الميدان أن دراسة (الموقع أو الموضع) عموم وتفصيل يسعى أن تحتل حيراً واسعاً في الدراسات النحوية ولأسبوعية لأهميتها في إعادة مباحث النحو لعربي إلى وجهتها الصحيحة التي تهدف إلى صون اللسان العربي من الاضطراب في التعبير، وتمكين المتكلمين والمنشئين والبلغاء من صبيعة الأساليب ولحمل صبيعة عربية فصيحة، وبليلة، بوضع المفردات في مواضعها التي تستحقها

#### وضع الاسماء في غير مواضعها:

اتفق لعلماء لأوتل تقريباً على تقسيم الكلمة ثلاثة أقسام: هي الاسم، وبفعل، والحرف، وحدود كلامها، وببوء، خصائصه ودلالاته، كما قسموا كل قسم وفق تلك الخصائص والمعاني أقساماً فرعية قال ابن السراج "لكلام يتلف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف"<sup>١</sup> وحد الاسم قائلاً "الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك لمعنى يكون شخصاً وغير شخص، ولشخص نحو

١ درر معر وبن صابر قسمه ببع سماء الخافعة، ينظر أقسام الكلام ص ٢١٥

٢ لأصوب ٣٨

رجل، وفرس، وحجر، وبلد، وعمر، وبكر وأما ما كان غير شخص فنحو  
 لصرب، ولأكل، والطن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة<sup>(١)</sup> ومن هذا الحد  
 يتضح أن الاسم لا يكون على هيئة واحدة، أو لدلالة واحدة، بل يكون على  
 أصناف، وقد قسم الرمحيشري الاسم أقساماً قال "ومن أصناف الاسم اسم  
 الحس، وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه، وينقسم إلى اسم عين،  
 واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة فالاسم غير  
 الصفة نحو رجل، وفرس، وعلم، وجهل والصفة نحو راكب، وحائس،  
 ومفهوم، ومضمّر"<sup>(٢)</sup>

وفي ضوء هذه التقسيمات كانت إشارات النحويين واضحة إلى مرلة كل  
 قسم واحتصاصه، واحتمال وضع أي من هذه الأقسام في موضع آخر، وكانت  
 ملاحظتهم تتأثر به وهناك عن هذه الظاهرة، فعينوا موضع كل قسم في دمه  
 ويسو اختصاصه بذلك الباب، لا أنهم كانوا يدكرون في كل باب ما يحتمل أن  
 يكون في موضعه، أو يقع في غير موضعه، وسأذكر ذلك بإيجاز  
 وضع المصدر موضع المشتق:

عني لنحويون في دراستهم لأجزاء الحملة الاسمية بين الأسماء التي  
 تكون في موقع المبتدأ أو في موقع الخبر، فذكروا مثلاً أن الخبر لا يجوز أن  
 يكون مصدر، لأنه حدث مجرد، وحدث لا يكون عين اسم الذات، أي لا  
 يكون الخبر هو المبتدأ، ذلك أنا نقول زيد عالم، ولا نقول زيد علم، وقد وجد  
 النحويون في النصوص لفصيحة مصدر وردت أخباراً، لد، صطرو إلى البحث  
 عن المعاني التي خرجت إليها الحملة لاسمية في مثل هذا التعبير قال سيويه

١ «الأصول» ١ ٣٨

٢١ «مفصل» ١ ١٤

مفسراً حالة الرفع في المصادر بعد أن وصح حالة النصب "وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول، فعجز على سعة الكلام؛ من ذلك قول الخساء ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت وإنما هي إقبال وإدبار

فجعلها الإقبال والإدبار، فجاء على سعة الكلام كقولك بهارك صائم، وليدك قائم"<sup>١</sup> وهذا التعبير في الموضع دفع السحابة إلى البحث عن المعاني التي خرج إليها التركيب، لئلا يحموه على تقدير محذوف كدأبهم في كل تغيير في الموضع، فقدروا مصفاً إلى المصدر لتتسق القاعدة، ويكون الخبر في موضعه، وبكسر هذا التقدير غير مقبول؛ لما فيه من صرف عن المعنى المراد، فأنهوا إلى البحث عن هذا المعنى وأحاروه على سعة الكلام، وذلك بأن جعلوا الخبر هو استنداً على وجه المسالعة؛ قال المبرد في تفسير قولنا "إنا أنت سير" "فهذا يجوز على وجهين أحدهما أن يكون ريد صاحب سير، فأقمت المضاف إليه مقام لمضاف لم يدل عليه، كما قال عر وحل ﴿واسأل القرية التي كنا فيها﴾"<sup>٢</sup>، إنا هو أهل القرية، كما قل لشاعر

ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت وإنما هي إقبال وإدبار

أي ذات إقبال وإدبار، ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها"<sup>٣</sup> وذكر ابن جني أن مسوغ هذا هو إرادة المسالعة"<sup>٤</sup>، ومثل هذا المصدر لو وقع حالاً، لأن السحويين اشتراطوا أن تكون الحال اسماً مشتقاً، ولكنه سمع مثل قولك (قتلته صبراً، ولقيته فحاة، ومفاجأة، وكفاحاً، ومكافحة، ولقيته

١ كتاب ١ ٣٣٦ ٣٣٧

٢ يوسف ٨٢

٣ مقاصد ٣ ٢٣٠ ٢٣

٤ عر لخصائص ٣ ١٩٢

عياناً، وكلمته مشافهة <sup>(١)</sup> قال الرضي "على أن انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى (مشياً) ماشياً، وقع المصدر صفة كما أن الصفة وقعت مصدراً في نحو قم قائماً على أحد المذهبين ولا يمتنع أن يقال إن جميع ذلك على حذف المضاف أي أثبتته ذا ركض إلا أنه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ" <sup>(٢)</sup>

وقد لخص الدكتور فاضل السامرائي الغرض من مجيء الخبر أو الحال مصدراً بأمرين هما "المبالغة، فإن المصدر هو الحدث المجرد، والوصف هو الحدث مع الذات فإن قلت "أقبل أحوك سعيًا" كان المعنى أن أحك تحول إلى سعي، ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات، لم يبق ما يثقله من عنصر لمادة بل تحول إلى حدث مجرد، وهذه مبالغة

الثاني التوسع في المعنى، وذلك أنك إذا عبرت بالوصف فقد أردت معنى واحداً، فإذا قلت "حاء حالد ماشياً" كان ماشياً حالاً ليس غير، ولكن إذا عبرت بالمصدر، توسع المعنى وكسبت أكثر من قصد وغرض، فقد تكسب معنى المصدرية والحالية وقد يحتمل الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة فتكسب ثلاثة أغراض في تعبير واحد ومنه قوله تعالى ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾ <sup>(٣)</sup>، فلو قال ادعوه خائفين وطائعين لكان المعنى واحداً هو الحالية <sup>(٤)</sup>

١ ينظر الكتاب ١ ٢٧٠

٢ اشرح الكافية ١ ٢ ٢١١

٣ لأعراف ٥٦

٤ معاني النحو ٢ ٧٢٠ ٧٢٢

للزمان و لكان ألفاظ احتضت بذلك وهي قسمان متصرف وغير متصرف، ويراد بالتصرف ما استعمل في الكلام ظرفاً وغير ظرف كساعة ويوم، أم غير المتصرف فهو ما لا يستعمل إلا ظرفاً نحو سحر وصباحاً، إذا أردت بهما سحر يوم نعيه أو صباح يومك

وقد توصل ألفاظ أخرى موضع أسماء الزمان، ومنها لمصادر قال سيويه (في باب م يكون فيه المصدر حياً لسعة الكلام والاختصار) "وذلك قولك منى سير عليه؟" فيقول مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر، فإنما هو زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام ولاختصار<sup>(١)</sup>

ولمصدرها أقيمت مقام ظروف الزمان، ولكن المعنى في هذا الاستعمال لا يمكن أن يكون هو المعنى الذي يؤديه الظرف نفسه، إنما هو ربط للأحداث بزمن حدوثها، وجعل ذلك الحدث كالزمن الذي يؤرجح به لذا اضطر النحاة إلى لتأويل والتقدير لجعل ذلك الاستعمال مجازياً لمعنى الظرف قال ابن السراج "واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأرصة اتساعاً واختصاراً، وهذه لأسماء نحية عنى صريين أحدهما أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مصروف، فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو جئتكم مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر فالمراد في جميع هذه جئتكم وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر

والآخر أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذف اتساعاً، وأقيم الوصف مقام الموصوف نحو طويل، وحديث، وكثير، وقليل، وقديم وجميع هذه

الصفات إذ أقمتها مقام الأحيان لم يجر فيها الرفع، ولم تكن إلا طرفاً وحرث  
يجري ما لا يكون إلا طرفاً من الأزمنة"<sup>١</sup>

وصح المصدر موضع اسم الذات.

ومن لموضع التي وصح المصدر فيها في غير موضعه نحو قولك "خيف  
خوفاً" فالذي يخاف منه ليس هو الخوف بل هو شيء أو أمر، لأن الخوف معنى  
الفعل نفسه، لذا استخدم هذا المعنى في موضع الأمر أو الشيء الذي هو اسم  
الذات، وقد ذكر ذلك سيويه قائلاً "ومما يسبق فيه الرفع من المصادر لأنه يراد  
به أن يكون في موضع غير لمصدر قوله قد خيف منه خوف، وقد قيل في ذلك  
قول، إنما يريد قد خيف منه أمر أو شيء، وقد قيل في ذلك حير أو شر، ومثل  
هذا في المعنى كان منه كون، أي كان من ذلك"<sup>٢</sup> وعاية هذا الخروج عن  
الموضع الأصلي - فيما اعتقد - هو التهويل والتفخيم؛ لأن الخوف لا يحاف،  
ولكن هذا الأمر الذي يُحاف منه يتجسد فيه الخوف كله ويتعاطم حتى لا يرى  
خوف أكثر منه، وكذلك القول أو الكون في نص سيويه

وصح الجواهر موضع المصدر:

أفرد سيويه باباً للأسماء التي تجري مجرى المصادر التي يُدعى بها، ذلك أنه  
بعد أن ذكر طائفة من المصادر التي تضم أفعالها نحو سقياً، وجوعاً، وخذعاً،  
ورعيً، وهي مصادر دالة على الدعاء، جاء بعدد من الأسماء التي توصل موضع  
هذه المصادر قال، لأعلم الشتمري موضحاً هذه الأسماء "اعلم أن هذا  
الباب يُدعى فيه بجواهر لا أفعال لها، وعبر عنها سيويه بأفعال على جهة التمثيل

لأصول ١ ٩٣، مؤسسه برسانه

٢ نكت ١ ٢٣٣

لوقوعها مواقع المصادر المدعو بها، والرفع فيها أقوى من الرفع في المصادر،  
وأشد

لقد ألب الواشون ألباً يجمعهم فترب لأفواه الوشاة وحندل

معنى ألب جمع، وكنى بالترب والجنديل عن الخيبة<sup>(١)</sup>

وتحدث السحويون عن استعمالات كثيرة يقع الاسم فيها موقع المصدر،  
قال المبرد في باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً "وذلك  
قوت كلمته وه إلى في، وبايعته يداً بيد، وإنما النصب لأنه أراد كلمته مشفهة،  
وبايعته بقداً موضع قوله (فاه إلى في) موضع مشفهة، ووضع قوله "يداً بيد" في  
موضع بقداً"<sup>(٢)</sup>

ومن هذه الاستعمالات قولهم "مررت بزيد وحده ومررت بأخويك  
وحدهما، ومررت بالقوم خمستهم، ومررت بهم ثلاثتهم، وأتاه القوم قصهم  
بقضيضهم"<sup>(٣)</sup>

ومنه قول الشماخ

أتني سليم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سباً لها

واحتفت تفسيرات النحويين هذا التعبير، لكنها تتفق على إرادة الحدث  
وهو الانقصاص<sup>٤</sup>

وضع الصفات موضع المصادر والظروف

١) نكت في تفسير كتاب سيويه ١ ٣٦٧ ٣٦٨

٢) المقنص ٣/ ٢٣٦

٣) بظر المقنص ٣/ ٢٤١

٤) بظر كتاب ١ ٣٥٧ المقنص ٣/ ٢٤١ شرح الكافية ١ ٢٠٢ ٢٠٣



وقد وضع ما يوصف به من الأسماء في نحو قولنا "هذا شراب هيء ومريء" موضع المصادر في الدعاء على الرعم من كونه ليس مصدرأ، ولا من أسماء الخواهر قال سيبويه في باب (هذا ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات) "ودلك قولك هيئاً مريئاً"، كأنك قلت ثبت لك هيئاً مريئاً، وهما ذلك هيئاً، وإنما نصته لأنه ذكر لك حيراً أصابه رحل فقلت هيئاً مريئاً"<sup>(١)</sup>

وصرح السحويون بأن هذه الصفات لا توضع موضع الأسماء إلا في مواضع معينة، قال سيبويه "وما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان تقول سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثاً، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديماً، وإما نصب صفة الأحيان على الظروف ولم يحجر الرفع لأن الصفة لا تقع موقع الاسم وريد حرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حسن"<sup>(٢)</sup>

وعد ابن السراج ذلك اتساعاً في اللغة قال "وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، ولعمل إد وصف به، فإما هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للكرة، وقامتهم الصفة مقام الاسم اتسع في اللغة، وقد يستقبح ذلك في مواضع"<sup>(٣)</sup>

ولو دققنا النظر فيما أوردته من أمثلة قليلة، هي عيص من فيض، مما قاله المسحة في موضع الاسم، لوجدنا أنهم كانوا يصنعون كل نوع في موضعه الذي يكون فيه معبر عن المعنى الذي وضع له، ولا يجوز وضع غيره فيه إلا في

١ كتاب ٣١٦ ٣٧

١٢ كتاب ١ ٢٢٧ ٢٢٨

١٣١ لأصول ١ ١٤٠

حالات قليلة على سعة من الكلام يكون فيه الاستعمال الآخر معبراً عن معنى غير المعنى الأول، أو على تأويل اقترصه السحويون ولا أميل إلى هذه التأويلات مطلقاً، لأنها تفسر المعاني قسراً لاحتتمال معان لم ترد في نال واصعها وهـ لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأقسام للاسم من اسم عين، أو معنى أو مشتق أو صفة، أو ما دل على حين أو مكان لا تختلف كثيراً في خصائصها الجوهرية المميزة للاسم، فهي ثنوي، ونحوي، وتعرف، وتكرر، ويضاف إليها، وغير ذلك مما يتسم به الاسم، وتختلف عليها المعاني فترفع وتنصب وتجر وتنشئ وتجمع، ومنها المؤنث ومنها المذكر، فهي أسماء لكن الذي ميز بعضها عن بعض هو المعنى الدقيق الذي يحمله كل قسم من هذه الأقسام، ويؤهله لوضعه في هذا الموضع أو ذاك من الحملة، وهذا الموقع الإعرابي أو ذاك من الإعراب ليتلاءم معناه مع موضعه الذي وضعه فيه، أي أنه يوضع في الموضع الذي يعبر عن المعنى الذي يستحقه في ذلك الموضع لذا يكون وضع أي نوع آخر من أنواع الاسم في موضعه اتساعاً في اللغة والاستعمال، ولا يلجأ المتكلم إلى وضع اللفظ في غير موضعه إلا أداء لمعنى آخر غير المعنى الذي يؤديه الاسم الموصوع له أصلاً، وفي هذا يتفاوت العلماء والأدباء؛ لأن قدرة الشاعر أو الأديب على اختيار اللفظ، ووضعه في موضعه أو في موضع آخر يقاربه، تظهر نجاحه في اختيار الموضع الصحيح لذلك اللفظ، وفي توليده للمعنى الجديد من غير إحلال بما اتفق النحاة على أنه الاستعمال العربي الفصيح، والتطبيق الأمثل لسنن العربية وأصولها

ولا يقتصر وضع الاسم في غير موضعه على نوع الاسم، بل يمتد إلى كثير من حالات الاسم كالأفراد والثنائية والجمع، والثانيات والتذكير، والتذكير والتعريف، والإبدال بين مواضعها كثير لا تحيط به مثل هذه الدراسة المختصرة،

ولا يقتصر وضع الاسم في غير موضعه على نوع الاسم، بل يمتد إلى كثير من حالات الاسم كالأفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير، ولتنكير ولتعريف، والإبدال بين مواضعها كثير لا تحيط به مثل هذه الدراسة المختصرة<sup>١</sup> لذا سأشير إلى أمثلة منها في كتب المحويين، وأترك تفصيل ذلك لأنه مبثوث في كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه وإعجازه وتفسيره، ولا أقول في هذا مجال أكثر من أن عظمة هذه النصوص الأدبية سواء ما كان منها معجراً كآيات القرآن الكريم، أم كان بليغاً كالآثر البوي الشريف وشعر الشعراء الفحول، تتحلى في قدرة مشي نظمها على اختيار الحالات التي يخرج فيها عن المألوف، ليضع اللفظ في غير ما يسعى أن يوضع فيه من تنكير أو تعريف أو تأنيث أو تذكير أو غير ذلك، وقد قال كثير من الباحثين في ذلك أقوالاً تتفاوت بين الإعجاب أو الدهول، والبحث عن المسوغات التي أبحث لذلك، لما ظم أن يصح اللفظة في غير موضعها، فأكثرنا القول مثلاً في قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>٢</sup>، وقوله تعالى ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾<sup>٣</sup>، وقوله تعالى ﴿وَأَحَافَ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ﴾<sup>(٣)</sup>

وتنتج تخريجات المحويين لهذه الأقوال إلى المعنى، ومن يتأمل في الفصل لدي عقده ابن حني في كتابه الخصائص، الموسوم بـ (فصل في الحمل على المعنى)، ويلحق كل بحث فيه سابه النحوي يجد أن مسألة الحمل على المعنى هي تفسير لوضع الألفاظ في غير موضعها تفسيراً معنوياً، أي أن الناظم الذي يقصد معنى معيناً ويجد أن وضع اللفظ في موضعه لا يفهمه من الدالغة أو لتعظيم أو التحقير أو غير ذلك من المعاني، يعدل عن ذلك الوضع أو الحالة إلى

١. لأعراف ٥٦

٢. يوسف ١١، قرأ حسن بالتأنيث

٣. يوسف ١٣

سارح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام مثوراً ومطوياً كتنأيث المذكر  
وتدكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي محل  
الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك، للفظ أو فرعاً<sup>(١)</sup>

وفي ضوء هذا لتفسير قال في بيت الفرزدق

وإذا ذكرت أدك أو أيمه أحزبك حيث تقبل الأحجار

"يريد الحجر، فإنه جعل كل ناحية حجراً ألا ترى أنك لو مسست كل  
ناحية منه حار أن تقول "مسست الحجر"، وعنده (شانت مفارقة) و(هو كثير  
العذابين) وهذا عدي سب إيقاع لفظ الجماعة على معنى لواحد<sup>(٢)</sup>  
وضع المعرفة موضع النكرة:

وقد ورد ذلك في نصوص كثيرة وأنواع مختلفة اخترت منها مثلاً واحداً  
هو اسم (لا) النافية للجس، فالمعروف أنها لا تعمل إلا في نكرة، كما أن (رب)  
لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام، لا في النكرة  
قل سبويه "فلا تعمل (لا) في نكرة من قبل أنها حوت فيما رعم الخليل،  
رحمه الله، في قولك "وهل من عد أو حارية"<sup>(٣)</sup> فصار الخواتم نكرة، كما أنه لا  
يقع في هذه المسألة إلا نكرة<sup>(٤)</sup>

وقد وردت نصوص بليغة بخلاف هذا الحكم حيث وضع اسم معرفة في  
موضع اسم لا نافية للجس، الأمر الذي دفع المحوئين إلى التأويل والحث

١ الخصائص ٦ ٤١٣

٢١ الخصائص ٦ ٤٢٤ وسطر تأويل مشكل الفرز ٩ ٢، محض ١ ٣، البحر محيط ٦ ٢٤٦

٣ كـ ٢ ٢٧٤ ٢٧٥

عن المعنى المقصود من الوضع الحديد قال سيويه "و علم أن المعارف لا تجري  
بجري النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدأ، فأما قول الشاعر  
لا هيثم الليلة للمعطي

فإنه جعله نكرة كأنه قال لا هيثم من الهيثمين، ومثل ذلك (لا بصرة  
لكم)، وقال ابن الرير لأسدي

أرى الخاحات عند أبي خبيب تكذبن ولا أمة بالبلاد

وتقول "قصية ولا أبا حسن" تجعله نكرة

قلت فكيف يكون هذا وما أراد علياً رضي الله عنه؟

فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإي تعملها في النكرة، فإذا  
جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دحس في  
هؤلاء المنكوريين علي، وأنه قد غيب عنها

فإن قلت إنه لم يرد أن يهي كل من اسمه علي وإنما أراد أن يهي منكوريين  
كلهم في قصيته مثل عبي كأنه قال "لا أمثل علي هذه القصية"، وذن هذا  
لكلام علي أنه ليس ها علي، وأنه قد غُيِبَ عنها<sup>(١)</sup>

وأصف الرضي إلى هذا التعليل تعليلاً معنوياً آخر اقرب إلى القبول من  
حذف المضاف، قال "وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخفة كأنه سم حسن  
موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى (قصية ولا أبا حسن لها) لا فيصل، إذ هو  
كرم الله وجهه كن فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه  
وسلم "أقضبكم علي"، فصار اسمه رضي الله عنه كالحسن المفيد لمعنى لفصل  
ولقطع كمنط الميصل، وعنى هذا يمكن وضعه بالمر، وهذا كما قلوا "لكن



و(ما) في لعالب لما لا يعلم وقد جاء في لعالم قليلاً حكى أبو زيد سبحانه  
ما سحر كن لنا، وسبحان ما مسح الرعد بحمده، وقال تعالى ﴿وَمَا مَلَكَتْ  
أَيْمَانُكُمْ﴾

وصنع بعض الضمائر موضع بعضها الآخر:

وصنع السحاة للضمائر منازل لا يجوز أن يوضع فيها ما لا يستحقها،  
فصنموها التصنيف المعروف ضمائر للرفع، وضمائر للنصب والجر، وضمائر  
للمحاطب، وأخرى للغائب أو المتكلم ولا يجوز أن يقع أحدها في موضع  
الآخر، لأن كلا منها وُضع بمعنى مخصوص، قال سيويه في ضمائر لرفع "ولا  
يقع (أنا) في موضع (لثاء) التي في فعلت، ولا يجوز أن تقول "فعل أن"، لأنهم  
استعموا ناءً عن (أن) ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في فعلت، لا تقول  
"فعل نحن" واعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع (لثاء) التي في فعلت، ولا  
(أنتما) في موضع (تما) في فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول (فعل أنتما)؟ ولا يقع  
(أنتم) في موضع (تم) التي في فعلتم" (٢)

ولكن هذا لتخصص في الدلالة على المعنى لا يعني أن العرب لم تصنع  
صميراً في موضع صمير آخر في سعة الكلام، فقد وردت بصوص بليغة تباعدت  
الضمائر فيها المواقع، وقد أشار سيويه إلى ذلك حيث قال عن ضمائر النصب  
"فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (يا) ذلك الموضع،  
لأنهم استعموا به عن (يا) كما استغنوا بلثاء وأحواتها في الرفع عن (أنت)  
وأحواتها" (٣)

أشرح الكافية ٢ ٥٥، ويظهر معاني النحو ١ ٤٦

(٢) كتاب ٢ ٣٥٠ ٣٥١

(٣) كتاب ٢ ٣٥٥ ٣٥٦

وضع بعض الصمائر موضع بعضها الآخر:

وضع النحاة للضمائر مآزل لا يجوز أن يوضع فيها ما لا يستحقها، فصفوها التصنيف المعروف ضمائر للرفع، وضمائر للنصب والجر، وضمائر للمحاطب، وأخرى للعائب أو المتكلم ولا يجوز أن يقع أحدها في موضع الآخر، لأن كلا منها وُضع لمعنى مخصوص، قال سيويه في صمائر لرفع ولا يقع (أنا) في موضع (التاء) التي في فعلت، ولا يجوز أن تقول "فعل أنا"، لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في فعلنا، لا تقول "فعل نحن" وأعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع (التاء) التي في فعلت، ولا (أنتما) في موضع (تما) في فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول (فعل أنتما)؟ ولا يقع (أنتم) في موضع (تم) التي في فعلتم<sup>١</sup>

ولكن هذا التخصص في الدلالة على المعنى لا يعني أن العرب لم تضع ضميراً في موضع ضمير آخر في سعة الكلام، فقد وردت نصوص بليغة تبادلت الصمائر فيها المواقع، وقد أشار سيويه إلى ذلك حيث قل عن ضمائر النصب "فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (يا) ذلك الموضع، لأنهم استعملوا بها عن (يا) كما استعملوا بالتاء وأخواتها في لرفع عن (أنت) وأخواتها"<sup>٢</sup>

وقد سمي من جني ذلك (غلبة القروع على الأصول) قال "هذا فصل من فصول العربية طريف تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا نكاد نجد شيئاً من ذلك إلا ولعرض فيه المدلعة"<sup>٣</sup>

١) كتاب ٢ ٣٥١ ٣٥١

٢) كتاب ٢ ٣٥٥ ٣٥٦

٣) الخصائص ٣٠١



وسأقتصر في هذا الملحق على مثل واحد هو مجيء الصمير المتصل بعد (لولا)، فالوجه أن يرد الصمير منفصلاً على نحو ما ورد في القرآن الكريم، ولكنه ورد متصلاً في نصوص كثيرة منها قول الشاعر

وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى  
وقول الآخر

أنتطمع فيا من أراق دماءنا  
ولولاك لم يعرض لأحساننا حسن

وقول بعض لعرب  
أومت نعييها من الهودج  
لولاك هذا العام لم أحجج (١)

وقد ذهب النحاة في هذا الوضع مذاهب شتى، فذهب سيبويه إلى أن هذه الصمائر المتصلة في محل جر - (لولا)، لأنها حرف جر في هذا الاستعمال وذهب لأحفش والفراء إلى أن هذه الصمائر المتصلة في محل رفع لأن العرب قد نصع صمير لجر في موضع ضمير الرفع كما نصع ضمير الرفع في موضع ضمير لجر في تحول قوهم "ما أنا كانت، ولا أنت كأنا"

وقد أورد أبو البركات الأنباري آراء الكوفيين وأبي الحسن الأخفش في هذه المسألة، وراحها على رأي سيبويه، قال "ولأنه لو كان يمكن في موضع حصص نكها بجد سمأ طاهراً محفوصاً - (لولا)، لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل بالخفض في المكى دون الطاهر، فلو كانت مما يخفض لما كان يخو أن يجيء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستحار، وفي عدم ذلك

١ ١ نظر لإيضاح في مسائل الخلاف ٢ ٦٨٧ - ٦٨٨، مسأله ٩٧، نكتات ١ ٣٨٨ خصائص ٢ ٢٦،  
و نوه به في وكم مرر لولاي

دليل على أنه لا يجوز أن تحمض اسماً ظهراً ولا مضمراً، فدل على أن الضمير  
بعد (لولاك) في موضع رفع<sup>١</sup>  
وصح الأفعال في غير مواضعها.

حد سيبويه الفعل قائلاً "وأم الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث  
الاسماء، وبنت لما مضى، ولم يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"<sup>٢</sup>، وقال  
ابن السراج "الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما  
حاضر وإما مستقبل"<sup>٣</sup>

ومن ذلك يتضح أن الدلالة على الزمن هي الفرق بين الاسم والفعل، أما  
أحداث فلا بد أن يصدر عن حركة الفاعلين في واحد من هذه الأربعة، قال  
الرحاحي "إن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست في الحقيقة أفعلاً  
للماعدين، أي هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال، وإذا كان  
الأمر كما ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين، نظر من ذلك أن يكون فعل دائماً"<sup>٤</sup>

وفي ضوء ذلك اختلف النصريون مع الكوفيين في تقسيمهم للمعل  
فالنصريون، قسموا الفعل ثلاثة أقسام ماضٍ، ومضارع، وأمر

وقسمه الكوفيون على ثلاثة أقسام، ولكنهم جعلوا الأمر من المضارع،  
ودهبوا إلى أن القسم الثالث هو الفعل الدائم، ويقصدون به (اسم الفاعل)

ولا شك في أن تقسيمات الفعل هذه بنيت على أساس دلالة الفعل على  
لزم، غير أن هذا الأساس لم يكن وحده المقاس الذي اعتمد عليه النحاة، بل

لإيضاح في مسائل الخلاف ٢ ٦٨٧ ٦٨٨، ويظهر شرح لكاتبه ٢ ١٩

٢) كتاب ١ ١٢

٣) لأصول ١ ٤

٤) (صحيح في علم النحو ٥٣

اعتمدوا على معايير أخرى كالنقص والتمام في الفعل، وال لزوم والتعدي،  
وانتصروا والحمود وغير ذلك، لكن معيار لرمس له ميرة خاصة في تعيين نوعه  
في الكلام

وتدر صيغة الفعل على رسمه ويستمد من القرائن كذلك، قال ابن حي  
"ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة ساءه على زمانه، ودلالة  
معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"<sup>(١)</sup>، وأوضح  
لحاجة المرء من الزمن بأنه زمان وقوع الحدث لا زمن القول به؛ لذا جاء الرمن  
ماضيًا وحاضرًا ومستقلًا، قال ابن يعيش شارحاً حد الزمخشري "فالماضي ما  
عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله "الدال  
على اقتران حدث بزمان قبل زمانك" ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا  
وقت الحديث عنه والمستقل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون الإخبار عنه قبل  
زمان وجوده وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقل، ويسري منه الماضي  
فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده"<sup>(٢)</sup>

وفي ضوء فهم معاني الفعل يستطيع الباحث إدراك أهمية الفعل في بناء  
الحمدة وتعيين دلالتها، لما يحمله الفعل من دلالة على التعبير والتجدد والحدوث  
قار الخرجاني "وأما الفعل فهو موضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به،  
شيئاً بعد شيء، فإذا قلت زيد مطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن  
تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك "زيد  
طويل، وعمرو قصير"، فكما لا تقصد ههما إلى أن تجعل لطول أو القصر يتحدد

١ - خصص ٣ ١٠٠

٢ - شرح الفصل

ويحدث، من توجهما وتشتهما فقط وتقتضي وجودهما على الإطلاق ( ) وأما  
الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت "ريد ها هو ذا يطلق" فقد زعمت أن  
الانطلاق يقع منه حراً فجراً، وجعلته يراوله ويزجيه<sup>(١)</sup>

كما يستطيع الباحث إدراك أن لكل من الفعل والاسم خصائصه التي تجعل  
وضع أحدهما في موضع الآخر قليلاً، ولا يحصل إلا لتحقيق معان خاصة وقد  
رسط الجرجاني دلالة كل منهما بموقعه قال " وإن شئت أن تحس الفرق بينهما  
من حيث يلطف فتأمل هذا البيت

لا يالف الدرهم المضروب صرنا لكن يمر عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل "لكن يمر عليها وهو ينطلق"  
لم يحسن، وإذا أردت أن تعتبره، بحيث لا يحصى أن أحدهما لا يصلح في موضع  
صاحبه، ونظر إلى قوله تعالى ﴿ وَكُلُّهُمْ نَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾، فإن أحداً لا  
يشك في مناع لفعل ها هنا، وإن قولنا "كتبهم يسطر در عيه" لا يؤدي  
العرض، وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مراولة وتجدد الصفة في الوقت،  
ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاوله وترجية  
فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً<sup>(٢)</sup>، ولكن ما ذهب إليه الجرجاني لا يعني أن  
الفعل لم يوضع في موضع الاسم أو بالعكس، كما لا يعني أن أنواع الفعل لا يقع  
بعضها في موضع بعضها الآخر، فقد وردت نصوص فيها من ذلك شيء كثير  
والفعل كما مر ذكر حده يدل على الزمن كما يدل على الحدث، ودلالته على  
لزم أهم ما يميزه، لأن الحدث يمكن لتعبير عنه بالمصدر وحده لكن الأفعال

(١) دلائل الإعجاز ١٣٣-١٣٤

(٢) دلائل الإعجاز ١٣٤

امتازت بدلالاتها على الرمز وقد نقل ابن جني عن أبي بكر بن السراج قوله  
"كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد غير أنه لما كان  
العرض في صياغتها أن تفيد أرمئنا، خولف بين مثبها ليكون ذلك دليلاً على  
المراد فيها

قال ابن أمن اللبس فيها حاز أن يقع بعضها موضع بعض، وذلك مع  
حرف الشرط نحو "إن قمت جلست"، لأن لشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع  
الاستقبال. وكذلك "لم يقم أمس"، وحب لدخول (لم) ما لولا هي لم يجر

قال ولأن المضارع أسبق في المرتبة من الماضي فإذن نفي الأصل كان النفي  
أشد انتفاءً، وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو "إن قمت قمت" جئت فيه بلفظ  
الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له، أي أن هذا وعد موفى به لا محالة، كما  
أن الماضي واجب ثابت لا محالة".

وقد وضع العرب الأفعال بعضها في موضع بعض لتعدد دلالة الفعل  
الواحد على المعاني بحسب استعماله، وما يصاحبه من ألفاظ تصرف رمنة إلى  
أرمئة أخرى، فضلاً عن السياق الذي يساعد في تحديد الزمن وقد ذكر ابن  
هشام ذلك قائلًا "إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء  
خاصر قصداً لإحضاره في الذهن، حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار، نحو  
﴿وإن ربيك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ (الحج من الآية ١٢٤) لأن لام الانتداء  
للحال ونحو ﴿هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾ (القصص من الآية ١٥)، إذ ليس  
المراد تقريب الرحلين من النبي صلى الله عليه وسلم كما تقول "هذا كتابك  
فحده"، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا وحكيته، ومثله ﴿والله

الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً» (فاطر من الآية ٩) قصد بقوله سبحانه (فتثير) إحصاء تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تدويراً أولاً قطعاً ثم تتضام منقلة بين أطوار حتى تصير ركناً ومنه «ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» (آل عمران من الآية ٥٩) أي فكار «وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنْ السَّمَاءِ فَتُخَطَفُ» (طير أو تهوي به الريح في مكانٍ محيقٍ) (الحج من الآية ٣١) إلى قوله تعالى «وَنُرِيْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ» (القصص من الآية ٦) ومنه عبد الحمهور «(الكهف من الآية ١٨) أي يسط ذراعيه بدليل (ونقلهم) ولم يقن وقلباهم وكتبهم باسط ذراعيه بالوصيد وبهذا التقدير يندفع قول الكسائي وهشام إن مسم الفعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومنه «وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» (البقرة من الآية ٧٢)، إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقلة وقت التدارق وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية، ومثلها قوله.

جارية في رمضان الماضي      تقطع الحديث بالإيماء

ولولا حكاية الحال في قول حسام

يغشون حتى لا تهر كلابهم      لا يسألون عن السواد المقبل

لم يصح الرفع، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى «حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ» (البقرة من الآية ٢١٤) بالرفع<sup>١</sup>

ولو تأملنا في الآيات الكريمة الواردة في نص ابن هشام، ودققنا في دلالتها في صوء السياق؛ لوحدنا أن الفعل المضارع الدال على الحال وضع موضع الفعل الماضي لعاية معوية خاصة بالفعل (تثير) الدال على الحال، وضع موضع الفعل الذي يقتضيه نظام ساء الحملة ودلالة الحديث وهو (فأثارت) ذلك أن السامع

١ معي سيب ٢ ٦٩٠ ٦٩١

يتوقع أن يكون الكلام - في غير القرآن الكريم "الذي أرسل الرياح  
فأثارت" ليحانس الفعل الماضي (فأثارت) الفعل الذي سبقه، وكان الثاني من  
نتائجه (أرسل)؛ لأن الأحداث جرت في زمن مضى، لكنه سبحانه وتعالى أراد  
أن يجعل السامع يحصر الأحداث في ذهنه حتى كأنه يشاهدها في الوقت الحاضر،  
لتكون أكثر تأثيراً في نفسه فيتعظ بها ويعتبر من أحداثها

وكذلك الفعل (فتخطفه) أي فتخطفه، والفعل (تهوي) يدل على كل  
مهما على الرمن الحاضر، لكن السياق يقتضي أن يكونا بصيغة الماضي بدلالة  
الفعل (حرّ) الماضي لكن الله حل وعلا أراد أن يجسد الحال، ويجعل السامع  
يتصور مرأى ذلك الشخص الكافر وهو تتخطفه الطير، أو تهوي به الريح،  
ليكون هذا المرأى مثيراً لمشاعره فيستولي عليه الرعب من هذا المرأى، ويتعظ بما  
تصوره، لذا وضع الفعل المضارع موضع الفعل الماضي الدال على انقطاع  
الحدث

وهذا التغيير في موضع الفعل ينقل المخاطب إلى زمن غير الزمن الذي  
يعيش فيه، ويحفز ذهنه لتصور أحداث ذلك الزمن بدقائقها وتفصيلاتها وكأنها  
تقع أمام عينيه

وقد يوضع الفعل المضارع ويراد به الرمن الماضي، نحو قول الشاعر  
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك وربّ قتل عار  
والفعل (يقتلوك) مضارع، لكن السياق يقتضي أن يوضع موضعه  
(قتلوك)، لأن القصيدة قصيدة رثاء قبلت في شخص مات في زمن مضى ومثله  
قول الشاعر

فإنه يهلك بني فليس شيء على شيء من الدنيا يدوم

فالفعل (يهلك) الدال على الاستقنا لم يوضع في موضعه الحقيقي بن  
وضع موضع الفعل الماضي، ذلك أن المقصودين بهلاك قد هلكوا فعلاً بدلالة  
قوله

كان الليل محبوس دجده      فأوله وأخره مقيم  
لمهلك فتية تركوا أباهم      وأصغر ما به مهم عظيم

وفي صوء ما تقدم تستطيع أن تقول إن وضع الفعل الماضي في موضع  
المضارع وبالعكس باب وسع، اتسعت فيه العربية لأداء المعاني التي لا يمكن  
لتعير عنها بما وصعت الصيغة له أصلاً

ومثل ذلك الاتساع جرى في دلالة الأفعال على المعاني، فالفعل له دلالة  
أصلية يوضع ها، لكن العربية لم تنق ذلك لفعل على هذه للدلالة بل استعمل  
للتعير عن معان أخرى، وهذا يعني أن الفعل قد وضع للتعير عن معنى وضع  
له فعل آخر، وهذا لتبادل في الوضع يحقق العرص السابق أيضاً، وهذا الباب  
وسع وضعه ابن هشام في قاعدة من قواعد الأمور الكلية التي يتحرج عليها ما  
لا يحصر من الصور الخرافية، ولأصل أن الفعل يعبر به عن وقوعه، لكنه يوضع  
أحياناً في غير موضع الأصل، وأهم هذه المواضع التي لخصها ابن هشام

١ وضع الفعل للتعير عن مشاركة الوقوع في موضع الفعل الدال على الوقوع،  
ومنه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً  
لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>

١ ينظر في ذلك القاعدة الخامسة معني اللب ٢ ٦٨٨ ٦٩٠

(٢) لعمره ٢٤٠



فالمرعى يشير إلى أن الذي يوصي ليس الذي مات حقاً، بل هو الذي  
شارف الموت، وكان أصل التعبير (والذين يشارفون الموت) ولكن الفعل  
(يتوفون) وضع موضعه ومثله قول الشاعر

إلى مدك كاد الحبال لفقده ترول، وراى الراسيت من الصحر

٢- وضع الفعل للتعبير عن إرادة الفعل، ومنه قوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ  
فاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ ذلك أن الاستعاذة تحدث قبل إحداث القراءة، وضع  
(قرأت) في موضع (أردت قراءة القرآن)، ومنه قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى  
الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾<sup>١٢</sup> ذلك أن الوضوء الذي هو الغسل يسبق الصلاة  
فوضع الفعل (قمتم) في الآية في موضع (أردتم القيام) ومنه قوله تعالى  
﴿وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>١٣</sup> ذلك أن القول يسبق القضاء  
لذا كان وضع الفعل (قضى) في الآية الكريمة في موضع فعل آخر هو (أراد  
قضاء أمر)، ونحو هذا كثير في أسلوب الشرط<sup>١٤</sup>

أما في غير الشرط فنحو قوله تعالى ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ  
فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>١٥</sup> ذلك أن العثور على بيت من  
المسلمين سبق لإخراج موضع في الآية الكريمة الفعل (فأخرجنا) موضع (أردنا  
إخراج) قال ابن هشام "وفي كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن  
إيجاده نحو ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾<sup>١٦</sup> بدليل أنه قول بقوله

سجل ٩٨

١٢ عائده ٦

١٣) نمره ١٧

١٤) معي سيب ٢ ٦٨٩

١٥) ساريات ٣٥ ٣٦

١٦) سماء ١٥٠

سبحانه وتعالى ﴿وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾، ويقصد أن الفعل (ويريدون أن يفرقوا) وضع في موضع (يفرقون) <sup>١</sup>

٣ وضع الفعل للتعبير عن القدرة عليه، نحو قوله تعالى ﴿وَعَدْنَا إِيَّاكُمْ كُنَّا فاعلين﴾ <sup>٢</sup> أي قادرين على الإعادة ويعسر ابن هشام وضع الفعل في غير موضعه هـ قائلاً وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالأول نحو (ونبلوا أخباركم) أي ونعلم أخباركم لأن الاستلاء الاختيار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى ﴿هل يستطيع ربك﴾ <sup>٣</sup> الآية في قراءة غير الكسائي (يستطيع) بالغيبة و(ربك) بالرفع، معناه هل يعمل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه، أي هل يرسل عبيد ربك مائدة إن دعوته ومثله ﴿فقل أن لن بقدر عليه﴾، أي لن يؤخذ، فعبر عن المؤاحدة بشرطها وهو القدرة عليها <sup>٤</sup>

ولا شك في أن وضع الأفعال في غير مواضعها، كما مر في آيات القرآن تكريم هذه، يكسب الحمل معاني حفية لا يمكن إدراكها إلا بالتأمل والتدبر، وهو وضع يتجاوز الاستعمال الحقيقي للفعل (أي التعبير عن وقوع الفعل) إلى معان أخرى كالإشارة، والإرادة والقدرة وغيرها مما يضيق به المقام

وقد اتسعت العربية في معاني الأفعال كثيراً فوضعت أفعال في موضع أفعال أخرى، اختصت بأداء معان خاصة إذ المعروف أن لكل من الأمر ولتمني والرجاء والدعاء صيغاً واستعمالات خاصة بكل مكها لكن لعرب اتسعو في ذلك ووضعوا بعضها في موضع الآخر وهو باب واسع سأذكر منه أمثلة قليلة

١) ساء ١٥٢ يظن معي سيب ٢ ٦٨٩

٢) لساء ١٠٤

٣) لساء ١٠٢

٤) معي لسيب ٢ ٦٨٩ ٦٩٠

قال اس السراح "وقد يجيء الأمر والهي والدعاء على لفظ اخر إذا لم يلبس، تقول أطل الله بقاءه، فاللفظ لفظ اخر والمعنى دعاء، ولم يلبس لأن لا تعلم أن الله قد أطل بقاءه لا محالة، فمتى ألبس شيء من د، ماخر لم يجر حتى يبين فتقول على د لا يعفر الله له، ولا يرحمه، فإن قلت لا يعفر الله ويقطع يده، لم يجوز أن تجزم (يقطع) لأنه لا يشاكل الأول لأنه لا يشاكل الأول لأن الأول دعاء عليه، وإذا حرمت (يقطع) فقد أردت ولا يقطع الله فهذا دعاء له فلا يتفق المعنى، وإذا لم يتفق المعنى لم يجر النسق، وكذلك إذا قلت ليعفر الله لريد ويقطع يده لم يجر جزم يقطع لاختلاف المعنى، ولكن يجوز في جميع د الرفع فيكون لفظه لفظ اخر، والمعنى الدعاء، وإذا أسقطت اللام و (لا) رفعت الفعل المضارع فقلت يعفر الله لك، وغفر الله لك، وقال الله عز وجل ﴿قال لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم﴾<sup>١١</sup> وقال ﴿فلا يؤمنوا﴾<sup>١٢</sup>، وقال تبارك وتعالى ﴿ليضلوا عن سيبتك﴾<sup>١٣</sup> باللام وقال قوم يجوز الدعاء بـ (لن) مثل قوله ﴿وسأكون ظهيراً للمحرمين﴾<sup>١٤</sup>، وقال الشاعر

لن تزالوا كذلك ثم لا زلـ ست طم خالداً خلود الجبال

والدعاء بـ (لن) غير معروف، إنما الأصل ما ذكرنا أن يجيء على لفظ الأمر والنهي، ولكنه قد تجيء أخصار يقصد بها الدعاء إذا دلت الحال على ذلك<sup>١٥</sup>

١١ يوسف ٩٢ و الآية سماعي \* ولا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم \*

٢ يونس ٨٨ و الآية سماعي \* واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم \*

(٣) يونس ٨٨ وتكملتها \* رب بضو عن سبتك \*

(٤) قصص ١٧

(٥) لأصوب ٢ ١٧٧ ١٧٨

ويتصح من قول بن السراج أن "أطال الله بقاءه" جملة فيها فعل ماض يدل على الإخبار، ولكن المعنى الذي أداه هو الدعاء، وكذلك الحال في الأفعال الأخرى (لا يعمر)، و(يقطع) و(لا يؤمسو)، و(يضلوا)، و(لن أكون)، و(لن ترائوا)، فقد وضعت في الأصل لأداء معنى خاص بكل منها صعر أسلوب الخبر، لكنها في هذه التراكيب أفادت ما تفيد صيغ الدعاء أو الأمر أو النهي في هذه الآيات، أو في غيرها مما زحرت به كتب البلاغة والنحو

ومن حالات وضع الفعل الماضي في غير موضعه أفعال العقود نحو (بعثك)، و(روحتك) و(اشتريت منك)، ذلك أن هذه لأفعال لا يرد بها حدوث الفعل في الزمن الماضي، بل يحصل العقد في الزمن الحاضر، قال الرضي "وأما (بعث) الإنشائي فإنه لا حارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال"

ويتصح مما تقدم أن الأفعال من دلالاته الأصلية العرب كثيراً في وضع بعضها موضع بعضها الآخر، فأخرجوا الفعل من دلالاته الأصلية ووضعوه في موضع آخر بحسب السياق والقرائن، وهذا يفرض على الأدباء والمشتغلين فهم الاستعمال الدقيق للأفعال، وكيفية التصرف في الأرملة والأحداث، لما في ذلك من تساع في المعاني ودقة التعبير عنها، لكن ذلك لا يعني إباحة وضع صيغة في موضع أخرى من غير قرينة، لأن تلك الإباحة تؤدي إلى الإخلال بالمعنى المقصود، والخروج عن قوانين اللغة وأنظمتها التي وضعت بعد استقرار النصوص لمصيبة

## وضع الأفعال في مواضع الأسماء:

لا شك في أن الأسماء تختلف عن الأفعال في الدلالة والموقع، لذا جعل السحاة للأسماء مواضع وجعلوا للأفعال غيرها فمن المواضع التي يوضع فيها الفعل موضع الاسم إضافة أسماء الرمان إلى الأفعال؛ إذ وضع ابن السراج د وسمه ب (ب إضافة الأسماء إلى الأفعال والحمل)، ماز فيه بين ما يضاف إلى الأفعال وما يضاف إلى الحمل نحو (إد) و(إدا)، وعد الإضافة إلى الأفعال تسعاً في اللغة، قال "اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقيس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فحصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الرمان مضارع للفعل لأن الفعل له بني، فصارت إضافة الرمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولك "أتيتك يوم قام زيد"، و"أتيتك يوم يقعد عمرو"، فإذا أضفت إلى فعل معرب فأعربت الاسم عدي هو الحسن"<sup>(١)</sup>

وفي هذه المسألة أمر يلفت أنظارنا إلى حقيقة لفعل والعوامل بينه وبين الاسم في الإعراب، وما يحور وما لا يحور لكل منهما، فالسحاة كما ذكر ابن لسراج لم يحوروا إلى الفعل قد حدثت لكثرة تلك الشواهد المصيبة تدل دلالة قاطعة على أن الإضافة إلى الفعل قد حدثت لكثرة تلك الشواهد نحو قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمٌ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) لأصول ٢ ٩

(٢) مائدة ١٩

(٣) هود ٨

(٤) برسلات ٣٥

قال سيبويه "وحار هذا في الأرمنة وطررد فيها، كما حار للمعل أن يكون صفة، وتوسعو بدلت في الدهر لكثرتة في كلامهم، فلم يخرجوا المعل من هذا، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو (اس)، وإنما أصله للمعل وتصريحه وما يضاف إلى المعل أيضاً قولك "ما رأيته منذ كان عندي"، و"مد جاءني"، و"مه أيضاً (آية) قال الأعشى

بآية تقدمون الخيل شعناً كان على سنايكها مدا

وقال يزيد بن عمرو بن الصعق

ألا من ملخ عني تميماً بآية ما تحبون الطعام

فما لعم

ومع يضاف إلى المعل أيضاً قوله "لا أفعل بدي تسلم" و"لا أفعل بدي تسلمان"، و"لا أفعل بدي تسلمون"، المعنى لا أفعل بسلامتك، وذو مصافة إلى فعل كإضافة ما قبله، كأنه قال "لا أفعل بذي سلامتك" فذو هاهما الأمر الذي يسلمكم، وصاحب سلامتك

ولا يضاف إلى المعل غير هذا كما أن (لدى) لا تنصب إلا في غداة

وبلاحظ هاهنا أن سيبويه يصرح بالإضافة إلى الفعل، لذا وضع الفعل في غير موضعه، ولا يصح أن نقول إن الإضافة في هذه النصوص إلى الجملة، لأن سيبويه واس السراح بصباً على أن الإضافة إلى الفعل وليس إلى الجملة، فقد مار اس لسراح الفعل عن الجملة في نص الذي أوردته، وقرن سيبويه الفعل بالاسم فأعطاه م يعطى الاسم

وثمة سؤال يتبادر إلى ذهن عند دراسة هذه الحالة الإعرابية أيصح أن يكون الفعل في محل حر؟

وللإجابة عن ذلك نقول إن السحويين منعوا ذلك وجعلوا الجر من خصائص الاسم والجرم من خصائص الفعل، ولكننا لو دققنا في الأمر لوحدنا خلطاً في الأحكام ينبغي الفصل فيه، فالمعروف أن الجر هو الحالة الإعرابية التي يعبر بها عن معنى الإضافة، وتظهر علامة الجر الأصلية على الأسماء المعربة، وتسوب عنها المنتحة في الاسم الممنوع من لصرف، وتقدر الحركة على الاسم المبني أو لاسم الذي يمس الثقل أو تعذر الطلق بالحركة من ظهورها تقديراً ولما كان الفعل في هذا الموضع مرفوعاً ولكنه يوضع في موضع الاسم المجرور، فلماذا لا تقدر عليه الحركة كما قدرت في الاسم المبني أو ما أشبهه؟ ولنا أمثلة يمكن لقياس عليها منها تقدير الحزم في حالات بناء الفعل المضارع أو الفعل الماضي فإن قيل إن الفعل لا يجر كما أن الأسماء لا تجزم قلت إن هذا الوصف غير دقيق ما دمتا سوقه على وجه التقدير وليس الظهور، أي أن ما ندعو إليه هو إحارة تقدير الجر في الفعل، وليس القول بظهور علاماته مذكراً بأن الكسرة تظهر على الفعل عند التقاء الساكنين، وهي وإن لم تكن حركة إعراب، لكن ذلك لا قيمة له ما دامت الحركات دلالت على المعنى، ومنها الكسرة علامة لجر، و لجر كم هو معنوم، الحالة المعربة عن الإضافة، فلماذا لا نقدر لهذا المعنى علامته ولو تقديراً على الفعل، أو نخرج من ذلك الافتراض الذي لا موجب له أن الفعل لا يجر، ذلك أن لفعل كالاسم تتعير معانيه. ولقد ذهب الكوفيون إلى أن علة إعراب المضارع تعير معانيه وليس شبهه للاسم وبدلت تعطي للفعل مجالات في الإعراب أوسع مما وضعه السحويون فيه

ويوضع الفعل في موضع الاسم في حر (كاد) و (عسى)، فقد حمه سيويه  
 عسى المشتق في حر كان موضع موضعه قل في حديثه عن الأفعال المصارعة لتي  
 تقع في مواضع الأسماء ((ومن ذلك أيضاً ((كذتُ أفعل داك))، و (كذتُ  
 تفرع))، ((فكذت فعلت)) و (فعلت) لا يصب الأفعال ولا يحرمها، و (أفعل)  
 هاهم بمنزتها في كُنت إلا أن الأسماء لا تستعمل في كذت وما أشبهها ومثل  
 ذلك ((عسى يفعلُ دك))، فصارت كذت ونحوها بمنزلة كُنت عندهم، كأنك  
 قلْتَ ((كذتُ فاعلاً ثم وصِعتُ (أفعلُ) في موضع فاعل، وبطير هذا في العربية  
 كثير))<sup>١</sup>

وشرح السيرافي علة وضع الفعل المضارع هنا موضع الاسم قائلاً ((إي  
 ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه أو مدانته وقرب  
 الالتباس به، ومواقفته، فإذا قلت ((كذتُ أفعلُ كذا)) فليست بمُخبر أنك فعلته،  
 ولا أنك عريت منه عُرِّي مَنْ لم يَرُمهُ، ولكيك رُمته وتعاطيت أسائه حتى لم يبق  
 بينك وبينه شيء إلا مواقفته، فإذا قلت ((كذتُ أفعله))، فكأن أفعله حدّ  
 انتهيت إليه ولم تدخل فيه، فكأنك قلت كُنت مقارناً لمفعله، وعلى حد فعله،  
 ونقط (كذتُ أفعل) أدلُّ على حقيقة المعنى وأحصر في اللفظ))<sup>٢</sup>

وقال الأعلام لشتنمري موضعاً قول سيويه ((ومثله ((عسى يريد أن  
 يقوم))، ومعناه عسى زيد القيام، إلا أن القيام لا يدل على زمان محصل فلزموا  
 اللفظ الذي يدل على زمان نعيه، وإذا قلت ((عسى يريدُ يقومُ))، جاز، و  
 (يقوم) في موضع (قائم) ولذلك قيل عسى لغويراً أنؤمناً))<sup>٣</sup>

١ - ك - ٣

٢ - كتاب ٣ - بحاشية ١

٣ - سكت في تفسير كتاب سيويه ١ - ٦٩٨



ويتضح من نص سيبويه وشروحه أن الفعل المضارع وضع في موضع الاسم لأعرص معنوية تخرج عما يقتضيه خبر (كان)؛ ذلك أن الفعل (كد) يدل على مقارنة إحداه حدث الحدث، يختلف عن (كان) التي تدل على زمن حصول الخبر، وكذلك الحال في (عسى) فإن دلالتها أوسع من دلالة (كان)، لذا فتصني المقام وضع الفعل في موضع لاسم، لتسع دلالة الجملة، وتخرج عن حدود التعبير عن زمن الحدث إلى معان أخرى على وفق دلالة كل فعل من الأفعال الدالة على المقاربة أو الرجاء واستعمال العرب للفعل المضارع في خبر (عسى) صار هو القياس، وعدّ النحاة محيى الاسم في خبر (عسى) شذوذاً، واصطبروا إلى التأويل في نحو قولهم ((عسى الغوير أنؤساً)) تشبيهاً مع هـ لقياس قال المبرد ((وأم قولهم في المثل ((عسى الغوير أنؤساً)) فإنه كان التقدير عسى الغوير أن يكون أنؤساً، إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه الصب))<sup>١</sup>، وقد أجاز الكسائي وضع الفعل في موضع الاسم في نحو ((نعم الرجل يقوم))، وقام عندك فيصمر، يريد نعم الرجل رجلٌ عندك، ونعم لرجلٌ رجلٌ قام ويقوم، ولا يجيزه مع المنصوب، لا يقول نعم رجلاً قام ويقوم<sup>٢</sup>

ومع أن السرح هذا؛ لأن الفعل لا يقوم عنده مقام الاسم في هذا الموضع، وإنما الصفات هي التي تقوم مقامه، قال ((وهذا عندي لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم، وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء والفعل إذا وضعنا به فإى هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة لسكرة

١- انقصب ٧٠/٣

٢- لأصو ٤٠١

وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة، وقد يُستقبح ذلك في مواضع فكيف  
تقيم الفعل مقام الاسم، وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شدة عن  
لقياس، فلا ينبغي أن يُقاس عليه، بل بقوله فيما قالوه فقط))<sup>١</sup>

ورأي ابن السراج دبع من اعتقاده أن الاسم لا يُوصف بفعل ولا يُعطف  
عليه فعل، وكس ما جاء حلاً بذلك يؤول، قد اضطروا إلى تأويل كثير من  
الصوص التي جاءت مخالفة لاعتقادهم، نحو قول الشاعر

فدفعهم سح وسكتاً وديمة ورشاً وتوكافاً وتهملان

فقد ذكر ابن الدهان أن ابن جني قال ((والتقدير (وأن تهملان) لأن  
الفعل لا يعطف على الاسم، فلان من تقدير (أن) ليكون عاطفاً للاسم على  
الاسم، وما ذكرت من المصادر كلها تكرات، فعنى هذه القصة تقدير هذا  
وانهمال))<sup>٢</sup>

وفي قول ابن جني نظر، لأن الشاعر لا يعسر عليه وضع مصدر آخر، ولكنه  
عدل إلى صيغة الفعل ليعطي هذه المعاني سح الدمع، وسكه، ورشه، وتوكافه،  
صفة لاستمرار والتحدد فعمد إلى الفعل وصاعه بصيغة لألف و لون ليدل  
على أن العيين مستمران في ذلك، إلى زمن غير محدود

وقد أثار السحاة عطف الفعل على الاسم المُشبه له من المشتقات، قال ابن  
عقيل ((يجوز أن يُعطف الفعل على الاسم المُشبه للفعل كاسم الماعل ونحوه،  
ويجوز أيضاً عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم

١ الأصول ١ ١٤٠

٢ شرح سمع ٢ ٢٠٤

فمن الأول قوله تعالى ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾<sup>١</sup> ، وجعل منه قوله  
تعالى ﴿إِنَّ الْمُصِئِدِّقِينَ وَالْمُصِئِدَّاتِ أَقْرَضُوا اللَّهَ﴾<sup>٢</sup> ، ومن الثاني قوله  
فالقيت يوم ما يبزر عدوه ومُجر عطاء يستحق المعابرا

و (مُجر) معطوف على (يبزر)، ومثله قول الشاعر

بات يُغشيها غضبٍ باترٍ يقصد في أسوقها وحائرٍ

حيث عطف (جائر) على (يقصد) ((<sup>٣</sup>

وإما حار ذلك في الصفات لقرب دلالتها من دلالة الفعل واشتراكها معه  
في كثير من خصائصه، لذا حاز وضع الفعل في موضع الصفات، وقد ذكرنا من  
قبل أن ابن السراج عد ذلك من باب الاتساع في اللمعة

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الفعل قد يدخل عليه ما يختص بالدخول على  
الأسماء، كالألف واللام في قول الفرزدق

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والحدل

وقول الشاعر

يقول الخنا، وأبغض العُحم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار الينخدع

فيستخرج البرنوع من بافقائه ومن حُجره بالشيحة اليتقصع<sup>(٤)</sup>

كما تدخل عليه لام الاستدعاء في نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ رُبُّكَ لَيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٥)</sup>

١ لعديب ٣ ٤

٢ الخدي ١٨

٣ ١٣١ بظر شرح ابن عليل ٢ ٢٩٦ ٢٩٧

٤ ١٤ بظر شرح ابن عليل ١ ١٣٦ ١٣٧

٥ سحر ١٢٤

وهذه النصوص تجعلنا نميل إلى أن الفصل بين الفعل والاسم في الإعراب، ولا سيما الفعل المضارع، يحتاج على دراسة أدق في ضوء ما ذكرنا عن الإضافة إلى الأفعال والعطف عليها  
وضع الاسم في موضع الفعل:

أشهر النحاة إلى أن الفعل له دلالة ومواقفه وكذلك الاسم، وفصلوا بين ما يصح أن يوضع فيه الفعل وما يوضع فيه الاسم، وكانوا يستلهمون ذلك من المعاني التي يدل عليها كل منهما، ولكن ذلك لم يحل دون الإشارة إلى أن ثمة موضع وضع الاسم فيها في موضع الفعل، وأهمها وقوع المصدر في موضع الفعل، فقد عقد سيويه أبواباً ناقش فيها المعاني التي تدل عليها تلك المصادر في حالة بياستها عن الفعل، وكان غرضه بيان العوامل في نصبها أو رفعها، ولكن الملتقى في تلك الأبواب يجد أن سيويه يستبسط آراءه في نصب تلك المصادر أو رفعها من معانيها في الحالتين، فاعتقد أن المصدر المنصوب النائب عن فعله سواء في الدعاء أم في غيره إما ينصب بتقدير فعل يوب عنه المصدر ويدل على معناه وقسم ما يوب عن الفعل على مجموعات، منها ما لا تدل على الدعاء ومنها ما تدل على الدعاء، وقسم المجموعة الأولى على مصادر وأسماء وصفات فذكر في (باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره) ((ودل ذلك قولك ((سَقِيَا ورَعِيَا))، ونحو قولك ((خِيئَةً ودَفْرًا، وجدعًا، وغَقْرًا، وبُؤْسًا، وأَمَةً، وتَفَةً، وتُعْدًا، وسُحْقًا))، ومن ذلك قولك ثَعْسًا، وتَبًّا، وجُوعًا، وجُوسًا، ونحو قول ابن ميادة

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي بـجارية بَهْرًا لهم بعدها بهرا

أي ثنًا، وقال

ثم قالوا تحبها قلت نهرًا عدد السجم والخصى والتراب

كأنه قال جهداً، أي جهدي ذلك

وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على  
إضمار المفعول كأنك قلت ((سقاك الله سقياً))، و ((رعاك الله رعياً))، و  
((حيثك الله حياً))، فكل هذا وأشبهه على هذا ينتصب، وإنما اختل المفعول  
ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدلاً من احذر،  
وكذلك هذا بدل من سقاك الله، ورعاك الله، ومن حيثك الله ((

ودكر من المصادر التي توب عن فعلها في غير الدعاء حمداً وشكراً لا  
كُفراً وعجباً وكرامةً ومسرّةً ونعمة عين، وحناءً، وعدم عين ولا كيداً ولا همّاً  
ورعماً وهوياً قال ((فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت أحمد الله  
حمداً وأشكر الله شكراً، وكأنك قلت أعجب عجباً، وأكرمك كرامةً، وأسرك  
مسرّةً، ولا أكاد كيداً، ولا أهم همّاً، وأرعمك رُعماً، وغنما اختل الفعل هاهنا  
لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك من باب الدعاء كأن  
قولك (حمداً) في موضع أحمد الله، وقولك عجباً منه في موضع أعجب منه وقوله  
ولا كيداً في موضع ولا أكاد ولا همّاً))<sup>٢</sup>

كما ذكر سيويه مجموعة من المصادر التي توب عن أفعالها، وهي مصادر  
لا تتصرف (أي لا تقع في موضع الخبر أو الرفع، ولا تدحها الألف واللام)  
قال "ودلت قولك سبحان الله، ومعاذ الله، وربحانه، وعمرك الله إلا فعلت،  
وقعدك الله إلا فعلت، كأنه حيث قال سبحان الله قال تسييحاً، وحيث قال  
وربحانه قال واسترراقاً لأن معنى الريحان الرزق، فصبت هذا على أسبح الله  
تسييحاً واستررق الله استرراقاً فهذا بمنزلة سبحان الله وربحانه، وحول الفعل ها

(١) الكتب ١ ٣١٢

(٢) الكتب ١ ٣١٨-٣١٩

هنا لأنه بدل من اللفظ بقوله أسبحت وأستزقك، وكأنه حيث قل معاد الله فان عياداً بالله، وعياداً انتصب على أعود بالله عياداً، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا كما لم يظهر في الادي قبله<sup>١</sup>

ويتضح بمذكرته أن هذه المصدر وضعت في موضع الأفعال ذلك أن قولنا "سقياً" إما هو في الأصل سقك الله سقياً، ثم عدل عن هذا التعبير بحذف الفعل أو الاستغناء عنه، ووضع المصدر موضعه للتعبير عن معنى الدعاء به، وأن قولنا "سحقاً لك" إما هو في الأصل سحقك المصائب سحقاً، ثم عدل عن هذا التعبير بوضع المصدر في موضع الفعل لتعبير عن معنى الدعاء عليه ولا شك في أن ذكر الفعل مع المصدر يختلف في معناه عن حذف الفعل والاستغناء عنه بالمصدر، ذلك أن معنى التعبير الأول أي تذكر الفعل يفيد التأكيد على إرادة الدعاء، أما التعبير الثاني أي بالمصدر وحده فلا يحمل معنى التأكيد بل يقتصر على الدعاء وحده

وقد ذكر الرضي دواعي حذف الفعل، ودلالة ذلك الحذف قائلاً "فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع، إم إمانة لقصد لدوم وال لزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد (أي الفعل) في نحو حمداً لك، وشكراً لك، وعجباً منك ومعاد الله ومسحاه"<sup>٢</sup>

ولا تكسل كسلأ، وأعمل عملاً ولا تتور تورياً، وحذف الفعل في هذا واحب أما لدعاء فقد ذكر الرضي أن منه ما يجوز فيه ذكر الفعل ومنه ما يجب حذفه<sup>٣</sup>

١ كتاب ١ ٣٢٢

٢ شرح تكافيه ١ ١١٦ ١١٦

٣ بصر شرح لكافيه ١ ١١٦

وقد فرق الدكتور فاضل السمرائي بين التعبير بالمصدر والتعبير بالفعل قال "فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المحرر، وهو أكد من لفعل لجئت بالحدث وحده، ثم إن الفعل قد يكون بصيغ متعددة فقد يكون ماصياً ومصدرعاً وأمرأ نحو قولك "سقاك الله ويرعاك الله"، فإذا جئت بالمصدر فقلت "سقياً لك ورعياً" فقد حثت بالحدث بلا دلالة على رمن، ثم إن الفعل لا بد له من فاعل، غير أنه قد يكون الغرض لا يتعلق بذكر الفاعل وإنما يتعلق بالحدث المأمور به أو المدعو به وهو المصدر نحو "سقياً لك وسقاك الله"، فإذا قلت "سقاك الله وسقتك الغواذي" فقد ذكرت الفاعل لأنه تعلق غرض الدعاء بذكره، أم في نحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ﴾ (محمد من الآية ٨) فهو دعاء بالتعس غير مقيد برمن ولا بفاعل معين، بل هو تعس عام<sup>(١)</sup>

ولا شك في أن الفعل يهدف كذلك في باب المفعول المطلق وينوب المصدر عنه وله مواضع درسها لبحاجة يمكن الرجوع إليها في مظهرها<sup>(٢)</sup>

وقد يعترض معترض قائل إن هذه مواضع لحذف الفعل، وليس لوضع المصدر في موضع لفعل أقول إن عملية الحذف في الجملة افتراض عقلي، ذلك أن لقياس هو ذكر المصدر أم تقدير الفعل فهو افتراض اقتضته قوانين لعمل، لأن المصدر منصوب ولا بد له من ناصب، وكان سيويه يذكر في جميع هذه المواضع أن الفعل متروك إظهاره، وعلى هذا فهو لا يرد في اللسان العربي لذا وصممه بأنه محذوف وحبوباً، وهذا دليل على أن الحذف لم يحصل مطلقاً لأن الحذف يعني أن يكون لما هو موحود

١. ينظر معاني النحو ٢ ٥٩١ ٥٩٢ بتصرف

٢) ينظر الكتاب ١ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٨ ٣٥٦ ٣٥٧ ٢٠٤ / ٣، الكتاب ١ ٣٨٨-٣٩٠

لقد يكون من الأولى أن نقول إن المصدر وضع في موضع الفعل، وليس  
بنا حاجة إلى تأويل الفعل في ضوء المنهج الوصفي  
النتائج والتوصيات:

يتضح من عرضته من آراء اسحة أن الألفاظ لها مواقعها التي يختص بها كل  
واحد منها بحسب نوعه ودلالته، وأن أوسع الكلام هو ما وضع فيه اللفظ في  
موضعها، وهذا ما جرت عليه العربية في نصوصها الفصيحة النادرة من قرآن  
كريم وشعر، ذلك أن المعنى يعبر عنه تعبيراً دقيقاً باختيار الألفاظ المناسبة لذلك  
المعنى، ووضعها في موضعها المحددة لها في ضوء الأحكام النحوية وأصول النظم  
السليم

وكون اللغة العربية لغة حية قادرة على الاتساع في التعبير عن المعاني  
المتشعبة الدقيقة، أتاح للمتكلمين بها مجالات يستطيعون من خلالها التصرف في  
لوضع وتعبير بني الجملة العربية من غير خروج على الأحكام، أو التحذر إلى  
مهاوي السحن والاضطراب في اختلاف الألفاظ وذلك بالتساهل في وضع عدد  
من الألفاظ في غير موضعها التي ينبغي أن توضع فيها أصلاً، وقد استطاع  
البحث أن يحدد جواباً عن ورد في اللغة العربية على غير قوانين وضع الألفاظ  
وأحكامها، وأهمها

١ وضع نوع من الاسم في موضع نوع آخر يقتضيه البناء لصحيح للجملة  
العربية كوضع المصدر في موضع اسم الذات، أو وضع لصفة في موضع اسم  
الزمان، وغير ذلك

٢ وضع نوع من أنواع الفعل في موضع نوع آخر يقتضيه بناء الجملة العربية،  
سواء من حيث دلالة على الزمن، أم الدلالة على الحدث

٣ وضع فعل في موضع اسم، أو موضع اسم في موضع فعل



وظهر من خلال الاستقصاء هذه الحالات التي وصع فيها اللفظ في غير موضعه نتائج أهمها

١ أن هذا الوضع لم يكر خطأ يؤخذ علماء اللغة عليه المشي، ولم يقل أحد منهم أنه ضعف أو ركاكة في بناء الجملة

٢ أن وصع الألفاظ في غير موضعها أمر مقصود يسعى إليه المنشئ؛ لأداء المعاني التي لا يستطيع التعبير عنها بالنوع المألوف، ومنها المسالعة، والاتساع في المعنى، وغيرهما

٣ أن وضع الألفاظ في غير موضعها مسلك مكر العربية من إيجاد شعب جديدة لتعبير عن المعاني، فضلاً عن مسالكها الأخرى المتفق عليها وهذا المسلك لا يقتحمه إلا المتمكنون من اللغة، لعارفون بأصول بنائها وطرائق نظمها، وقوانين اتلاف الألفاظ فيها ليكون الوضع الجديد غير مناف لتلك القوابل والأصول، ولكنه اتساع فيها

وفي ضوء ذلك يكشف البحث للأدباء والمنشئين مجالاً حصصاً لتوليد المعاني، وذلك بيان طرائق جديدة للتعبير عنها ولكن الباحث يوصي بأن ونوح هذا المسلك لا يتح إلا لمن عرف العربية وتعمق في دراسة أسرارها، وأحاط بأساليب نظمها على وفق قوانين النحو وماهجه في سوء الجملة وترتيب الألفاظ، وأحكام وضعها فيها، ليكون سلوكه هذا المنهج على بصيرة وهدى كي لا يقع في حالة من حالات الخطأ في الوضع أو اللحن في الإعراب أو الضعف في التأليف، أو الدس في المعنى، متوهماً أن ذلك مما يبيحه وضع الألفاظ في غير موضعها، ذلك أن الذين استطاعوا وضع الألفاظ في غير مواضعها لبيان المعاني التي يقصدونها هم الأفرد والرواد من الشعراء والمدعين وأعظم رائد في هذا الميدان كتاب الله المعجز

وأخيراً لا بد من القول، إن اقتصاري على دراسة وضع الأسماء والأفعال في غير مواضعها لا يعني الإحاطة بجوانب الموضوع كلها، ذلك أن الموضوع واسع متعدد المباحث، كثير الجوانب، لا يسعها هذا البحث الموجز  
فنتائج البحث

في الكتاب بحوث درست الحملة دراسة فاحصة تتحرى عن الوجوه الصحيحة في المنهج اللغوي ولا سيما في قضايا الحملة العربية، وقد كشف الكتاب في تمهيده عن وجوه الخلل في دراسة الجمل ذكر الرأي الذي أراه صحيحاً في تغيير هذا المنهج للوصول إلى منهج سليم في دراسة جملة العربية كما توصل اليه في الحملة العربية إلى نتائج ذكرت بعضها في نهاية عدد من الفصول وسأحملها في النتائج الآتية

١ ظل الدرس السحوي قروباً طويلة يولي إعراب الجملة اهتماماً كبيراً إلى الحد الذي حدا بعدد من الباحثين إلى تأليف كتب مستقلة تختص بدراسة إعراب الجملة فقسموها على حمل لها من الإعراب، وأخرى لا محل لها من الإعراب، واختلفوا في قضايا كل واحدة منها وتجادلوا، وعرض كل منهم حججه ليدفع الآخر، وقد دفعهم إلى ذلك وهم كبير هو أن الحملة إذا صح تأويلها بمفرد جار أن يكون لها موقع من الإعراب، فإن لم يصح تأويلها بمفرد لم يكن لها موقع من الإعراب، والعريب أنهم جعلوا القسمة متساوية، فعددها في كل نوع سبع جمل، ولم يعترض على ذلك أحد طوال هذه القرون، ولم يناقش أحد في هذا المجال الفرق بين الجملة والمفرد من حيث الدلالة على المعنى وأثر الإعراب في بيان معنى المفرد، وانتقاء الحاجة لهذا البيان في الجملة كونها تامة المعنى يحسن السكوت عليها من غير إعراب، ذلك أنها تكتسب معناها من موارد معنوية أخرى وضحتها الكتاب

في أحد فصوله، وقد استطعنا بفضل الله أن مجلي العبار عن حقيقة الأمر في هذا الموضوع، وقلنا أن الإعراب يختص بالمفرد ولا يصح إعراب الحمل لأي سبب كان لأن ذلك وهم كبير لا ينبغي السكوت عليه، ولم يكتب لكاتب ذلك بل وضع الدليل لتفسير الحالات التي يقتضي الإعراب فيها وضع الحملة في موقع المفرد بالرجوع إلى فكرة الاستغناء التي أقرها العلماء القدامى مكتفياً بدلالة الجملة على المستعنى عنه وأرغم أن هذا الرأي حديد في هذا المصمار على حد علمي، وهو رأي أرحو أن يحظى بالدراسة والتأييد ليزيح من الدرس اللعوي مباحث طويلة استعرت مما كثيراً من الجهد الذي ضاع هباءً، وقد قدمت هذه التبيحة على غيرها لاعتقادي بأنها أحق بالعناية من غيرها

٢ واستطاع الكتاب أن يغير في نود نظرية التلارم في الجملة العربية، ويريد عليها سوداً تتيح للباحثين تغيير كثير من المفاهيم في دراسة الجملة، وإعادة النظر في قضايا التقدير التي أوجستها مقولة سيبويه في التلارم وهي مقولة صحيحة لو أنها قيلت مع غيرها بما عرصاه في هذا الكتاب

٣ ومن نتائج البحث في هذا الكتاب وضع لأسس الواضحة للجملة الظرفية التي كما سمع عنها ولا يعرف القارئ حدودها ووجوه إعرابها والفرق بينها وبين الجملة الاسمية التي ينسبها كثير من الباحثين إليها، وقد توصل الباحث إلى تشخيص خصائص للجملة الاسمية أحسب أنها تذكر لأول مرة في تاريخ الدرس النحوي، أهمها أن الحملة الاسمية تتكون من اسمين مفردين فقط، وأن المستدأ هو الخبر، والخبر هو مبتدأ في المعنى، كما قال لسحويون القدماء، وهي خصائص لو أنها أقرت لغيرت عدداً آخر من المفاهيم أخص منها عد الجملة أو شبه الجملة حراً للمبتدأ، وما يدخل

عليه من النواسخ، وقد تنبه الكتاب على قضية اعتماد الاسم على نفي أو استفهام أو مبتدأ، أو صاحب حال أو الموصوف وربط بين الاسم المرفوع بعد وصف معتمد على نفي أو استفهام، والاسم المرفوع بعد ظرف معتمد على ما ذكرت ورأيت أن إعراب كل منهما فاعلاً بعيداً عن فاعلية الجملة الفعلية، ويؤدي إلى اضطراب في الإعراب.

لذا اقترحت أن يعرب عمدة ليكون هذا المصطلح العائم في الاستعمال، مختصاً بهذا النوع من الألفاظ والجمل، وهو أمر أدعو الباحثين إلى مناقشته بموضوعية وتجرد.

٤- ودرس الكتاب موضوعاً يدخل في صلب نظرية النظم التي تقوم على أساس مهم هو وضع الألفاظ في غير موضعها، غير أننا نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى هي وضع الألفاظ في غير موضعها وقد كشف البحث في هذا الموضوع أموراً تقضي إلى نتائج معنوية مهمة ترشد إلى أن اللفظة لا توضع في غير موضعها من الجملة في الأساليب الفصيحة إلا لغايات معنوية لا تؤديها عند وضعها في موضعها الأصلي الذي تستحقه في النظم الجاري على طبيعة اللغة وتلك قضية أخرى أنبه إليها الباحثين والأدباء والله ولي التوفيق.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- اختلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: الشرجي الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر (ت ٨٠٢ هـ) تحقيق الدكتور طارق الجنابي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، عالم الكتب، مكتبة النهضة.
- أرشاف الضرب من لسان العرب: الأندلسي أبو حيان أثير الدين (ت ٧٥٤ هـ)، تحقيق مصطفى أحمد النعاس، مطبعة المدني، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد بهجة العطار، دمشق، الجمع العلمي العربي ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٠ م.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ) تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفنلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ١٩٧٣، الجزء الأول، مطبعة سلمان الأعظمي ١٩٧٣ بغداد الجزء الثاني.
- إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج: تحقيق إبراهيم الأبياري: - القسم الثاني - دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ ت ١٩٨٦ م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: الساقى، د. فاضل، القاهرة مكتبة الخانجي، ١٩٧٧ م.
- الأمالي الشجرية: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله (ت ٥٤٢ هـ) مطبعة حيدر آباد، الطبعة الأولى.
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد عبي الدين حميد، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- الإيضاح في علل النحو: المزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، مكتبة دار العروبة ١٣٧٨ هـ ت ١٩٥٩ م.
- البحث النحوي عند الأصوليين: د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات ١٩٨٠ م.
- البحر المحیط: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٥٤ هـ) مطبعة السعادة.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- جامع الدروس العربية: الفلايبي، مصطفى، المطبعة المصرية للطباعة والنشر، صيدا، لبنان الطبعة العاشرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١ هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد منشورات وزارة الثقافة والأعلام - الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث ٩٤، ١٩٨٠ م.
- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٣ هـ) تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، مشروع النشر العربي الموحد - الهيئة المصرية العامة للكتاب - دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠.

- دراسات لأملوب القرآن الكريم: عضية، محمد عبد الخالق، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ١٣٩٢-١٩٧٣ م.
- دلائل الأعجاز في علم المعاني: الجرجاني، عبد القاهر، (ت ٤٧١ هـ) صححه وعلق على حواشيه السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: الدكتوروة بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٩، الطبعة الأولى.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: الماقي، أحمد بن عبد التور (ت ٧٠٢ هـ) تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت ٧٦٩ هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة، مطبعة السعادة ١٩٦٢ م.
- شرح عيون الإعراب: الجاشي، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩ هـ) تحقيق د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح الكافية في النحو: الأسترياذي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق د. فائز فارس، السلسلة التراثية (١١) الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) عالم الكتب، بيروت.
- في بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد الطيف، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، دار القلم، الكويت.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: المخزومي، د. مهدي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، الطبعة الأولى.
- كتاب سيويه: سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧ م الطبعة الثانية.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشري، أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) دار الفكر - بيروت.
- الباب في علل البناء والإعراب: العكبري، أبو اليقظ محب الدين عبد الله بن عبد الله (ت ٦١٦ هـ) تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥ م الطبعة الأولى.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣ م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ) حققه وصححه وعلق عليه الحاج السيد هاشم الرمولي الخلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان ١٣٧٩ هـ.
- المخصص: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣٢١ هـ.
- مسائل العسكرية في النحو العربي، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٢، الطبعة الأولى.

- معاني القرآن: الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة النجاشي البلخي البصري (ت ٢١٥ هـ) تحقيق الدكتور فائق فارس ١٤١٠ هـ - ١٩٨١ م الطبعة الثانية.
  - معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاني، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م الطبعة الثالثة.
  - معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
  - معاني النحو: السامرائي فاضل صالح، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩ جامعة بغداد، بيت الحكمة.
  - مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) تحقيق محمد عي الدين عبد الحميد مطبعة المدني، مصر.
  - المغني في النحو: ابن فلاح اليميني النحوي، تقي الدين أبو الخير منصور (ت ٦٨٠ هـ) تحقيق الدكتور عبد الموفق عبد الرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٩ الطبعة الأولى.
  - المفصل في علم العربية: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) حقي ينشره محمود توفيق، مطبعة حجازي، القاهرة.
  - المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق د. كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢ م.
  - المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
  - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦ م، الطبعة الأولى.
  - نتائج الفكر في النحو: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، طابع الشروق بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
  - نحو التيسير: الجوالي، د. أحمد عبد الستار، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
  - نحو القرآن: الجوالي، أحمد عبد الستار، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
  - نحو المعاني: الجوالي، د. أحمد عبد الستار، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
  - النكت في تفسير كتاب سيويه: الأعلم الشتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هـ) تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م الطبعة الأولى.
- الرسائل الجامعية
- اثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: الخالدي، كريم حسين ناصح، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٠ م.
  - نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيويه: البطاطي، سعيد أحمد طالب، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٢ م.